الجامعة الأردنية

نموذج التفويض

أنا محمود فؤاد محمود عبد الله، أفوض الجامعة الأردنية بتزويد نسخ مــن أطروحتــي للمكتبات أو المؤسسات أو الهيئات أو الأشخاص عند طلبها.

التوقيع:

التاريخ: ٨/٥/٢٠١٢

آفاق علم المعاني بين النحويين والبلاغيين
في القرن الخامس الهجري

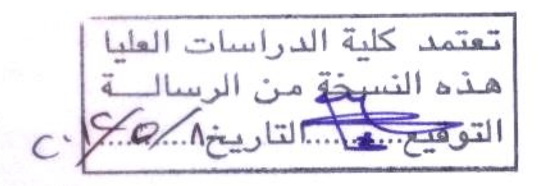
إعداد
محمود فؤاد محمود عبد الله

المشرف
الأستاذ الدكتور جاسر خليل أبو صفية

قدّمت هذه الأطروحة استكمالاً لمتطلبات الحصول على درجة الدكتوراه في
اللغة العربية وآدابها

كلية الدراسات العليا
الجامعة الأردنية

آيار، ٢٠١٢



قرار لجنة المناقشة

نوقشت هذه الرسالة:

"آفاق علم المعاني بين النحويين والبلاغيين في القرن الخامس الهجري"،

وأجيزت بتاريخ: ٢٠/١٢/٢٠١١

أعضاء لجنة المناقشة			التوقيع
أ.د. جاسر خليل أبو صفية (أستاذ أدب صدر الإسلام والأدب الأموي)	–	مشرفاً	....
د. محمود عبد الله الحديد (الأستاذ المشارك في: فقه اللغة ومعجميتها)	–	عضواً	....
د. محمد أحمد القضاة (الأستاذ المشارك في: الأدب الحديث)	–	عضواً	....
د. عمر عبد الله الفجاوي (الأستاذ المشارك في: الأدب القديم – الأدب الجاهلي)	–	عضواً	....

الجامعة الهاشمية

إهداء

إلى الأستاذ الدكتور محمد بركات أبو علي

يرحمه الله

الشكر والتقدير

شكراً.... للجامعة الأردنية الأم التي أعطت فأجزلت.

شكراً... لقسم اللغة العربية الذي وعد فأوفى.

شكراً... للجنة المناقشة قرأت فعانت، وكرمت فتفضّلت

شكراً... لأستاذي الفاضل الدكتور جاسر خليل أبو صفية الأب الحاني ..
الذي لا ينطق إلا بحكمه.

شكراً... للأخوة:

- محمد حسن الأسمر وخضر محمد ضويمر ومروان إبراهيم إرتيمة على سعة صدورهم وصبرهم وتعاونهم لإتمام هذه الأطروحة.

شكراً... لمن عانى من طباعة الأطروحة، فلها مني جزيل التقدير والاحترام.

شكراً... لمن ساعد على إنجاز الأطروحة لهم جميعاً أقول شكراً.

قائمة المحتويات

آفاق علم المعاني بين النحويين والبلاغيين
في القرن الخامس الهجري

إعداد

محمود فؤاد محمود عبد الله

المشرف

أ.د. جاسر خليل أبو صفية

ملخـــــــص

تتألف هذه الدراسة من مقدمة، وثلاثة فصول وخاتمة، تناول الفصل الأول مداخل علم المعاني قبل القرن الخامس الهجري، وأشار الفصل الثاني إلى آفاقٍ لعلم المعاني عند البلاغيين في القرن الخامس الهجري، وعرض الفصل الثالث إلى آفاقٍ لعلم المعاني عند النحويين في القرن الخامس الهجري مع تنبيه إلى فروق بين عرض النحوي والبلاغي لمصطلحات علم المعاني، وتوصلت الدراسة إلى نتائج منها:

- لم يغفل النحاة – كما شاع عنهم – في دراستهم دور مصطلحاتٍ من علم المعاني في إيضاح النص اللغوي، بل نجد – عند بعضهم – إشارات يشترك فيها النحوي والبلاغي، مثل: عناصر التخاطب: المتكلم والمخاطب والسياق، واختلاف وجهات الكلام لاختلاف الغاية.
- يُعَدّ علم المعاني مقدمة لعلم بصياغة التراكيب اللغوية العربية.
- لعلم المعاني دور في استكناه أسرار التراكيب اللغوية العربية.
- علم المعاني ثمرة الاختيار اللفظي والمعنوي وله صلة بمقاصد المتكلم.

المقدمة:

تعدّدت وسائل اللغة العربية في الإبانة عمّا في نفس متكلّمها من معانٍ وأفكار تؤدى في نصٍّ شفويّ أو كتابيّ، تتنوّع بانسجام مع المقام؛ إذ تمتلك اللغة أدوات إبانة تختلف في درجة إيضاحها للمعنى والمقصد من متكلّم لآخر؛ لاختلافٍ في ثقافته، وثقافة المخاطب (المتلقي).

وهذه الأدوات تصاغ في أداءات لغوية تتفاضَلُ فيما بينها لما يوفّره المتكلم من وسائل إيضاحٍ وبيانٍ، وتناسبٍ بين الألفاظ، ومعانيها، وبينها وبين مقاصده، في تراكيب لغوية تراعي مستويات التعبير اللغوي النموذج بعناصره اللغوية وغير اللغوية.

فالعناصر اللغوية تتعاضد لبناء نصٍّ: ألفاظه ومعانيه وتراكيبه اللغوية، ووضوح مستويات التخاطب فيه.

والعناصر غير اللغوية: السياق بأشكاله، وما يؤثر في المتكلم والمخاطب من مؤثرات ثقافية ومجتمعية.

وذاك الاختلاف في الأداء اللغوي يؤدي إلى دراستها بتطبيق عيار المفاضلة بحثاً عن مزيّة أداء لغوي آخر.

فالمفاضلة بين الأداءات اللغوية معرفةٌ بعلم الأسلوب الذي يُراعي بناء تراكيب لغوية، ويكشف عن ثقافة لغوية شاملة، ومعرفة بأساليب منهجية منها النحو والبلاغة.

فدَوْر المتكلّم يتضح في قدرته على التعامل بمرونة مع معطيات الحدث الكلامي؛ لبناء نص.

فهو حين يطبِّق تركيباً لغوياً يراعي قوانين اللغة والنمو، فإنْ قصد إلى دقتها مال إلى البلاغة.

فاللغة تتصف بالوضوح والدقة في التعبير، والنحو يضمن للنص وصولاً دلالياً، وسلامة من الخطأ، وموافقة التراكيب اللغوية لقواعد اللغة والنحو.

والبلاغة تتسِمُ بالإيجاز في القول، وتكثيف المعاني، وتحدد طرق التعبير عن المقاصد. وهي:

- عِلمٌ؛ لأنها تقوم على أسس منهجية تعتمد مدخلات معرفية مختلفة.
- وفن؛ لأنها تبحث عن مزية نص لغوي باختلاف فَهْم النص، ومعرفة أسراره.
- وصول آمن دلالياً إلى ذهن المتلقي، على افتراض وجود ثقافة لغوية مشتركة بين المتكلم والمتلقي.
- تلاؤم بين اللفظ والمعنى، فلكل مقام مقال.

فعلوم البلاغة تسعى إلى تحقيق دقة التعبير اللغوي، إلاّ أنّ دور علم المعاني يتضح أكثر من علم البيان، وعلم البديع.

فعلم المعاني:

- يدرس الأسلوب اللغوي في نصوص، مشيراً إلى تفاوت مستويات النظم.
- ويتبيّن أحوال اللفظ من حيث: التنكير والتعريب، والذِكر والحذف، والتقديم والتأخير.
- ويُركّز على فهم الألفاظ في سياقاتها، وإيضاحها بتعيين درجة شيوعها أو إلفتها.
- ويربط بدراسة نَظْم القرآن، إذ يقف على ألفاظه، ومعانيه الدقيقة، ولطائف تعبيره.
- إنه مراعاة المقام، وعِلْمٌ بالأسلوب الذي يختاره المتكلّم لنصّه، وبحثٌ عما يزيد اللفظ والمعنى قيمة وجمالاً.
- هو علم بالخطاب اللغوي العربيّ، وكيف يستعمله المتكلم؛ ليضمن خطاباً لغوياً دقيقاً يصف حدثاً لغوياً.

وإذا كان أساس علم المعاني الملاءمة بين اللفظ والمعنى لَزِم المتكلّم الاستعانة بأدوات إضافية من علم البيان وعلم البديع.

فعلم البيان أداءٌ للمعنى بطرق مختلفة. وعلم البديع تكثيف المعنى بطرق مختلفة.

ويمكن – مما سبق ذكره – استخلاص تعريف لعلم المعاني، فهو العلم الذي يدرس الأسلوب اللغوي، وما يتضمَّنه من تراكيب لغوية، بألفاظه ومعانيه؛ طبق لقوانين اللغة والنحو.

وموضوعه:

- المفاضلة بين النصوص بتحديد الفروق اللغوية والدلالية فيها، وبالتالي الوصول إلى مزيّة.
- بيان مزيّة النظم القرآني وإعجازه.

وتحاول الدراسة الإجابة عن أسئلة:

- ما طبيعة العلاقة بين علم النحّو، وعلم البلاغة؟
- كيف نظرَ النحوي والبلاغي إلى مفردات علم المعاني في القرن الخامس الهجري؟
- ما دور علم المعاني في فَهْم أوضح للنص اللغوي؟
- إلى أي حدٍّ يسْهم علم المعاني في فهم إضافي لعلم النحو وقضاياه؟

- هل لفهم النص عناصر ينبغي توافرها فيه؟
- ثمَّ ما دور وسائل إيضاح النص كالتشبيه والاستعارة.. في التخاطب؟
- إلى أي مدى يمكنُ لمحصّلة علم المعاني أن تُستثمر في مكاتبات لغوية؟
- هل يمكن إقامة علم للخطاب اللغوي العربي له أسسه المنهجية، وقوانينه وخصائصه التي يُعْرَف بها؟
- وتكشف الدراسة عن حدَث علميّ لغويّ تتكاثف فيه المعارف: لغوية وغير لغوية؛ لتحقيق الوضوح الدلالي.

الدراسات السابقة:

- آل طه، هدى سالم عبد الله (2001) الأعراف بين علم النّحو وعلم المعاني، أطروحة رسالة ماجستير غير منشورة، عمّان: الجامعة الأردنية.

عرضت الدراسة إلى العلاقة بين علم النحو وعلم المعاني في ضوء الدرس اللساني الحديث في فترات زمنية معينة، وجاءت الدراسة إطلالة على العلاقة بين العلميّن استناداً إلى نصوص نحوية، وبلاغية تنتمي إلى فترات زمنية متعددة.

- أبو خرمة، عمر محمد (2002) نحو النص: دراسة تطبيقية، سورة البقرة نموذجاً، أطروحة دكتوراه منشورة، إربد: جامعة اليرموك.

عرضت الدراسات موضوعات تتعلق بنحو النص، وجَوْدته، وأثره في المتلقي، وتطرق الباحث لظاهرة التقديم والتأخير والوصل والفصل، وأبان عن دراسة النص وفهمه.

- السّيد، عبد الحميد مصطفى (2004) إشكاليات بين علم النحو وعلم المعاني في كتابه: دراسات في اللسانيات العربية، ط1، عمّان: دار الحامد.

ذكر الباحث العلاقة بين العلمين من حيث:

عنايتهما بالمتكلّم والمتلقي ومنهجهما، وهذه الدراسة – على أصالتها – دراسة موجزة.

- أوزون، غادة عبد الوهاب (2005) مصطلحات علم المعاني: أصولها، وتطورها حتى أوائل القرن السابع الهجري، رسالة ماجستير غير منشورة، حلب: جامعة حلب.

تناولت الدراسة مصطلحات علم المعاني: أصولها وتطورها حتى أوائل القرن السّابع الهجري.

وتضمّنت الدراسة مصطلح النظم وما يحلقه من مصطلحات علم المعاني كالخبر والطلب والقصر، والإسناد، والتقديم والتأخير، والفصل والوصل، والإيجاز والإطناب والمساواة في سياق تاريخي.

- عمر، إدريس عبد المطلب (2009) نظرية الأسلوب عند ابن سنان الخفاجي: دراسة تحليلية بلاغية ونقدية، عمان: دار الجنادرية.

درس الباحث مفهوم الأسلوب: لغة واصطلاحاً، نشأة وتطوراً وعِلْماً. ثمَّ عَرَض إلى نظرية الأسلوب عند ابن سنان، مفصّلاً القول في اللفظ والمعنى. وعارضاً إلى منهجه في نظرية الأسلوب.

بالإضافة إلى دراسات تناولت مصطلحاً أو أكثر من مصطلحات علم المعاني باتباع الموازنة بين علم وآخر، منها:

1- السمارة، رائف فرحان (1987) أسلوب العطب بين النحو والبلاغة حتى القرن السّابع الهجري، رسالة ماجستير غير منشورة، حلب: جامعة حلب.

2- مصطفاوي، عبد الجليل (1987) ظاهرة الفصل والوصل بين النحو والبلاغة، رسالة ماجستير غير منشورة، حلب: جامعة حلب.

3- النجار، صبا يوسف (2006) الإعجاز اللغوي في القرآن الكريم بين الجرجاني والزمخشري في كتابيهما دلائل الإعجاز والكشاف، رسالة ماجستير غير منشورة، إربد: جامعة اليرموك.

وهناك إشارات تسهم في إيضاح موضوع الدراسة، منها:

- حسان، تمام، اللغة العربية: معناها ومبناها، الدار البيضاء: دار الثقافة.
- دكُّ الباب، جعفر (1993) نظرية عبد القاهر الجرجاني اللغوية (النحوية البلاغية) حوليات جامعة الجزائر، (ع7).
- مصطفى، إبراهيم (1959) إحياء النحو، القاهرة: مطبعة لجنة التأليف والترجمة.

أهمية الدراسة:

تسعى الدراسة إلى تحقيق نتائج منها:

- بيان الصلة بين علم النحو وعلم المعاني.
- إيضاح أثر علم المعاني في الوضوح الدلالي.
- تأمّل أسرار جمال التعبير اللغوي بدراسة عناصر علم المعاني فيه.
- رصد خصائص لعلم الخطاب في اللغة العربية.

منهجية البحث:

لعل التقييد الزمني في عنوان الأطروحة فرض ميلاً من نصوص لغوية ونقدية وبلاغية أقف عندها متأمِّلاً ومفسِّراً ومناقشاً، ومبيّناً مصطلحات ومفاهيم وآراء ذات صلة بموضوع الأطروحة.

واقتضى موضوعها اتباع المنهج الوصفي التفسيري. وبدأتُ بجهود البلاغيين؛ لأنها ثمرة لجهود النحويين قبلهم.

واخترت أعلاماً في البلاغة من القرن الخامس الهجري الذي شهد تطوراً في البلاغة العربية، وحراكاً متواضعاً في النّحو العربي، وليس جموداً.

ومن هؤلاء الأعلام:

ابن رشيق القيرواني (ت456هـ) وابن سنان الخفاجي (ت466هـ) وابن خلف الكاتب (عاش في القرن الخامس الهجري)، وعبد القاهر الجرجاني (ت471هـ).

وسبب الاختيار:

- ذيوع صيتهم العلميّ في عصرهم.
- القيمة العلمية والأدبية واللغوية والنقدية لما ألفوه:

• فكتاب (العمدة في محاسن الشعر وآدابه) لابن رشيق كتاب يوثق لأسس نقدية، ويوضّح خصائص الشعر، ويبحث في مفهومه.

• وكتاب (سر الفصاحة) لابن سنان الخفاجي يعدُّ حلقة وصل في تطور علم الأسلوب، ومصطلحاته، مثل: صحة النسق، والنظم والتناسب...

وتناول فصاحة اللفظ مستعيناً بالخصائص الصوتية والنطقية للفظ.

- وكتاب (مواد البيان) لابن خلف الكاتب، يمثّل تطبيقاً لأسس الفصاحة والبلاغة، إذ اتخذ من الكتابة الإنشائية نموذجاً يتحرى فيه تلك الأسس، فمن امتلك معطيات علم المعاني من بلاغة وفصاحة، وطبع لغوي سليم، وتصرّف ببيِّنة، وتخير بدليل، وصياغة بترتيب وصل إلى صناعة الكلام.
- وكتاب (دلائل الإعجاز) لعبد القاهر الجرجاني، يوضّح مفهوم البلاغة منطقاً من فكرة الإعجاز النظم القرآني، وأكّد فيه عبد القاهر على العلاقة النحوية والدّلالية بين الكلمات ثم الجمل ثم النص.

وبعد هذا الكتاب مقدمة لعلم الأسلوب ودراسة النص، وأساساً لعلم التخاطب أو الخطاب.

واقتضت طبيعة الموضوع تقسيم الأطروحة إلى مقدمة وثلاثة فصول وخاتمة، يتناول الفصل الأول: مداخل علم المعاني قبل القرن الخامس الهجري.

ويشير الفصل الثاني إلى آفاق علم المعاني عند البلاغيين في القرن الخامس الهجري.

ويعرض الفصل الثالث إلى آفاقٍ لعلم المعاني عند النحويين في القرن الخامس الهجري، مع التنبيه إلى الفرق بين عرض النحوي والبلاغي لمفردات علم المعاني.

هذا والله ولي التوفيق

الفصل الأوّل: مداخل علم المعاني قبل القرن الخامس الهجري

خصّ الله تعالى القرآن الكريم بالإعجاز الذي يعرف "**مِنْ جهة عجز العربي عنه، وقصورهم عن بلوغ غايته في حسنه وبراعته، وسلاسته ونصاعته، وكمال معانيه وصفاء ألفاظه**"[(1)]. ولعل هذا التفرد أدى إلى حِراك علميّ، وظهور مصطلحات ومفاهيم معرفيّة شكّلت – لاحقا– تمهيداً لبناء نظريةٍ لعلم يبحث في تراكيب اللغة العربية، ومن أبرزها:

طرق القول:

ينوِّع المتكلم في تعابيره وطرق أدائه؛ وفقاً لمعانيه ومقاصده ومواقفه الكلامية، وترتيبه للمتصوَّر الذهني ترتيباً يتوّخى قَدْراً من الإفهام[(2)]، وقد نظر علماء اللغة العربية في "**طرائق الكلام وضروبه وفتحوا باب تصنيف أساليب الأدب وفنونه، وهم في هذا لم يقصدوا إلا بيان الفاضل والأفضل، وإنما قصدوا إلى النظم فيما تمتاز به ضروب الكلام**"[(3)].

وكان لاختيار طريقة الأداء تمثلٌ في نصوص تراثية تبيّن أثره في التواصل.

ولعل أول نصٍّ أشار إلى أثر اختلاف الحدث الكلامي في توجيه الكلام؛ وَفْقاً للمقصد يعودُ إلى القَرْنِ الأول الهجري، وهو محاورة بين أبي الأسود ظالم بن عمرو الدُؤلي (ت69هـ). وابنته هذا نصُّها :

"**رُوِي أنَّ الذي أوْجَبَ عليه الوَضْعَ في النحو أنَّ ابنته قعدت معه في يوم قائظ شديد الحرّ، فأرادت التعجب من شدة الحرّ فقالت: ما أشدُّ الحرِّ؟، فقال أبوها: القيظ، وهو ما نحن فيه يا بُنَيَّة، جواباً عن كلامها؛ لأنّه استفهام، فتحيّرت وظهر لها خطؤُها فَعَلِم أبو الأسود أنها أرادت التعجب فقال لها: قولي يا بنيّة: ما أشدّ الحرَّ!..**" [(4)].

[(1)] العسكري، أبو هلال الحسن بن عبد الله بن سهْل (ت395هـ/ 1004م)؛ **كتاب الصناعتين، الكتابة والشعر**، تحقيق، علي محمد البجّاوي، ومحمد أبو الفضل إبراهيم، ط1 القاهرة: دار إحياء الكتب العربية، 1952، ص1.

[(2)] انظر: عنبر، عبد الله نايف، (2004) **نظرية التشكيل الدلالي للكلمة في ضوء أوهاج السياق والإبلاغية والأسلوبية**، مجلة دراسات، العلوم الإنسانية والاجتماعية، مجلد 31، (ع 1)، ص 68.

[(3)] أبو موسى، محمد محمد (2008) **دلالات التراكيب: دراسة بلاغية**، ط4، القاهرة: مكتبة وهبة، ص27.

[(4)] الزبيدي، أبو بكر محمد بن الحسن (ت397هـ/ 989م) **طبقات النحويين واللغويين**، تحقيق: محمد أبو الفضل إبراهيم، ط2، القاهرة: دار المعارف، ص 21. تعددت الروايات التي تؤرخ لنشأة النحو العربي واضطربت، ولعل ثمّة إجماعاً على أن واضعه أبو الأسود الدؤليّ مع اختلاف في السبب الذي دعاه إلى وضع النحو العربي، عن هذا الاختلاف انظر: الزبيدي، المصدر نفسه، ص21–23، والياسري، علي مزهر (2003) **الفكر النحوي عند العرب: أصوله ومناهجه**، ط1، بيروت: الدار العربية للموسوعات، ص83–104.

فالفتاة أخطأت في مطابقة كلامها لمقصدها ؛ فالحدث الكلاميّ يقتضي تركيباً لغوياً يوافق المقصد الذهني للكلام، والأداء المتحقق، وخلافاً لذلك يخفق في الملاءمة بين معانيه، وألفاظه المعبِّرة عن حاله مما قد يفضي إلى تعثر في التّواصل من جهة، وإلى اللــحن من جهة أخرى.

ثم تتوارد التلميحات إلى مكانة طرق القول؛ ففي القرن الثالث الهجري تلمَّس بــشر بــن المعتمر (ت 210هــ) في صحيفته ضرورة إلمام الخطيب (أو البليغ) بطرق القول، حين أشــار إلى تخيّر ألفاظٍ ومعانٍ تتلاءم ومستوى المخاطب، فمعرفة مستواه الثقافي وطبيعته تتطلــب مــن المتكلم درايةً بطرق القول مستعيناً بما توفرّه اللغة من أدواتٍ وإمكاناتٍ، يقول مشيراً إلى منــازلِ اللفظ والمعنى داعياً المتكلم أن يتخيَّر إحداها، ويلتزم بلزوميات لفظية، ومعنوية فيها يستقيم تأليفه مرتقياً إلى التميُّز ضِمِنْيَّاً:

"فكُنْ في ثلاثة منازل فإنَّ أولى الثلاث: أن يكون لفظك رشيقاً عَــذْباً وفخْمــاً سَــهْلاً، ويكون معناه ظاهراً مكشوفاً، وقريباً معروفاً، إما عنــد الخاصــة إن كنــت للخاصــة قصدت، وإما عند العامة إن كنت للعامة أردت"[1].

فعبارته (إن كنت للخاصة قصدت) و(إن كنت للعامة أردت) تُفْصح عن تحري المــتكلم ألفاظــاً، ومعاني تتلاءم، ووجهة الخطاب، فخطاب الخاصة يتطلب طرقاً من القول تُبَاين طــرق خطــاب العامة، وهذا الاختلاف يوازيه اختلاف في استثمار طاقات اللغة، وأدواتها.

ويوافقه في مذهبه أبو عثمان الجاحظ (ت255هــ)، إذ درّج كلام النــاس فــي طبقــات لغوية ذات صفات دلالية يقول:

"وكلام الناس في طبقاتٍ كما أن الناس أنفسهم فــي طبقــات فمــن الكــلام: الجَــزْلُ والسخيف، والمليح والحسن والقبيح، والسَّمْج والخفيف والثقيل، وكلّه عربي، وبكلٍّ قد تكلموا، وبكل قد تمادحوا وتعايبوا"[2].

---

[1] ابن المعتمر، أبو سهل بشر البغدادي (ت210هــ/ 825م) **صحيفته**، في كتاب: **صحيفة بشر بن المعتمــر، وأثرها في النقد العربي القديم**، عدنان العلي، المفرق: جامعة آل البيت، 2000، ص24.

[2] الجاحظ، أبو عثمان عمرو بن بحر (ت 255هــ/ 868م)، **البيان والتبيين**، تحقيق وشرح: عبد السلام محمد هارون، بيروت: دار الجيل، 1990، 144/1.

ويشير ابن قتيبة (ت 276هـ) إلى سمات تركيبية لكلام العرب، ومنها معرفتهم بمجازات الكلام؛ يقول مفسراً: "**ففيها الاستعارة، والتمثيل، والقلب، والتقديم، والحذف، والتكرار...**"[(1)] .

وفي القرن الرابع الهجري عبّر أبو بكر محمد بن يحيى الصولي (ت 335هـ) عن قدرة المتكلم في توجيه كلامه توجيهاً صحيحاً يتّفق مع طبيعته اللغوية، وانقياد قريحته بـ (التريّض)؛ يقول في سياق حديثه عن نقد الشعر وترتيب الكلام:

"**نقد الشعر وترتيب الكلام ووضعه مواضعه وحُسن الأخذ، والاستعارة ونفي المسْتَكْره... ولا تراه إلا لمن صحّت طباعهم، واتّقدت قرائحهم وتنبَّهت فِطَنِهم، وراضُوْا الكلام ورَوَوْا وميّزوا**"[(2)].

فالمتكلّم يتأثر في كلامه بعوامل كالقوانين اللغوية التي نشأ عليها، وطبيعة الحدث الكلاميّ، وهذا يجعله يلائم بين ألفاظه ومعانيه. ويتعامل مع الألفاظ بسعة، مفتشاً عن لفظٍ يجود بمعناه، إذ يعرض احتمالات لفظيّة، ثم يطرح بعضها؛ تلمُّساً لدّقة التعبير المتوخاة.

ويتخذ أبو سعيد الحسن بن عبد الله السيرافي (ت 368هـ) النظم المألوف، والإعراب المعروف عياراً به يُعرف صحيح الكلام من سقيمه يقول:

"**صحيح الكلام من سقيمه يُعْرف بالنّظم المألوف؛ والإعراب المعروف إذا كنّا نتكلم بالعربية، وفاسِدِ المعنى من صالحه يُعرف بالعقل إن كنا نبحث بالعقل**"[(3)].

فمعرفة النظم المألوف في بيئة لغوية نَشِطة بمشاهد تواصلٍ بين متكلم، ومتلقٍ توازيها معرفة ضمنية بطرق القول التي تجعل الأداء مألوفاً، ومقبولاً لدى المتلقي؛ وفقاً لثقافته، ومدى قدرته على تلقُّف المعنى المراد.

---

(1) ابن قتيبة، أبو محمد عبد الله بن مسلم الدينوري (ت276هـ/ 889م) **تأويل مشكل القرآن**، شرح وتحقيق: أحمد صقر، القاهرة: دار إحياء الكتب العربية، ص15-16.

(2) العسكري، أبو أحمد الحسن بن عبدالله (ت382هـ/ 992م)، **المصون في الأدب**، تحقيق: عبد السلام محمد هارون، الكويت: دائرة المطبوعات والنشر، 1960، ص 5-6.

(3) التوحيدي، أبو حيان علي بن محمد بن العباس البغدادي (ت نحو 400هـ/ نحو 1009م) **الإمتاع والمؤانسة**، صحّحه وضبطه، وشرح غريبه: أحمد أمين، وأحمد الزّين، بيروت: دار مكتبة الحياة، 109/1، وقوله هذا ورد في سياق مناظرة السيرافيّ مع متّى بن يونس، وقد تناولها الأستاذ الدكتور سحبان خليفات عرضاً، ودراسة، وتحليلاً، وتأثيراً فيمن بعد السرافي؛ انظر: خليفات، سحبان (2004)، **منهج التحليل اللغوي – المنطقي في الفكر العربي الإسلامي (النظرية والتطبيق)**، عمان: الجامعة الأردنية، 339/1-505، 509/2-806.

ويرد مصطلح – طرق القول ومذاهبه – عند الآمدي (ت 370هـ)، حين حدَّد مفهوم الشاعر، فلا يُعدُّ الشاعر شاعراً إذا اعتمد حكمة وفلسفة أجنبية من فلسفة اليونان، أو حكمة الهند أو أدب الفرس؛ لأن ذلك يخرجه عن الشاعرية وأدواتها، يقول في الرد على ذلك:

"**قد جئْت بحكمةٍ وفلسفة ومعانٍ لطيفةٍ حسنةٍ، فإنْ شئتَ دعوناك حكيماً، أو سميّناك فيلسوفاً، ولكن لا نسميك شاعراً ولا ندعوك بليغاً؛ لأن طريقتك ليس على طريقة العرب، ولا على مذاهبهم فإنْ سميناك بذلك لم نُلْحِقْكَ بدرجة البلغاء، ولا المحسنين الفصحاء**"[(1)].

فالاختلاف المعرفيّ يصاحبه اختلاف منهجيّ يتلاءم وطبيعة أي معرفة، إلا أنَّ هذا الاختلاف قد يُفْصِح عن تبادل منهجي بين المعارف؛ فقد يتكئ شاعر إلى طريقة فلسفيَّة – مثلاً–دون المساس بشاعريته. ولتوضيح ذلك أثبت الآمدي نماذج شعرية قد تأثرت بروافد ثقافية أجنبية، أو بنظرات عربية أخرى دون أن يَنْقضَ ذلك من تميزها شيئاً كشعرٍ لأبي الطيب المتنبي (ت 354هـ). ومنه قوله[(2)]:

إذَا غَامَرْتَ فِي شَرَفٍ مَرُومِ   فلا تَقْنَعْ بِمَا دُونَ النُّجُومِ

وحين عرَّف ابن جنّي (ت 392هـ) اللغة بأنها "**أصوات يُعبِّر كلُّ قومٍ عن أغراضهم**"[(3)] ربطها بالتعبير عن أغراض إنسانية؛ استمراراً للتواصل بين متكلميها. ولما كانت أغراض الكلام متنوعة بتنوّع أحداثه تتطلب ذلك تلاؤماً في طرق القول، ومقاصده بوصل الكلام بعضه ببعض؛ ليضمن له تماسكاً شكلياً ومعنوياً؛ ذلك لأن "**الكلام إنما وضع للفائدة والفائدة لا تُجْنَى من الكلمة الواحدة، وإنما تُجْنَى من الجمل ومدارج القول**"[(4)].

---

(1) الآمدي، أبو القاسم الحسن بن بشر (ت 370هـ/ 980م)، **الموازنة بين شعر أبي تمام والبحتري**، تحقيق: أحمد صقر، القاهرة: دار المعارف، 1961 م، 1/401-402.

(2) المتنبي، أبو الطيب أحمد بن الحسين (354 هـ/ 965م)، **ديوانه بشرح أبو البقاء العكبري المسمّى: بالتبيان في شرح الديوان**، ضبطه وصححه ووضح فهارسه: مصطفى السقا، وإبراهيم الأبياري، وعبد الحفيظ شلبي، ط2، القاهرة: مطبعة مصطفى البابي وأولاده، 1956، 4/119.

(3) ابن جني، أبو الفتح عثمان (ت 392هـ/ 1002م)، **الخصائص**، تحقيق: محمد علي النجار، ط4، بغداد: دار الشؤون الثقافية العامة، 1990، 1/34 .

(4) المصدر نفسه، 2/333.

ويؤكّد هذا المضمون في موطن آخر مشيراً إلى تنوع جهات الكلام، وملمحاً إلى مرونة اللغة في تأدية معانيها؛ يقول معلقاً على علّة جواز الجر في (قولك: هذا الحسن الوجهِ): "**وهذا من طريف أمر هذه اللغة، وشدّة تداخلها، وتزاحم الألفاظ، والأغراض على جهاتها**"[(1)].

النَّظم:

تبرز في ضوء الاقتصاد المعرفي الكائن في الإرث اللغوي مصطلحات تتجاذب تارة، وتتنافر تارة أخرى؛ وفقاً لطبيعة العلم الذي تتدرج فيه والبنية الذهنية لمنتجها، ومدى حُسن تمثيلها لمفاهيمها في زمن ما. ومن هذه المصطلحات مصطلح النظم، إذ تناوله علماء العربية – على اختلاف رؤاهم–وما يوازيه من مصطلحات كالائتلاف والتأليف والبناء والانسباك ... وصولاً إلى فهم دقيق لبنية النظام اللغوي؛ ذلك أن دراسة النظم توجِّه المتكلم– في ضوء معطيات نظامه اللغوي–نحو رسم معالم تواصله مع الآخر، مبتدئاً بتشكيل الأصوات، فالكلمات فالتراكيب فالنصوص التي تمتلك عناصرها اللغوية قدرة في التعبير والإبلاغ[(2)].

من هنا تعددت الرؤى إلى مصطلح النظم–وما يوازيه–استناداً إلى المنطلق والمنهج، ولعل أبرزها: رؤية سيبويه (ت 180هـ) إلى متلازمة المسند والمسند إليه يقول:

"**وهما ما لا يَغْنَى واحد منهما عن الآخر، ولا يجد المتكلم منه بُدّاً، فمن ذلك الاسم المبتدأ والمبني عليه، وهو قولك: عبد الله أخوك**"[(3)].

ففي النص إشارة إلى أساس تشكيل التركيب الاسمي متمثّلاً بمصطلح (البناء) عوضاً عن الإسناد، ويتكئ أبو عبيدة (ت 209هـ) إلى مصطلح التأليف لتفسير نصّ قرآنيّ، يقول مفسّراً قوله تعالى: ﴿**إِنَّ عَلَيْنَا جَمْعَهُ وَقُرْآنَهُ**﴾ [القرآن الكريم، سورة القيامة، 17]

"**مجازه تأليف بعضه إلى بعض**"[(4)]، ويقول مفسراً قوله تعالى:

﴿**فَإِذَا قَرَأْنَاهُ فَاتَّبِعْ قُرْآنَه**﴾ [القرآن الكريم، سورة القيامة، 18]

---

(1) المصدر نفسه، 184/1.

(2) عن مصطلح النظم نشأة وتطوراً، انظر: عنبر، عبد الله نايف (1991). **نظرية النظم عند العرب في ضوء مناهج التحليل اللساني الحديث**، رسالة دكتوراه غير منشورة، عمان: الجامعة الأردنية، ص14–67؛ وأوزون، غادة عبد الوهاب (2005). **مصطلحات علم المعاني أصولها وتطورها حتى القرن السابع**، رسالة ماجستير غير منشورة، حلب: جامعة حلب، ص57–79.

(3) سيبويه، أبو بشر عمرو بن عثمان (ت 180هـ/ 796م) **الكتاب**، تحقيق: عبد السلام محمد هارون، ط1، بيروت: دار الجيل، 23/1 .

(4) أبو عبيدة، مَعْمَر بن المثنى (ت 209هـ/824م) **مجاز القرآن**، عارضه بأصوله وعلق عليه، محمد فؤاد سزكين، ط2، القاهرة: مكتبة الخانجي، 1970م، ص 2 .

"**مجازه فإذا ألّفنا منه شيئاً، فضممناه إليك فخذ به، واعملْ به وضمّه إليك**"[(1)]، ويستأنف موضحاً قوله تعالى:

﴿**فَإِذَا قَرَأْتَ الْقُرْآنَ**﴾ [القرآن الكريم، سورة النَّحل، 98]

"**مجازه إذا تَلَوْتَ بعضَه في إثْر بعض، حتى يجتمَع وينضمُّ بعضه إلى بعض، ومعناه يصير إلى معنى التأليف والجمع**"[(2)].

فالتأليف (بمعناه اللغوي والتركيبي) يقتضي ضمّ بعضه إلى بعض، مع مراعاة مدى الملاءمة الدلالية بين المؤلّفات، ثُمَّ مراعاة المؤثرات الإضافية التي تسهم في توضيح الحدث الكلاميّ كالطاقات النفسيّة التي توجّه المتكلم إلى اختياراته؛ وصولاً إلى فهم كلّيّ للنّصّ.

وتتفق رؤية المبرّد (ت 285هـ) في متلازمة المسند والمسند إليه مع رؤية سيبويه على تباين في المصطلح الذي يصف علاقتهما إذْ اختار (الائتلاف والاقتران)، يقول في باب: المسند والمسند إليه...، واصفاً علاقتهما: "**وهما ما لا يستغني واحد منهما عن صاحبه ...فالابتداء نحو قولك: زيد ...؛ لأنّ اللفظة الواحدة من الاسم والفعل لا تفيد شيئاً، وإذا قرنْتَها بمَا يصلُح حدث معنى واستغنى الكلام**"[(3)].

فالنص ينتظم بتقارب مفاهيم شكّلت بنيته الذهنية هي: الائتلاف والتلازم والاقتران وحصول الفائدة لتمام المعنى (الكلام) والسياق الذي يمثّل وسطاً، فيه تتفاعل القرائن السابقة مكوّنة نصّاً مع تفاوتٍ بائنٍ في مِقْدارها من نصٍّ لآخر.

ويرد مصطلح (الائتلاف) عند أبي علي الفارسيّ (ت 377هـ) في سياق حديثه عن أقسام الكلام الثلاثة، وتوزيعها توزيعاً مقبولا تركيباً ودلالةً، يقول:

"**اعلم أن الكلام يأتلف من ثلاثة أشياء: اسم وفعل وحرف**"[(4)].

ويقول في موضع آخر:

---

(1) المصدر نفسه، ص 2.

(2) أبو عبيدة، **مجاز القرآن**، ص 3.

(3) المبرد، أبو العباس محمد بن يزيد (ت 285هـ/ 898م)، **المُقْتَضَب**؛ تحقيق: محمد عبد الخالق عضيمة، القاهرة: المجلس الأعلى للشؤون الإسلامية، لجنة إحياء التراث الإسلامي، 1387هـ، 126/4.

(4) الفارسيّ، أبو علي الحسن بن أحمد بن عبد الغفار بن سليمان النحويّ (ت 377هـ/ 987م) **المسائل** العسكريات، تحقيق: إسماعيل عمايرة، عمّان: مطبوعات الجامعة الأردنية، 1981، ص 23.

"**هذا باب ما ائتلف من هذه الألفاظ الثلاثة كان كلاماً مستقلاً، وهو الذي يسميه أهل العربية الجُمَل، اعلم أنَّ الاسم يأتلف مع الاسم فيكونُ منهما كلام، والفعل مع الاسم: قام زيد، وذهب عمرو، ويدخل الحرف على كل واحد من هاتين الجملتين فيكون كلاماً، وذلك نحو: هل زيد أخوك؟**"[1].

فأساس التشكيل اللغويّ ائتلاف بين أقسام الكلام؛ وهو ما ذاع عند أهل العربية بـ (الجُمَل). فالجملة تركيب وائتلاف ونصّ؛ غير أن مصطلح (الائتلاف) قد يكون أقرب وصفاً لما يتشكّل من اجتماع قسمين فأكثر من أقسام الكلام.

وأشار الجاحظ (ت 255هـ) في مسرد مؤلفاته إلى مصطلح النَّظم، يقول:

"**عبتَ كتابي في الاحتجاج لنظم القرآن، وغريب تأليفه وبديع تركيبه**"[2].

فمضمون كتاب الجاحظ بيان لطرق التفسير النصِّي لنماذج من النّظم القرآني؛ إنَّه دراسة لفروق دلاّلية في تراكيبَ قرآنيةٍ، ولو أنَّ هذا الكتاب قد وصل إلينا لكان محاولة جادة في دراسة التراكيب اللغوية في النَّظم القرآني، ولشكّلَ انطلاقة نحو دراسة التركيب اللغوي العربي، ومن ثمَّ أساساً لما سُمي – لاحقاً – بعلم المعاني.

الموقع اللغوي:

الاختيار اللغوي شاهد على البنية الذهنية للمختار اللغوي، إذْ يتعرّض المتكلّم عند صياغة سلسلته اللغوية – إلى احتمالات لغوية تتعدد بتعدد الأحداث الكلامية، واختلافها مما يتطلب ملاءمة بين مختاراته اللغوية، وإيقاع الألفاظ مواقعها، والعلم بإجراء اختيار الألفاظ وكيفيته استناداً إلى مهارات: عقلية وذوقية ولغوية. وقد نال الموقع اللغوي – قديماً – عناية علماء العربية المتقدمين فتراهم قد أبرزوا دوره عند صياغة تأليف لغوي؛ وعن هذا المضمون عبّر عبد الله ابن المقفّع (ت 142هـ) مشبهاً ذلك بصنيع الصّائغ؛ يقول:

"**فليعلم الواصفون المخْبِئون أن أحدهم – وإنْ أحسن وأبلغ–ليس زائداً على أن يكون كصاحب فصوصٍ وَجَد ياقوتاً وزبرجداً ومرجاناً فنظمه قلائد وسُموطاً وأكاليل، ووضع**

---

(1) المصدر نفسه، ص 41.

(2) الجاحظ، **الحيوان**، تحقيق: عبد السلام محمد هارون، بيروت: دار الجيل، 1992، 9/1.

كل فصٍ موضِعَه، وجمع إلى كل لون شبهه مما يزيده بذلك حُسناً ... وكصاغة الـذهب والفضة صنعوا منها ما يُعْجِبُ الناس من الحُلي والآنية"[(1)].

وأشار بشر بن المعتمر في صحيفته إلى أثر الموقع اللغوي في صحّة تركيب لغـوي، أو فـساده وفقاً لكيفية اختيار الألفاظ، ومدى ملاءمتها لمعانيها، يقول مشيداً بلغة المتكلمين:

"وهم تخيروا تلك الألفاظ لتلك المعاني"[(2)].

ويستأنف قائلاً:

"وتجد اللفظة لم تقع موقعها، ولم تَصِرْ إلى قرارها، وإلى حقِّها من أماكنها المقـسومة لها، والقافية لم تحل في مركزها، وفي نصابها، ولم تتصل بِشَكْلها، وكانت قَلِقَـة فـي مكانها، نافرة من موضعها، فلا تكرهها على اغتصاب الأماكن، والنـزول فـي غيـر أوطانها"[(3)].

فالعلاقة بين لفظ وموقعه تستند إلى ملمح منهجي معرفي هو: القِسْمة، أو التقدير دون تكلّف فـي اختيار الألفاظ، فلكل لفظة مكان يتلاءم مع معطيات الحدث اللغوي، فـإن نفـرت لفظـة مـن موضعها استبْدِلَت بأخرى اتقاءً من التكلّف، وطلباً للانسجام.

وللاختيار اللفظي متعلقات تقيم التأليف اللغوي؛ فالمتكلم في اختياراته اللفظية – يطـرح لفظاً مناسباً للتعبير عن معنى، فكل لفظ يحمل في طياته ظلالاً دلالية، وطاقات تعبير تتوافق مع متطلبات التخاطب مثل: معرفة المستوى الثقافي، والمجتمعي للمتلقي، والسيّاق العام الذي يحـيط بالتخاطب؛ يقول:

"ينبغي للمتكلم أن يعرف أقدار المعاني، ويوازن بينها، وبين أقدار المستمعين، وبـين أقدار الحالات، فيجعل لكل طبقة من ذلك كلاماً، ولكل حالة من ذلك مقاماً حتـى يقـسم أقدار الكلام على أقدار المعاني، ويقسم أقدار المعاني على أقـدار المقامـات، وأقـدار المستمعين على أقدار تلك الحالات"[(4)].

---

(1) عبد الله ابن المقفع (ت 142هـ/ 759م) **الأدب الصغير والأدب الكبير**، تحقيق ودراسة: إنعـام فـوّال، ط1، بيروت، دار الكتاب العربي، 1994، ص 17، وانظر: أوزون، **مصطلحات علم المعاني**، ص62.

(2) ابن المعتمر، **صحيفته**، ص28.

(3) ابن المعتمر، **صحيفته**، ص25.

(4) المصدر نفسه، ص27.

ويوافقه في ذلك كلثوم بن عمرو العتّابي (ت 220هـ) الذي دعا إلى استكناه معاني الألفاظ، والتنبه إلى ما قد يحصل في تركيبٍ من تغيرات كالتقديم والتأخير؛ يقول:

"**وليس شيء أصعب من اختيار الألفاظ، وقصدك بها إلى موضعها؛ لأن اللفظة تكون أخت اللفظة وقسيمتها في الفصاحة والحُسن، ولا تحسن في مكان غيرها، وبتمييز هذه المعاني ومناسبة طبائع جهاذبتها ومشاكلة أرواحهم**"[(1)].

وإنما كان أمر اختيار الألفاظ صعباً؛ لأنه يعتمد التأمل والتدبر عند اختيار الألفاظ، مع مراعاة مطابقتها لمعانيها، فتقع مواقعها؛ فإن أُسيء اختيار لفظ لسبب انتفت الملاءمة بين اللفظ ومعناه.

وإلى ذلك أشار الجاحظ إذ جعل حُسن الاختيار أساس كل عملٍ يقول:

"**فلُبابُ كل عمل اختياره وصَفْوه كل اختيار صوابه، ومع كثرة الاختيار يكثر الصواب، وأكثر الناس اختياراً أكثرهم صواباً**"[(2)].

فأساس الكتابة الإبداعية – بوصفها عملاً لغوياً–مبدأ الاختيار، ودوران حُسْن الاختيار اللفظي يتضافر مع عناصر فنّية أخرى في نص؛ وصولاً إلى تحرّي الصواب فيه (المَزيَّة)، ويستأنف متَّخِذاً من الشعر مثلاً:

"**وإنما الشأن في إقامة الوزن وتخيّر اللفظ، وسهولة المخرج وكثرة الماء، وفي صحَّة الطَّبع، وجودة السَبك؛ فإنما الشعر صناعة، وضرب من النسيج** "[(3)]. فـ "**أجود الشعر ما رأيته متلاحمَ الأجزاء سهل المخارج ... قد أفْرِغ إفراغاً واحداً، وسُبك سبكاً واحداً فهو يجري على اللسان كما يجري الدّهان**"[(4)]؛ فإن كان "**مستكْرَهاً وكانت ألفاظ البيت من الشعر لا يقع بعضها مماثلاً لبعض**"[(5)]. حصل اللحن في اختيار موقع كلمة؛ ويؤكد ذلك بقوله: "**وإذا كانت الكلمة ليس موقعها إلى جنب أختها مَرْضياً موافقاً كان على اللسان عند إنشاء ذلك الشعر مؤونة**"[(6)]. إذ "**إنَّ لكل معنى شريف أو وضيع، هَزْلْ**

---

(1) أبو إسحاق إبراهيم بن محمد بن عبد الله بن المدبَّر، (ت 279هـ/ 892م)، **الرسالة العذراء**، تحقيق: زكي مبارك، ط2، القاهرة: مطبعة دار الكتب المصرية، 1931، ص31.

(2) الجاحظ، **مقالة العثمانية**، في رسائل الجاحظ، تحقيق وشرح: عبد السلام محمد هارون، ط1، بيروت: دار الجيل، 1991، 38/4.

(3) الجاحظ، **الحيوان**، 131/3-132.

(4) الجاحظ، **البيان والتبيين**، 67/1.

(5) المصدر نفسه، 66/1.

(6) المصدر نفسه، 66/1-67.

أوجدّ، وحَزْم أو إضاعة ضرباً من اللفظ هو حقه وحظّه، ونصيبه الذي لا ينبغي أن يجاوزه أو يقصّر دونه"[1].

فالجاحظ–في أقواله–ينطلق من كون الشعر تركيباً لغوياً يتمتع بمواصفات نصِّية تؤهّله للتميّز: من تلاحم أجزائه وترابطها المتأتّى – ابتداء – من حُسن الاختيار بأشكاله الذي يتلاءم والمعنى المراد. فإنْ انتفى اتساق الألفاظ أفقياً، أو عمودياً أفضى إلى جُهْد نطقي تتفاوت درجته من متكلم

لآخر وفقاً للعادات النطقية، ولمدى مقدار التنافر بين تأليفها الصّوتي؛ أو إلى براءة بعض الألفاظ من بعض يقول الجاحظ معلّقاً على قول محمد بن يَسِير الرِّيَاشيّ[2] (ت نحو 210هـ):

لَمْ يَضِرْهَا – وَالْحَمْدُ لله– شَيْءٌ   وَانْثَنَتْ نَحْوَ عَزْفِ نَفْسٍ ذَهُولِ

"**فتفقد النّصف الأخير من هذا البيت، فإنك ستجد بعض ألفاظه يتبرّأ من بعض**"[3].

فسوءُ تأليفه ونظْمه، وعدم قُدرة قائله على التوفيق الدلاليّ لألفاظه جعل الجاحظ يُعلن البراءة اللفظيّة، ويدعو ضِمْنِياً إلى اقتران الألفاظ بعضها ببعض[4].

ووافقه ابن قتيبة (ت 276هـ) إذ جعل اقتران البيت الشعريّ بجاره ارتباطاً طبيعياً من سمات الشعر غير المتكلّف، يقول: "**وتتبيّن التكلّف في الشعر – أيضاً–بأن ترى البيت فيه مقروناً بغير جاره، ومقسوماً إلى غير لِفْقة**"[5].

ولأهمية الاختيار اللفظي اتخذه ابن قتيبة عياراً للحكم على نص شعري، فحسن الاختيار اللفظي الملائم للمعنى المراد يعطي النص الشعري قيمة، يقول مشيراً إلى تحري الملائمة بين اللفظ ومعناه في نظْم شعري:

"**وتدبَّرتُ الشِّعر فوجدتُه أربعة أَضْرُبٍ:**

---

[1] الجاحظ، **رسالة في المعلمين**، في: رسائله، 40/3، وانظر: كتابه **الحيوان** 368/3.

[2] محمد بن يسير (ت نحو 210هـ/ 825م) مولى لبني ريّاش وقيل لبني أسد، عاصر الشاعر أبا نواس (ت 198هـ)، انظر: ابن قتيبة، **الشعر والشعراء**، 883/2–884. الأصفهاني، أبا الفرج علي بن الحسين بن محمد القرشي (ت 356هـ/ 966م)، **الأغاني**، ط1، القاهرة: مطبعة دار الكتب المصرية، 1935، 17/4–50.

[3] الجاحظ، **البيان والتبيين**، 66/1.

[4] الجاحظ، المصدر نفسه، 69/1. وتتابعت الإشارات إلى ذاك المضمون، انظر:

الجاحظ: **رسالة التربيع والتدوير**، في: رسائله، 63/3. **في الجد والهزل**، في: رسائله، 86/4–87. **في خلق القرآن**، في: رسائله، 289/3–290. **في مقالة العثمانية**، في: رسائله، 31/4.

[5] ابن قتيبة، **الشعر والشعراء**، 96/1.

ضرب منه حَسُن لفظه وجاد معناه .. وضرب منه حَسُنَ لفظه وحلا، فإذا أنت فتَّشته لم تجد هناك فائدة في المعنى .. وضرب منه جاد معناه وقصرت ألفاظه عنه ..، وضرب منه تأخر معناه وتأخر لفظه".[1]

وسوء الاختيار اللفظي مفسدةٌ للنص، أورد ابن قتيبة خبراً عن جرير (ت 110هـ) هذا نصّه: **"كان جرير أنشد بعضَ**[2] **خلفاء بني أمية قصيدته التي أولها**[3]:

بَانَ الخَلِيطُ برامتَيْنِ فَوَدَّعوا أوَ كُلَّما جَدُّوا لبَيْنٍ تَجْزَعُ

.. وهو يتحقّز ويزحف من حُسن الشعر، حتى إذا بلغ إلى قوله:

وتقول بَوْزَعُ قدْ دَبَبْت على العصا هَلاً هَزِئتِ بغَيْرِنَا يا بَوْزَعُ[4]

قال له: أفسدت شعرك بهذا الاسم [بَوْزَع] وَفَتَر"[5].

فالنص يلْمِح إلى قدرة المتكلم على إسقاط الاحتمال بالاختيار، وإيقاع الألفاظ مواقعها مما يسهم في تقييم نص لغوي. وعلّق ابن قتيبة على قول[6] المرقّش (ت 75 ق.هـ) [7]:

هَلْ بالدِّيارِ أنْ تُجِيبَ صَمَمْ لَوْ أنَّ حيّاً ناطقاً كلَّمْ

يأبى الشَّباب الأقوَرَيْنِ ولا تَغْبِطْ أخاك أنْ يُقَالَ حَكَمْ

---

[1] ابن قتيبة، المصدر نفسه، 1/70-75. وانظر: أبا صفية، جاسر خليل (1995) **الشعر في عهد النبوة والخلافة الراشدة "دراسة نقدية"**، مجلة دراسات (العلوم الإنسانية)، م22 (أ)، (ع4)، عمان: الجامعة الأردنية، ص1923-1924؛ ففي دراسته إبانة.

[2] وهو: الخليفة الوليد بن عبد الملك (ت 96هـ/ 714م).

[3] جرير بن عطية الخطفى (ت 110هـ/ 728م) **ديوانه**، شرحه وضبطه وقدّم له غُرَيْد الشيخ، ط1، بيروت: منشورات الأعلمي للمطبوعات، 1999، 268.

[4] بَوْزع: اسم امرأة كأنه فَوْعل، وهو اسم رملةٍ من رمال بني أسد، انظر: ابن منظور، جمال الدين أبا الفضل محمد بن مكرم، المصري (ت 711هـ/ 1311م) **لسان العرب**، ط1، بيروت، دار صادر، 1990، 11/8 مادة (ب ز ع) .

[5] ابن قتيبة، **الشعر والشعراء**، 1 /76.

[6] عمرو بن سعد بن مالك بن ضبيعة الملقّب بالمرقِش الأكبر (ت 75 ق.هـ/ 550م) **ديوانه**، تحقيق: كارين صادر، ط1، بيروت: دار صادر، 1998، ص 67، 2؛ الأقوَران: الواهي العظام، انظر: ابن منظور، **لسان العرب**، 124/5 (مادة قَ وَ رَ).

[7] هو عمرو وقيل: (عوف) (ت 75 ق.هـ) بن سعد بن مالك بن ضبعة بن قيس بن ثعلبة بن بكر بن وائل الملقّب بالمرقّش الأكبر، أحد المتيمين، وهو عمُّ الشاعر المرقش الأصغر، ربيعة بن سفيان بن سعد بن مالك (ت 50 ق.هـ) انظر: **الأغاني**، 127/6-135.

قائلاً: "**وهو شعر ليس بصحيح الوزن، ولا حسن الروي، ولا متخيِّر اللفظ، ولا لطيف المعنى...**" [(1)].

ويحدد المبرّد مواصفات يؤدي توافرها في تركيب لغوي إلى بلاغته يقول: "**إن حق البلاغة إحاطة القول بالمعنى، واختيار الكلام وحُسن النّظم حتى تكون الكلمة مقاربة أختها ومعاضدة شكلِها، وأن يُقرَّب بها البعيد، ويحذف منها الفضول**"[(2)].

فالملاءمة بين اللفظ ومعناه، وأدائه بطريقة مناسبة؛ فيها تتقارب الألفاظ والمقاصد؛ وفقاً للحدث الكلامي. وتعد هاتيك المواصفات جانباً من ملامح علم التركيب اللغوي.

ووافقه ابن طباطَبا (ت 322هـ) إذ أكّد حسن الاختيار اللفظي، ومدى ملاءمة اللفظ لمعناه إقامةً لتأليف لغوي، يقول في سياق حديثه عن أدوات الشعر:

"**وإيفاء كل معنى حَظَّه من العبارة، وإلباسه ما يشاكله من الألفاظ حتى يبرز في أحسن زِي، وأبهى صورة**"[(3)].

ثم الابتعاد عن عوارض النظم من ألفاظ سخيفة، ومعانٍ مستبردة؛ وصولاً إلى نظم مُحْكم يتَّصف بمستوى عالٍ من الإفهام، وفي ذلك يقول ابن طباطَبا:

"**واجتناب ما يشينه (أي الشعر) من سفساف الكلام وسخيف اللفظ والمعاني المستبردة، والتشبيهات الكاذبة والإشارات المجهولة.... حتى لا يكون [أي الشعر] ملفّقاً.. بل يكون كالسبيكة المفرغة، والوشي المنمنم والعِقد المُنَظَّم**"[(4)].

ويتابع ابن طباطَبا ذاكراً مواصفات القافية الشعرية النموذج مؤكداً حُسْنَ الاختيار اللفظي في النظم، ووضع الأشياء مواضعها:

"**وتكون قوافيه [أي الشعر] كالقوالب لمعانيه، وتكون قواعد البناء يتركّب عليها، ويعلو فوقها، ويكون ما قبلها مسبوقاً إليها فتقلق في مواضعها، ولا توافق ما يتصل بها**

[(1)] ابن قتيبة، **الشعر والشعراء**، 1/78-79.

[(2)] المبرد، **البلاغة**، حققها وقدّم لها وصنع فهارسها: رمضان عبد التواب، ط2، القاهرة: مكتبة الثقافة الدينية، 1985، ص 81.

[(3)] انظر: ابن طباطَبا العلوي، أبا الحسن محمد بن أحمد (ت 322هـ) **عيار الشعر**، تحقيق: عبد العزيز بن نصار المانع، دمشق، منشورات اتحاد الكتّاب، 2005، ص 6.

[(4)] ابن طباطَبا، **عيار الشعر**، ص 6-7، وانظر أيضا: ص 8، 50، 136.

وتكون الألفاظ منقادة لما تراد له، غير مستكرهة ولا متعبة، مختصرة الطرق، لطيفة الموالج، سهلة المخارج"[1].

فإن استقام للناظم نَظْمٌ طَفِقَ "**يعلّق كل بيت يتفق له نظمه على تفاوت ما بينه، وبين ما قبله، فإذا كَمُلَت له المعاني، وكثرت الأبيات وَفَّقَ بينها**"[2].

فابن طباطَبا – كسابقيه–سكن إلى فكرة التعلّق مبيناً دورها في تفاعل الألفاظ بعضها ببعض، أو في إنتاج دلالات جزئية وكليّة في نص بتوظيف طاقات العقل من قدرة على الاختيار، والربط والتأمل، رغبة في ترابط النص، وانتظامه "**انتظاماً يتّسق به أوّله مع آخره على ما ينسّقه قائله**"[3]؛ إذ "**يجب أن تكون القصيدة كلُّها كلمة واحدة في اشتباه أولها بآخرها نَسْجاً، وحُسْناً، وفصاحة، وجزالة ألفاظ، ودقة معانٍ وصوابَ تأليف**"[4] بوضع "**كل كلمة موضعها حتى تطابق المعنى الذي أريدَت له ويكون شاهدها معها، لا يحتاج إلى تفسير من غير ذاتها**"[5].

إلا أنّ ذاك الحِراك اللغوي يتفاوت؛ وفقاً لمهارة المؤلّف في اختيار الألفاظ وإيقاعها مواقعها، فاللفظة قد تَحْسُن في مقام، وتَقْبُح في آخر، يقول ابن طباطَبا:

"**وللمعاني ألفاظ تشاكلها فتحسُن فيها، وتقبح في غيرها فهي كالمَعْرِض للجارية الحسناء التي تزداد حُسناً في بعض المعارض دون بعض**"[6].

وعرض الآمدي (ت 370هـ) وجهين من وجوه الاختيار هما:

- اختيار طريق الكلام.
- اختيار موضع الألفاظ.

وعدّهما من عناصر مفهوم الشعر بما يقول:

"**وليس الشّعر عند أهل العلم به إلا حُسن التأتّي، وقرب المأخذ واختيار الكلام، ووضْع الألفاظ مواضعها، وأن يورد المعنى باللفظ المعتاد فيه المستعمَل في مثله، وأنْ تكون الاستعارات والتمثيلات لائقة بما استعيرت له غير متنافرة لمعناه**"[1].

---

[1] المصدر نفسه، ص 7؛ وأكّد مضمونه في ص 126.

[2] المصدر نفسه، ص 8.

[3] ابن طباطبا، **عيار الشعر**، ص 213.

[4] المصدر نفسه، ص 213.

[5] المصدر نفسه، ص 215.

[6] المصدر نفسه، ص 11؛ وإتماما لرأيه انظر : 12، 13، 21.

فالآمدي يوضِّح عناصر الشعر المثال مستنداً إلى ثنائية اللفظ والمعنى، وما يصاحبها من متعلقات، منها:

- أن يُحسن الشاعر الإتيان بالمعاني المعبرة عن مقاصده.
- واختيار مسلك الأداء التركيبي المناسب.
- ووضع الألفاظ مواضعها من التأليف الشعري.
- وأن تكون ألفاظه متداولة.
- وأن يتحرّى المطابقة في استعمالاته (البيانية) بين المبين والمبان عنه.

ويستأنف الآمدي مقتضيات البهاء الفني في التأليف الشّعري؛ بوصفه تركيباً لغوياً – وما قد يحدثه من دلالات فنية غير مألوفة تداولياً يقول:

"**وحُسن التأليف وبراعة اللفظ يزيد المعنى المكشوف بهاءً وحُسناً ورونقاً، حتى كأنه قد أحدث فيه غرابة لم تكن، وزيادة لم تُعهد**"[2].

فإن انتفت المقتضيات الفنية بأنْ "**جاء لطيف المعاني في غير بلاغة ولا سبكٍ جيد، ولا لفظ حسن كان ذلك مثل الطراز الجيد على الثوب الخَلَق**"[3]؛ ذلك أن منتهى هذه المُنَفِّرات تباينٌ في الإبلاغ، وعدم مطابقة الكلام مقتضى الحال، ولَحْنٌ في التركيب لخللٍ في تخيّر الألفاظ الملائمة.

ودرس الرّماني (ت 386هـ) مصطلح التأليف، وصنّفه في أنواع ثلاثة ضمن عرضه لمصطلح التلاؤم الذي يُعَدُّ مقوماً من مقومات التأليف ؛ يقول:

"**التلاؤم نقيض التنافر، والتلاؤم تعديل الحروف في التأليف؛ والتأليف: متنافر ومتلائم في الطبقة الوسطى، ومتلائم في الطّبقة العليا**"[4].

وإنّما جُعِلَ تعديل الحروف – وهو ملمحٌ صوتي–مَدْخلاً إلى دراسة التأليف اللغوي؛ لأن لاعتدالها الصوتي أثراً في تناغم الألفاظ واستقامة التأليف، وتقليل الجهد النطقي، وإلى "**حُسْن**

---

[1] الآمدي، **الموازنة بين شعر أبي تمام والبحتري**، 400/1.

[2] الآمدي، **الموازنة بين شعر أبي تمام والبحتري**، 402/1.

[3] المصدر نفسه، 402/1.

[4] الرُّمانيّ، أبو الحسن علي بن عيسى (ت 386هـ/ 996م) **النكت في إعجاز القرآن**، ضمن: ثلاث رسائل في إعجاز القرآن، حققها وعلق عليها: محمد خلف الله أحمد، ومحمد زغلول سلام، ط4، القاهرة: دار المعارف ص 94-95.

الكلام في السّمع، وسهولته في اللفظ، وتقبُّل المعنى له في النفس لما يرد عليها مـن حُـسن الصورة، وطريق الدلالة"[1].

وثمة علاقة عكسية تحدد ثنائية التلاؤم والتنافر؛ إذ "**كلما كان (أي التأليف اللغوي) أعْدل [أصواتاً] كان أشد تلاؤماً**"[2].

وأوضح الخطّابي (ت 388هـ) مصطلح التأليف ضمْن علاقته بمنظومة معرفية تتبـاين مساراتها مكانة وأسلوباً، وتتوحَّد في بنائها اللغوي. واستهلّ إبانته معللاً لإعجاز القـرآن بحـسن اختيار الألفاظ لتأليفها، يقول:

"**لأنه جاء بأفصح الألفاظ في أحسن نظوم التأليف مضمناً أصحّ المعاني ... واضعاً كـل شيء منها موضعه الذي لا يُرَى شيء أولى منه، ولا يرى في صورة العقل أمرٌ ألْيَـق منه**"[3].

ويشير الخطابي إلى الاختيار النَّوعي للألفاظ؛ إذ له أثر في بلوغ غاية الخطاب؛ يقول:

"**اعلم أن عمود هذه البلاغة التي تجمع لها هذه الصفات، هو وضع كل نوع من الألفاظ التي تشتمل عليها فصولُ الكلام موضعَه الأخصَّ الأشكلَّ به الذي إذا أبْدَل مكانَهُ غيـرُه جاء منه: إما تَبَدُّل المعنى الذي يكون منه فساد الكلام، وإما ذهاب الرونق الذي يكون معه سقوط البلاغة**"[4].

وفي المقابل يعرض الخطابي لأثر سوء الاختيار اللفظي في النّظم؛ فأثره يتحدد في: فساد الكلام (النظم)، وانتفاء البلاغة مما قد يؤدي إلى تعثُّر التواصل بين متكلّم ومتلق .

وينبه الخطابي إلى تحري الدقة الدلالية عند اختيار ألفاظ تختلف رسماً، وقد تتفق دلالـة؛ يقول:

"**إنَّ في الكلام ألفاظاً متقاربةً في المعاني يحسب أكثر الناس أنّها متساوية فـي إفـادة بيان مراد الخطاب كالعلم والمعرفة ....، وفي ترتيبها عند أهل اللغة بخلاف ذلـك؛ لأن**

---

[1] المصدر نفسه، ص 96.

[2] المصدر نفسه، ص 96.

[3] الخَطّابيّ، أبو سليمان حمد بن محمد بن إبراهيم بن الخطّاب، (338هـ/ 998م)، **بيان إعجاز القرآن**، ضمن: ثلاث رسائل في إعجاز القرآن، حققها وعلق عليها: محمد خلف الله أحمد ومحمـد زغلـول سـلام، ط4، القاهرة: دار المعارف، ص 27.

[4] المصدر نفسه، ص 29.

لكل لفظة منها خاصية تتميز بها عن صاحبتها في بعض معانيها؛ وإن كانا قد يشتركان في بعضها"[1].

فالعيار الذي يتكئ إليه الخطابي للحكم على مدى تطابق لفظين دلالياً، هو مقصد المتكلم؛ ذلك أنّه يوجّه المتكلم إلى اختياراته اللفظية واللغوية بمستوياته المتباينة بما يتلاءم، والحدث الكلامي؛ فلكل لفظٍ مكوناته الدلالية التي تشكّل صفاتها اللغوية، والوظيفية.

وفسر مفهوم: وحشي الغريب من الألفاظ؛ إذ ربطه بمبدأ مجتمعيّ، هو أثر المجتمع في بناء العادات اللغوية، والقيم المعرفية لدى ناطق بالعربية من أهلها؛ يقول:

"وإنما يَكْثُر وحشيّ الغريب في كلام الأوحاش من الناس، والأجلاف من جفاة العرب الذين يذهبون مذاهب العُنْجُهيّة، ولا يعرفون تقطيع الكلام وتنزيله والتخيّر له ... وإنما المختار منه النمط الأقصد الذي جاء به القرآن، وهو الذي جمع البلاغة والفخامة إلى العذوبة والسّهولة"[2].

فالبيئة فرضت قيوداً قاسية تحكمت بعاداتهم النطقية، ووجَّهت طرق أدائهم؛ فأخفقوا في إنزال الكلام منازله، والتخيّر له ألفاظاً ملائمة؛ مما أدى إلى خلل في تواصله مع الآخر.

ويستْهجن القاضي الجرجاني (ت 392هـ) صنيع من اعتنى بالتّجْنيس من الشعراء دون اعتنائهم بالتركيب: ترتيباً وتلاؤماً بين ألفاظه؛ يقول:

"وأقلّ الناس حظاً في هذه الصناعة من اقتصر في اختياره ونَفْيه، وفي استجادته واستسقاطه على سلامة الوزن وإقامة الإعراب، وأداء اللغة، ثم كان همّه، ... أن يجد لفظاً مروِّقاً وكلاماً مزوَّقاً قد حُشِيَ تجنيساً... ثم لا يعبأ باختلاف الترتيب، واضطراب النظم وسوء التأليف وهلهلة النسج، ولا يقابل بين الألفاظ ومعانيها، ولا يسْبر ما بينهما من نسب"[3].

فالقاضي الجرجاني يدعو إلى الاعتناء بالترتيب اللفظي، والتركيبي والمواءمة بين الألفاظ ومعانيها؛ ففيها صناعة الشعر، فإن أغفلها شاعر كلَّها، أو بعضَها خرج من تلك الصناعة.

---

[1] المصدر نفسه، ص 29.

[2] الخطّابي، **بيان إعجاز القرآن**، ص 37.

[3] القاضي الجرجاني، علي بن عبد العزيز (ت 392هـ/ 1002م)، **الوَساطة بين المتنبي وخصومه**، تحقيق: محمد أبو الفضل إبراهيم وعلي بن محمد البيجاوي، ط1، القاهرة: دار إحياء الكتب العربية، 1945، ص 428.

وتنسجم رؤية أبي حيان التوحيدي (ت نحو 400هـ) مع سابقيه؛ إذ يرى أن "**مدار البيان على صحَّة التقسيم وتخيّر اللفظ وزينة النَّظم، وتقريب المراد، ومعرفة الوصل والوصل، وتوخّي المكان والزمان ومجانبة العسف والاستكراه**"[(1)].

ففي النص دعوة إلى تخيّر الألفاظ وإيقاعها مواقعها، ومعرفة الوصل والفصل بين التراكيب، وصحَّة التقسيم بنوعيه: الدلالي والتركيبي، وتوخّي مكان الحدث الكلامي وزمانه، ومجانبة التكلف والتصنّع. وتمثّل هذه الدعوة أساساً بيانياً مهّد لعلم التّركيب اللغوي.

واللفظ – عند أبي حيان درجات، فقد " **يجزل تارة ويرقُّ أخرى، ويتوسَّط تارة بحسب ملابسته التي له من نور النّفس وفيض العقل، وشهادة الحق، وبراعة النظم**"[(2)].

يعلل أبو حيان تباين درجات اللفظ بتباين ملابسات مواقعها الكلامية التي تتأثر بالجانب النفسي للمتكلم، وكفايته اللغوية المحفوظة عقلياً، ثُم قدرته على صياغة تركيب يستجمع ما مضى سعياً إلى الإفهام.

ويشير الباقلاني (ت 403هـ) في مقدمة كتابه (إعجاز القرآن) إلى إضافته لكلام سابقيه حول إعجاز نظم القرآن من "**ما يجب وصفه من القول في تنزيل متصرفات الخطاب، وترتيب وجوه الكلام، وما تختلف فيه طرق البلاغة، وتتفاوت من جهته سُبُل البراعة، وما يُشتَبَه له ظاهر الفصاحة، ويختلف فيه المختلفون من أهل صناعة العربية والمعرفة بلسان العرب في أصل الوضع، ثم ما اختلفت به مذاهب مستعمليه في فنون ما ينقسم إليه الكلام من شعر، ورسائل وخطب وغير ذلك من مجاري الخطاب...**"[(3)].

فالباقلاني يستجمع مصطلحات ثلاثة:

(**متصرفات الخطاب**) و(**ترتيب وجوه الكلام**) و(**مجاري الخطاب**) تختلف شكلاً وتتوافق هدفاً؛ إذ تسعى لتحقيق تنوّع أسلوبي فيه تتنوع طرق بلاغته، وفصاحته ودرجه تمايزه الدلالي، وترتيب عناصر النص في طبقات تحقق البيان المؤثر في المتلقي[(4)]، ويشهد معرفة بلسان العرب في أصل الوضع.

ولمكانة (طرق القول) لدى الباقلاني اتّخذه عياراً لتفاوت كلام الفصحاء يقول:

---

(1) التوحيدي، أبو حيان علي بن حسن (ت نحو 400هـ/ نحو 1009م)، **المقابسات**، حققه وقدّم له: محمد توفيق حسين، بغداد: مطبعة الإرشاد، 1970، ص 92.

(2) المصدر نفسه، ص92.

(3) الباقلاني، أبو بكر محمد بن الطيب (ت 403هـ/ 1012م) **إعجاز القرآن**، تحقيق: محمد عبد المنعم خفاجي، ط1، بيروت: دار الجيل، 1991، ص 53-54 .

(4) العنبر، **نظرية التشكيل الدلالي**، ص 71.

"إنّ كلام الفصحاء يتفاوت تفاوتاً بيّنا في الفصل والوصل والعلوّ والنزول، والتقريب والتبعيد، وغير ذلك مما ينقسم إليه الخطاب عند النّظم، ويتصرف فيه القول عند الضم والجمع"[1].

ثم اتّخذه حجة لإثبات إعجاز نظم القرآن؛ فمع اشتراك النَّظم القرآني، والبشري بأقسام الخطاب إلا أنَّ النَّظم القرآني قد تفرّد في تأليفها ونظمها، يقول:

"إن الذي ينقسم عليه الخطاب من البسْط والاقتصاد، والجمع والتفريق، والاستعارة والتصريح، والتجوّز والتحقيق؛ ونحو ذلك من الوجوه التي توجد في كلامهم موجود في القرآن"[2]؛ إلا أنَّ **"نظم القرآن يخالف كلام الآدميين"**[3]: فهم **"ينزلون الكلام تنزيلاً، ويعطونه – كيف تصرّف – حقوقه، ويعرفون مراتبه، فلا يخفى عليهم ما يختص به كل فاضل تقدّم في وجهٍ من وجوه النظم من الوجه الذي لا يشاركه فيه غيره"**[4].

ذلك أن "**الطرق التي يتقيد بها الكلام البديع المنظوم تنقسم إلى أعاريض الشعر على اختلاف أنواعه، ثُمَّ إلى أنواع الكلام الموزون غير المقفّى، ثم إلى أصناف الكلام المعدّل المسجّع ثم إلى معدل موزون غير مسجع، ثم إلى ما يرسل إرسالاً فتطلب فيه الإصابة، والإفادة، وإفهام المعاني المعترضة على وجه بديع، وترتيب لطيف، وإن لم يكن معتدلاً في وزنه، وذلك شبه بجملة الكلام الذي لا يتعامل ولا يتصنَّع له**".[5]

فالباقلاني يشير إلى بنى لغوية، فيها يتشكل العطاء اللغوي لكل بنية؛ وفقاً لمتطلبات الحدث الكلامي، ويشير – أيضاً– إلى ما ينبغي توافره في النص اللغوي من قيود هي:

– الإصابة في اختيار الألفاظ والتراكيب اللغوية.

– الفائدة المرجوّة من النص اللّغوي.

– إفهام المعاني المعترضة على وجه بديع دون تصنّع للمعاني.

فإنْ تحققتْ هذه الشروط في نص لغوي تحقق–غالباً–شرط الإفهام الكلي لها، وعندئذ يكون مقصد المتكلم منها قد تمّ.

---

[1] الباقلاني، المصدر نفسه، ص 89.

[2] المصدر نفسه، ص 93.

[3] المصدر نفسه، ص 197.

[4] الباقلاني، **إعجاز القرآن**، ص 174.

[5] المصدر نفسه، ص 86.

واتخذ الباقلاني من القدرة على تقليب وجوه القول؛ وفقاً لنوعية المتلقي وثقافته صفة لذوي البصائر اللغوية يقول:

"**ومنهم من يعرف بالبداهة وحدّة الخاطر، ونفاذ الطبع وسرعة النّظم، يرتجل القول ارتجالاً، وبطبعه عفواً صَفْواً، فلا يقعد عن قوم تعبوا وكدّوا أنفسهم وجاهدوا خواطرهم، وكذلك لا يخفى عليهم الكلام العلويّ واللفظ الملوكي كما يخفى عليهم الكلام العامي واللفظ السّوقي**"(1).

فمعرفة مستويات الكلام له خطوات كاختيار الألفاظ المناسبة للمقصد، واختيار الوسيلة اللغوية لنقل نص لغوي، ولما كانت الألفاظ تدل عما يجول في النّفس؛ وجّه المعبر إلى حُسن الاختيار اللفظي الأقرب دلالة؛ وصولاً إلى إبانة حُسنى للمراد؛ يقول:

"**الكلام موضوع للإبانة عن الأغراض التي في النفوس، وإذا كان كذلك وجب أن يتخير من اللفظ ما كان أقرب الدلالة على المراد، وأوضح في الإبانة عن المعنى المطلوب**"(2).

مع التنبه على تكوين الألفاظ، وهي الحروف أو الأصوات؛ لما في تلاؤمها أثر في مدى قبولها لدى المتلقي، يقول:

"**تعديل الحروف في التأليف، وهو نقيض التنافر**"(3).

وتأسيساً على ما انقضى ذكره من مستندات معرفية قبل القرن الخامس الهجري، فإنَّ ما تضمّنته من مصطلحات ومفاهيم أوليَّة لعلم تراكيب العربية، كمعرفة طرق القول، وما يصاحبها من قدرة كامنة لدى المتكلّم عند اختياراته المكونة لخطابه مهدّت لما سُمّيَ-لاحقا-بعلم المعاني. وتعود هذه القدرة الكامنة لدى المتكلم، إلى عوامل مؤثرة في الكلام كالعادات اللغوية، والتصنيف الثقافي لطرفي الحدث الكلامي، وما يرافقه من مؤثّرات إضافية تسهم في إظهاره كالطاقات النفسية التي توجّه المرسل دون تكلف إلى اختياراته الملائمة للحدث الكلامي، يرتبها ترتيبا دقيقا، وفقا لتنامي مقاصده ودلالته، مما يتطلب توزيع الألفاظ في نسق لغوي تتلاقى فيه مع مقاصدها، فيتحقق قدر معلوم من التلاؤم، ذلك أنَّ كل لفظ يحمل في طياته ظلالا دلالية، تتوافق مع متطلبات التخاطب كمعرفة المستوى الثقافي، والمجتمعي للمرسل والمتلقي، والسياق العام الذي يضبط التخاطُب.

(1) المصدر نفسه، ص 174.
(2) الباقلاني، **إعجاز القرآن**، ص 169.
(3) المصدر نفسه، ص 298.

ولمكانة حسن الاختيار ومدى قدرته على التلاؤم والتلاحم اتخذ عيارا نقديا للحكم على مدى جودة تركيب لغوي دون آخر، فصدرت أحكام نقدية أعطت النص قيمة. وتتضافر هذه الاختيارات فيما بينها مفرزة تآليف لغوية تعتمد عناصر لغوية معينة تستجلي إيحاءات للكلمة. فان لم يقم تأليف لغوي (خطاب) على مقدمّات تكون سبباً إلى فَهْمٍ متراكمٍ لمتوالياته خَفَتَ الفهم.

وفي القرن الخامس الهجري تنامى البحث في هاتيك المصطلحات، فكان التركيز فيه على مصطلحات تتصل بمصطلح طرق القول، أبرزها: مصطلح الفصاحة، ومصطلح الأجناس البيانية.

الفصل الثاني: آفاق علم المعاني عند البلاغيين في القرن الخامس الهجري

تترابط علوم العربية؛ لتفسير نص لغوي وفهمه. فلكل علم منها منهجه في تناول النص، وعرضه وتفسيره للمتلقي. فاللغة تكشف عن الألفاظ ومعانيها المعجمية، وتبيِّن فصيحها وغريبها، وجيدها ورديئها.

فالنحو يوضح التراكيب في النص محدداً درجة مطابقتها بما استخلصه من قواعد نحوية، ومبيناً وظيفة الألفاظ في سياقها النحوي.

والبلاغة توجّه مفسّر النّص اللغويّ إلى تحّري قيم جمال التَّعبير فيه، فهي منهج علمي يُسهم في إيضاح النص اللغوي، وتكشف عن مواضع الجمال فيه من دقة تعبير، وإيجاز في القول وعناية باللفظ والمعنى، والأسلوب عند المتكلم والمخاطب[1].

ولما كانت البلاغة منهجاً يتناول النص اللغوي بالدراسة وتبين جمال التعبير فيه؛ فقد أثر هذا في منهج دراسة البلاغيين للظواهر اللغوية والنحوية.

فالبلاغي ينظر إلى النص اللغوي فيقرأه قراءة تفسير لألفاظه، ثم يتأمله محدداً العلاقة بين ألفاظه ومعانيه، ومدى ترابطها ودقتها في التعبير عن مقصد المتكلم.

ويتبصَّرُ في درجة ما تؤديه علاقة اللفظ والمعنى من دلالات في تراكيب النص، فيحدد جمال التعبير فيها، ودقتها في تحقيق مقصد المتكلم، وهل وُفِّق في إيصال ما يريد إلى المتلقي؟!

فللبلاغي تصورهُ في عرض الظاهرة اللغوية، وإيضاح درجة فصاحة التراكيب في النص، ولكن: هل وفَّق منشئ النص في استثمار البلاغة: مفهومها ومصطلحاتها وأساليبها في خدمة مقصده اللغوي؟!

هذا ما سيحاول الفصل الثاني الإجابة عنه متخذاً من مصطلح الفصاحة، ومصطلح الأجناس البيانية مدخلاً إلى دراسة تصور البلاغي للظاهرة اللغوية، وكيف كشف عن مزية نص.

---

[1] انظر: جمعة، حسين (2002) **في جمالية الكلمة: دراسة جمالية بلاغية نقدية**، دمشق: مطبوعات اتحاد الكتّاب العرب، ص170.

الفصاحة: في اللفظ أم في المعنى؟

شاع مصطلح الفصاحة باشتقاقاته-منذ العصر الجاهلي-، واقترن وصفه عند اللغوي بألفاظ وتراكيبَ لغوية، وعند الناقد الأدبيّ بالموازنة بين كلام وكلام؛ وصولاً إلى تسكين أحدهما في درجة من درجات الفصاحة؛ وفقاً لشرط أو أكثر يؤهله إلى هاتيك الدرجة.

ونتيجة لتداولات اللغوي والكلامي حول المصطلح رُبط بثنائية اللفظ والمعنى[(1)]، ورصدت الآراء التي تَضبط العلاقة بين ركنيها، فاتسعت دائرة بحث ثنائية اللفظ والمعنى، إذ رُبطت بمفاهيم تعين في الحُكم على مدى جودة نصٍّ لغوي، فكانت الفصاحة أساساً لخلافٍ دار بين المعتزلة، والأشاعرة للإجابة عن سؤال: أيّهما يوصف بالفصاحة: اللفظ أم المعنى؟ ولعلَّ تعيين أحدِهما، أو كليهما مطلبٌ منهجيٌّ يُمْليه تصوّرٌ فكريٌّ مذهبيّ نحو قضية إعجاز القرآن الكريم، وبلاغته[(2)]؛ وهذا مردُّه إلى البحث في أسلوب القرآن الكريم الذي أوْجَدَ مقاييسَ بلاغيةً تَجْعَلُ مِنْ فصاحته، وبلاغته تَحدِّياً لفصاحة العرب.

وما سوّغ احتساب الفصاحة عياراً لتفاضل التراكيب اللغوية، وإظهار مَزِيّة نصٍّ دون آخر هو: تفاوت في درجة فصاحة نصوص لغويةٍ بشَريةٍ، وابتعادها عن فصاحة النَّص القرآني. فدَوْر مصطلح الفصاحة في التفاضل بين تراكيب لغوية مهّد لعلم يبحث في التّراكيب اللغوية. ولعلَّ من متطلبات هذا الدَوْر المتَّخَذ النَّظَر إلى مصطلح الفصاحة نظرة تعاقب زمنيّ تكشف جانباً من نموّ المصْطَلح ذهنياً، وعلمياً.

ففي القرن الثالث الهجري شَهِدَ مصطلح (الفصاحة) عُمْقاً في العرض والتناول، ومزيداً من التطبيق على نصوص لغويةٍ، فهذا الجاحظ يجعل للفصاحة أداءاتٍ لغوية تبتعد عن عيار الفصاحة؛ التي تتكئ بين حين، وآخر على معطيات علم اللغة المجتمعي الذي يفسِّر للجاحظ ممارسات لغوية تشكّل فجوةً بين كلمة وعيار الفصاحة؛ يقول متمثّلاً الوضع اللغويّ الكائن في عصره:

"وقد يستخفُّ الناس ألفاظاً ويستعملونها وغيرُها أحَقُّ بذلك منها، ألا ترى أنَّ الله- تبارك وتعالى - لم يذكر في القرآن الجوع إلا في موقع العقاب، أو في موضع الفقْر

---

(1) عن ثنائية اللفظ والمعنى انظر: القيرواني، أبا علي الحسن بن رشيق (ت 456هـ/1063م): **العمدة في محاسن الشعر وآدابه**، تحقيق: محمد قرقزان، ط1، بيروت: دار المعرفة، 1988، 1/252-258.

(2) انظر: ضيف، شوقي (1965) **البلاغة تطور وتاريخ**، القاهرة: دار المعارف، ص 115-116، الجفال، محمود عبد الله (1987)، **مقاييس الفصاحة في القرن الخامس الهجري**، مجلة مجمع اللغة العربية الأردني، السنة الحادية عشرة (ع 33) عمان: مطبوعات مجمع اللغة العربية، ص 153-154.

المدقع والعَجْز الظاهر، والناس لا يذكرون السَّغَب ويذكرون الجوع في حالة القدرة والسلامة"[1].

فهذا التباين في التداول مردُّه عند البشر إلى عادات نطقية تكاد تكون متوارثة بين الأجيال، عاداتٍ تنزع إلى اختيار الأسهل نطقاً، واستخفافاً، وابتعاداً عن التفصيل الدلالي لكلمة، ويظهر الجاحظ جانباً إعجازياً لِنَظْم القرآن الكريم هو تميزه بالدقة اللغوية الدلالية.

ويسترفد الجاحظ تفسيره قائلاً:

"**والعامة ربما استخفّت أقل اللغتين وأضعفهما، وتستعمل ما هو أقلّ اللغتين في أصل اللغة، وتدع ما هو أظهر، وأكثر**"[2].

ولأهمية اقتران الألفاظ، وإفضائهما إلى معانيها يؤكّد الجاحظ في غير موضع اتصاف اللفظ المكوّن للتركيب الشعري بشروط منها[3]:

- التماسك النصّي الذي يُراعي التَّوافق المعنوي بين شطري البيت التام.
- الابتعاد عن التنافر اللفظي بين مفردات التركيب الشعري[4].
- الابتعاد عن الألفاظ الوحشية، والغريبة[5].
- الابتعاد عن الألفاظ المبتذلة، والعامية[6].

وفي القرن الرابع الهجري، أعلن أبو هاشم عبد السّلام بن محمد الجبائي (ت 321هـ) –ابتداء– أنَّ فصاحة الكلام مردّها إلى جزالة اللفظ وحسن معناه[7]، وفي هذا إشارةٌ إلى اتفاق بعض المعتزلة، والأشاعرة في أنَّ الفصاحة لا تتعلّق باللفظ وحدَه، بل بالمعنى أيضاً[8].

---

(1) الجاحظ، **البيان والتبيين**، 20/1.

(2) المصدر نفسه، 20/1.

(3) انظر: المصدر نفسه، 66/1، وكتابه **الحيوان**، 131/3–132.

(4) الجاحظ، **البيان والتبيين**، 66/1–67.

(5) انظر: المصدر نفسه، 137/1، 144.

(6) انظر: المصدر نفسه، 144/1.

(7) القاضي عبد الجبار، أبو الحسين بن أحمد بن عبد الجبار الهمذاني الأسدأبادي (ت 415هـ/1025م) **المغني في أبواب التوحيد والعدل**، تحقيق: أمين الخولي، القاهرة: وزارة الثقافة والإرشاد القومي، (د.ت.)، 197/16.

(8) الجفال، **مقاييس الفصاحة..**، ص 155.

وتتلاقى رؤية قدامة بن جعفر (ت 337هـ) إلى مصطلح الفصاحة مع الجاحظ فتراه ينعِت اللفظ بقوله:

"**أن يكون [أي اللفظ] سَمْحاً سَهْل مخارج الحروف من مواضعها، عليه رونق الفصاحة مع الخلوّ من البشاعة**"(1).

ثُمَّ تحدَّث الرُّماني عن التلاؤم بين الحروف، وهذا التلاؤم محكوم بمخارج الحروف بُعْداً أو قُرْباً، وأثر ذلك في الأسماع، وجَعْل عذوبة اللفظ وجهاً من وجوه إعجاز القرآن الكريم، يقول:

"**والسبب في التلاؤم تعديل الحروف في التأليف، فكلّما كانَ أعْدَل كان أشدّ تلاؤماً، وأما التنافر فالسبب فيه ما ذكره الخليل من البُعد الشديد، أو القُرْب الشديد**"(2).

ثُمَّ قدَّم أبو هلال العسكري (ت نحو 395هـ) مقاربةً منهجيّة، فيها جَعَل البلاغة، والفصاحة مَدْخلاً للصناعتين:الكتابة والشِّعر، فمَن أراد إلى أحدهما، أو إليهما سبيلا فليتبوّأ مكانه من ذاك المدخل(3).

وتنبّه القاضي عبد الجبار (ت 415هـ) على تعليل الإعجاز القرآني بتراكيب الكلام، وصياغاته وخصائصه التعبيرية، ثُمَّ استأنف القول في فصاحة الكلام مُعْلِناً أنها لا تتعلق بنظم معيّن؛ "**لأنَّ الخطيب .. قد يكون أفصح من الشّاعر، والنّظم مختلف**"(4).

ثُمَّ هي لا تظهر في أفراد الكلام بل بضمّه على طريق مخصوصة(5)، ويُحتَمَلُ أنْ يكون مُراده من الضمّ–كما يرى محمود الجقال (6)–ما سمّاه الجاحظ مِن قَبْل بالنّظم خاصة نظم القرآن الكريم. وتُعْرَف تلك الطريقة المخصوصة بأحد الأمور الثلاثة الآتية(7):

١. **المواضعة اللغوية:** وهي المعنى المعجمي لكلمةٍ كما تواضع عليها أهلُها، وهذه المواضعة

---

(1) ابن جعفر، قدامة الكاتب (ت 337هـ/948م)، **نقد الشعر**، عُني بتصحيحه: س. أ. بونيباكر، ليدن: مطبعة بريل، 1956، ص 10.

(2) الرّماني، **النكت في إعجاز القرآن**، ص 96.

(3) العسكري، **كتاب الصناعتين**، ص 6–9.

(4) القاضي عبد الجبار، **المغني**، 197/16.

(5) المصدر نفسه، 197/16.

(6) الجقال، **مقاييس الفصاحة**...، ص 156.

(7) القاضي، عبد الجبار، المصدر نفسه، 16/199–204، وفيه بثَّ القاضي عبد الجبار تفصيل ذلك.

تضمن إبدال الكلمات واختيارها[1]، بمعنى ما تحتمله كلمة مقارنةً بغيرها من الكلمات الأخـرى في سياق بعينه مِنْ طاقات دلالية[2].

٢.**الحركات الإعرابية**[3]: التي قَد تلحق أواخر الكلمة محدِّدة وظيفتهـا النَّحويـة، إلاّ أنَّ شـوقي ضيف–رحمه الله–يرى أنَّ القاضي عبد الجبار لم يَرِد بالحركات مفهومها الظـاهر، بـل قَـصَدَ مُراد عبد القاهر –لاحقا– وهو النظام النَّحوي للكلمة[4].

٣. **موقع الكلمة،** وما يختص به من تقديم وتأخير.

ومع ذلك كلّه لم يُكْسِب المعاني أي مزيَّة، بل المزية في الألفاظ استناداً إلى أساس لغويّ هو الترادف، إذْ قد يُعَبَّر عن معنى واحد بلفظيْن مختلفيْن أحدهما أفصح من الآخر[5]، ثمَّ إلى أنَّ المعاني لا تزايد فيها (تفاضل)، وإنما التَّزايد في الألفاظ[6]، وهو بذلك النَّفي لا يـستخفّ بقَـدْر المعاني، لكنَّه لم يجعلها ركناً أساساً في الإعجاز[7]. وفي هذا تشاركٌ في الرؤية مع عبد القـاهر الجرجاني –لاحقا– الذي لم يشِرْ إلى ذلك التشارك في الدلائل.

ثم أكّد القاضي عبد الجبار أنَّ إضافة محسّنات إيقاعية تعود إلى حُسْن الـنّغم، وعذوبـة القول تزيدُ الكلام فصاحة، وحُسْناً على السّمع. إلا أنها لا تعَدُّ–كما يرى شـوقي ضـيف–ركنـاً أساسياً في الفصاحة[8].

ويعد الفائت من لزوميات اللاحق إذ شكّلت رؤية القاضي عبد الجبار الرائدة مرتكزاً لرؤية عبـد القاهر الجرجاني الذي وضّحها، واستدرك عليها[1].

---

[1] انظر: هلال، ماهر مهدي (1980)، **جرْس الألفاظ**، بغداد: دار الرشيد، وزارة الثقافة والإعلام العراقية، ص 102–105.

[2] النعمان، طارق (1994) **اللفظ والمعنى بين الأيديولوجيا والتأسيس المعرفي للعلم**، القاهرة: دار سينا، ص 68.

[3] وصوابها أن يقال: (العلامات) للأسباب الآتية:

- قد يلحق أواخر الكلم (السكون) وهي علامة لا حركة.
- قد تنوب حروف مخصوصة عن الحركات الإعرابية، وهذه الحروف في عرف القدماء علامات.
- من المعلوم أن حذف حرف يشكل علامة إعرابية في حالة جزم الفعل المضارع معتل الآخر، وجـزم الأفعال الخمسة ونصبها.

[4] ضيف، **البلاغة: تطور وتاريخ**، ص 117–118.

[5] القاضي عبد الجبار، **المغني**، 16/199.

[6] المصدر نفسه ، 16/199–200.

[7] لاشين ،عبد الفتاح أحمد (1978)، **بلاغة القرآن في آثار القاضي عبد الجبار وأثره في الدراسات البلاغية**، القاهرة: دار الفكر العربي ص 473–474.

[8] ضيف، المصدر نفسه، ص 371.

وفي القرن الخامس الهجري، شَهِدَ تباحثاً ملحوظًا لمصطلح الفصاحة أظهر آراء قد تتفق وقد تفترق فيما بينها، ومن تلك الآراء الفاحِصة المتأمِّلة رأي ابن رشيق القيرواني (ت 456هـ)، وابن سنان الخفاجي (ت 466هـ)، وعلي بن خلف الكاتب (عاش في القرن الخامس)، وعبد القاهر الجرجاني (ت 471هـ).

ابن رشيق القيرواني: ترابط المُنْتَقى الأدَائِيّ، والمُتَأدّى الشِّعْرِيّ

استند ابن رشيق القيرواني في توضيحه لمصطلح الفصاحة إلى إرثٍ بلاغيّ نقدي ضمَّ إشاراتٍ، وتنبيهات تتلاقى في نقاط وصولاً إلى إيضاح المصطلح، متّبعا منْ سبقه، عارضاً أقوالهم في الفصاحة، مكتفياً–في الأغلب–بمقتبسات بلاغية ونقدية ألْمحت إلى دور الفصاحة في استجلاء مَزِيّة نَصٍّ لغوي، وغيابها عن آخر، معلّقاً–أحيانا–دون أنْ يركَنَ إلى رأي تام يشكّل أساساً لرؤيةٍ علمية شاملة في الفصاحة تكون أداة لدراسة تركيب لغوي، واستكناهَ مَزِيَّته.

ويمكن تَلَقُّف هاتيك الإشارات في اقتباسات منها:

- **الاقتباس الأول:** عن الجاحظ، قال فيه:

"أجود الشعر ما رأيته متلاحم الأجزاء، سَهْل المخارج، فتعلمُ بذلك أنه أفْرِغَ إفراغاً واحداً، وسُبِك سَبْكاً واحداً فهو يجري على اللسان كما يجري الدِّهان"[2].

ويعلّق ابن رشيق القيرواني على مورده قائلاً:

"وإذا كان الكلام على هذا الأسلوب الذي ذكره الجاحظ لذَّ سماعه، وخفَّ مَحْمَلُه، وقرُب فهمه، وَعَذُبَ النّطق به، وتحلّى في قلب سامعه، فإذا كان متنافراً متبايناً عَسُرَ حفظه، وَثَقُل على اللسان النطق به، ومَجّته المسامع، فلم يستقر فيها منه شيء"[3].

اعتنى الجاحظ–في نَصِّه–بجودة الشعر، فأجوده ما كان متلاحم الأجزاء، متَّسق التراكيب. وهذا التّلاحم–في بعض جوانبه–يرتكز إلى الأثر الصوتي الذي يُعيِّن درجة تلاحم أجزاء التّركيب الشِّعري، أو انفراطها؛ وضابطه فيها: مدى تعيينها يُسْرُ أداءِ التركيب، وعذوبة مسمعه، وقرب فَهْمِهِ.

---

[1] ضيف، **البلاغة: تطور وتاريخ**، ص 371.

[2] الجاحظ، **البيان والتبيين**، 67/1.

[3] ابن رشيق القيرواني، **العمدة**، 441/1.

فابن رشيق القيرواني يستأنف النَّظر إلى أثر تلاحم أجزاء التركيب الشعري وترابطه، ودوره في الإفهام، فمتى كان التركيب اللغوي مترابطاً ملائماً مع أصواته، ومفرداته قَرُبَ تعليمه وتَعَلُّمُه، فإنْ تنافرتْ أجزاؤه تعثَّرت الإفهام.

والتّلاؤم التركيبيّ يصاحبه تلاؤم في مقاصد القول الذي جعله ابن رشيق القيرواني من لزوميات الشِّعر، وسر صناعته ومصدراً لتفاوت الشعراء[1]، فعلم مقاصد القول يوجه الشعر إلى طريقة الاختيار اللفظي، والتركيبي التي تناسب أغراض الشعر ليصل التركيب الشعري إلى المخاطب بسهولة[2].

- **الاقتباس الثاني:**

"اللفظ أغلى من المعنى ثمَنَاً، وأعظمُ قيمةً، وأعزُّ مَطْلَباً، فإنَّ المعاني موجودة في طباع الناس، يستوي فيها الجاهل والحاذق، ولكنَّ العملَ على جَوْدة الألفاظ، وحُسْن السَّبك وصّحة التأليف، ألاّ ترى لو أن رجلاً أراد في المدح تشبيه رجلٍ، لما أخطأ أن يشبهه في الجود بالغيث والبحر، وفي الإقدام بالأسد... فإن لم يحسن تركيب هذه المعاني في حُلاها من اللفظ الجيد الجامع للرقة، والجزالة، والعذوبة، والطلاوة، والسهولة، والحلاوة، لم يكن للمعنى قدْرٌ"[3].

فالنص يؤكد مكانة اللفظ والمعنى، وأنَّ مزيَّة نص شعري في جودة تخيّر اللفظ، وحُسْن السَّبك، وصحَّة التأليف بين الحروف، ثُمَّ بين الكلمات والجُمَل، مما يستدعي استحضار مفردات تركيبية يتقوَّم بها التأليف كالتقديم والتأخير، والوصل والفصْل، والإسناد، والذِّكْر والحَذْف....

- **الاقتباس الثالث:** عن عبد الله بن محمد بن جميل المعروف بالباحث[4]، هذا نصّه:

"البلاغة: الفَهْمُ والإفهام، وكشف قناع المعاني بالكلام، ومعرفة الإعراب، والاتساع في اللفظ، والسداد في النظم، والمعرفة بالقصد، والبيان في الأداء، وصواب الإشارة وإيضاح الدلالة، والمعرفة بساعات القول، والاكتفاء بالاختصار عن الإكثار، وإمضاء العزم على حكومة الاختيار"[5].

---

[1] انظر: ابن رشيق القيرواني، **العمدة**، 1/364-365.

[2] انظر: المصدر نفسه، 1/364.

[3] المصدر نفسه، 1/256.

[4] لم أهتد إلى ترجمة له فيما توافر لديّ من مصادر علميّة.

[5] ابن رشيق القيرواني، المصدر نفسه، 1/426.

فابن رشيق القيرواني اطمأن –في اقتباسه– إلى أطراف التركيب اللغوي السَّليم التي تتناغم فيما بينها؛ إتماماً للتواصل اللغويّ؛ فأطراف التركيب اللغوي تحتكم إلى قدرة المتلقي على فهم رسالة المتكلم، فأساس التركيب اللغوي فكرة قارّة بالذهن يستوعبها المتكلّم، ويؤَديها شَفَويّاً، أو كتابياً بوضوح وإيجاز، ومعرفةٍ بقصد المتكلّم والمتلقي، وخبرةٍ بطرق القول.

ويَنْضاف إلى تلك المقتبَسات نصٌّ لابن رشيق تحدّث فيه عن التقديم والتأخير لدى الشّعراء، هذا نصّه:

"**ومنهم من يقدِّم ويؤخِّر: إما لضرورةِ وزنٍ، أو قافية وهوأعذر، وإما ليدلَّ على أنه يعلم تصريف الكلام، ويقدر على تعقيده، وهذا هو العيّ بعينه**"[1].

فابن رشيق يذكر مصطلحاً يشكّل دعامة من دعائم علم التركيب هو: (**تصريف الكلام**)؛ فَبِهِ علل الشعراء التقديم والتأخير، وَمَدى قدرتِهم على التّلاعب بعناصر التَّركيب اللغويّ، وإعادة توزيعها فيه، غيرَ أنَّ التكلف في إظهار القدرة على تصريف الكلام منتهاه إلى تعقيد في التركيب اللغويّ ما لم يكن ذلك التصريف من متطلبات الحَدَث الكلامي.

رُبَّ إشارةٍ أبلغُ من عبارةٍ:

ولعلَّ الرخصة التي أهّلت النصوص المنقولة أن تكونَ سنداً علمياً يُستكْنَه منها رأي ابن رشيق إلى الفصاحة، ودورها في التركيب الشعري تتمثل في ملمَحٍ منهجيّ؛ إذْ أنَّ من يُثبت رأياً لغيره في مدوّنةٍ علمية قد يعني:

- **الاستشهاد**، وإقامة الحُجَّة والبرهان.
- **الاقتناع** بالرأي المقتبَس، والأخذ به تلميحاً لا تصريحاً بما ينسجم مع منهج المقتبِس في مُؤَلَّفِه.
- **تعزيز** رأي المقتبس.

وقد حدد دليلاً لمعرفة مدى قرب تركيب شعري، أو بعده عن الفصاحة، ويأتلف هذا الدليل من عناصر هي:

أ–كوْن الكلام ظاهراً غير مشكِل[2] سهلاً غيرَ مُتَكلّف[3].

---

[1] ابن رشيق القيرواني، **العمدة**، 445/1.
[2] المصدر نفسه، 1 /209.
[3] المصدر نفسه، 443/1.

ب–كونه بعيداً عن التعقيد غير المبين إذ "**قد يأتي التّعقيد في الكلام الذي قد يدل، ولا يستحق اسم البيان**"[1]، وبعيدا عن استعمال الغريب والشاذ[2].

جـ–مدى بعْد مخارج الحروف، أو قرْبها في تركيب شعريّ، إذ إنَّ تقارب مخارج الحروف منفّر للأسماع، ثقيل على اللسان[3]، كقول[4] محمد بن يسير الريّاشيّ (ت نحو 210هـ):

لم يَضِرْها–والحمدُ لله–شيءٌ   وانْثنَتْ نَحْوَ عَزْفِ نَفْسٍ ذَهُولِ

فعَجزُ البيت "**ثقيل؛ لقرب الحاء من العيْن، وقرْب الزّاي من السين**"[5].

ومثله قول الشاعر:

وَقَبْرُ حَرْبٍ بِمكَانٍ قفْرُ   وَلَيْسَ قُرْبُ قبْرِ حَرْبٍ قبرُ

"**فتكرَّرت الألفاظ وترددت الحروف حتى صار البَيْت ألقِيَّةً يُختَبَرُ به الناس فلا يَقْدرُ أحد ينشده ثلاث مرات إلا عَثُر لسانُه وغَلَط**"[6].

د– أن يكون الكلام غير مُثَبَّج، والتثبيج: جنسٌ من المعاظلة[7]، جاء في لسان العرب لابن منظور:

"**ثبَجُ كلِّ شَيءٍ مُعْظَمُهُ ووَسَطُه وأعْلاه، والجَمْع أثباجٌ وثبوجٌ .. والثَّبَجُ: اضطراب الكلام وتفنُّنُه، والثَّبَج تعمية الخط، وترك بيانه [قال] الليث: التَّثْبيجُ: التخليط، وكتاب مُثبَّج، وقد ثُبِّجَ تثبيجاً**"[8].

هـ) أن يكون في منزلةٍ بيْنَ منزلتيْن: الحوشيَّة الخشنة، والأعرابيّة الجاقَة، أي الابتعاد عن الوحشية المستكرهة[9].

* * *

---

[1] المصدر نفسه، 437/1.

[2] المصدر نفسه، 199/1–200، 209، 265، 364، 445.

[3] ابن رشيق القيرواني، **العمدة**، 447/1

[4] الجاحظ، **البيان والتبيين**، 66/1، وابن رشيق القيرواني، المصدر نفسه، 447/1.

[5] ابن رشيق القيرواني، المصدر نفسه، 447/1.

[6] المصدر نفسه، 447/1.

[7] المصدر نفسه، 448/1، وأوزون، **مصطلحات علم المعاني**، ص65.

[8] في **لسان العرب**، 219/2–220، مادة (ثَ بَ جَ).

[9] ابن رشيق القيرواني، المصدر نفسه، 201/1.

ابن رشيق القيرواني: الشِّعر مِقْوَدٌ إلى دراسة التَّركيب اللغوي

درَسَ ابن رشيق القيرواني صناعة الشّعر، ومتعلِقاتها مؤسِساً بذلك رأياً علمياً في مفهوم الشّعر، وما صاحبه من مضامينَ معرفيةٍ، ونقدية كالمطبوع، والمصنوع مستنداً إلى اقتباساتٍ، واجتهاداتٍ ذاتية تؤكد رأيه، فمِنْ الاقتباسات نصٌّ لمحمد بن سلامٍ الجُمَحِيّ (ت 231هـ)، فيه قدَّم تصوّراً أولياً لمفهوم الشعر، يقول ابن رشيق:

"وللشِّعر صناعة وثقافة يعرفها أهل العلمِ كسائر أصناف العلم والصناعات: منها ما تَثْقفُهُ العَيْنُ، ومنها ما تثقفه الأذن، ومنها ما تثقفه اليد، ومنه ما يثقفه اللسان"[(1)].

ومِنْ مسوغات إيراد هذا الاقتباس كَوْن الشّعر تركيباً لغوياً له مقوِّمات فنية، فالجُمَحي –في نصّه– يُظْهرُ إلى أنَّ الشّعر صناعة لها أركانها ومقوّماتها، والشّعر ثقافة تتطلب اتقاناً، وحِذْقاً عند تأليفه، إذْ يتطلب اختياراً حَسَناً لألفاظه، وملاءمة بينها وبين معانيها، وبناءً دالاً[(2)].

ومن اجتهادات ابن رشيق نظرته إلى علاقة اللفظ والمعنى، ودور تمام أحدهما، أو نقصانه في الحكم على تركيب لغوي، يقول:

"اللفظ جِسْمٌ روحه المعنى، وارتباطه به كارتباط الروح بالجِسْم: يضعُفُ بضَعْفِه، ويَقْوَى بقوَّتِهِ"[(3)].

وميلُه إلى أنْ يكون للشعراء والكُتّاب ألفاظٌ خاصة، يقول:

"وللشعراء ألفاظٌ معروفةٌ، وأمثلة مألوفة، لا ينبغي للشاعر أن يعدوها، ولا أنْ يستعملَ غيرها، كما أنَّ الكُتّاب اصطلحوا على ألفاظٍ بأعيانها سمَّوْها الكُتّابيّة لا يتجاوزونها إلى سواها، إلاّ أنْ يريد شاعرٌ أنْ يتظرّفَ باستعمال لفظٍ أعجميّ، فيستعمله في النّدرة، وعلى سبيل الحَضْرة"[(4)].

ففي النّصّ إيحاءٌ إلى الملاءمة بين اللفظ والمعنى، ثُمَّ التناسق بينهما، وبين الحدث الكلامي. وليست الإشارة إلى هذا الاختصاص ابتداعاً من ابن رشيق فقد سَبَقه إليه–فيما أعلم–أبو عثمان

[(1)] **العمدة،** 243/1، **والنَّص** في: الجمحي، أبي عبد الله محمد بن سلام (ت 231هـ/ 845م)، **طبقات فحول الشعراء،** قرأه وشرحه: محمود محمد شاكر، القاهرة: مطبعة المدني، 5/1.

[(2)] ابن رشيق القيرواني، **العمدة،** 258/1، وانظر:ص255؛ ففيها إتمام وإيضاح.

[(3)] المصدر نفسه، 252/1.

[(4)] المصدر نفسه، 257/1.

الجاحظ حين أشار إلى تمتّع أصحاب بعض الصّناعات بلغة خاصة بمختارات لفظية خاصــة، إذ يقول:

"ولكلِّ صناعةٍ ألفاظٍ قد حصُلَت لأهلها بعد امتحانِ سواها فَلَمْ تلزَق بصناعتهم، إلاّ بعـد أنْ كانت مشاكَلاً بينها وبين تلك الصناعة"[(1)].

ودعوته–من خلال اقتباس–إلى تحري الصحّة في المختارات اللفظية وتأليفها، يقول:

"فإنَّ المعاني موجودة في طباع الناس، يستوي فيها الجاهل والحاذق، ولكنّ العمل على جودة الألفاظ، وحُسْن السّبك، وصحة التأليف، ألا ترى لو أنَّ رجــلاً أراد فــي المــدح تشبيه رجلٍ، لما أخطأ أن يشبهه في الجود بالغيث والبحر، وفي الإقدام بالأسد ... فإنْ لم يحسِنِ تركيب هذه المعاني في حُلاَها من اللفظ الجيّد، الجــامع للرقــة، والجزالــة والعذوبة، والطَّلاوة، والسُّهولة والحلاوة، لم يكن للمعنى قدْر"[(2)].

وطرحه لثنائية المطبوع والمصنوع في الشّعر؛ "**فالمطبوع هو الأصل الذي وضــع أولاً، وعليه المدار، والمصنوع–وإنْ وقع عليه هذا الاسم–فليس متكلّفاً تكلّف أشعار المولّدين، لكــن وقع فيه بهذا النوع الذي سمَّوْه صنعة من غير قصْدٍ ولا تعمُّل، لكــن بطبــاع القــوم عَفْــواً، فاستحسنوه، ومالوا إليه بعض الميل بعد أنْ عرفوا وجه اختياره على غيره، حتى صَنَع زهيــرٌ الحوليات على وجه التنقيح والتثقيف، يصنع القصيدة ثُمَّ يكرر نظره فيها خوفاً من التعقّب بعد أنْ يكون قد فرِغ من عملها في ساعةٍ أو ليلةٍ"[(3)].**

فالنصُّ تضمّن تنبيهاتٍ على متطلباتٍ لعلم التركيب اللغوي، فاستحــسان القــوم للــشّعر المصنوع، وميلُهم إليه بعض الميْل، ومعرفتهم لوجوه اختياراتهم هو إشارة إلى التلاؤم. وإشارته إلى الحوليات على وجه التنقيح والتثقيف بحث في اتّساق النّصّ، وكلتا الإشارتين توصــل إلــى التميّز.

وتأكيده – صراحة أو ضِمْناً– على ترابط أجزاء التركيب الشّعري، وحُــسْن اختيارهــا وتوزيعها وانسجام أصواته وألفاظه[(4)]. ونــشره رؤيــة تــستجمع صــفات فــصاحة التَّركيــب الشّعري[(5)].

---

(1) في كتاب **الحيوان**، 368/3.

(2) ابن رشيق القيرواني، **العمدة**، 256/1.

(3) المصدر نفسه، 258/1.

(4) انظر: المصدر نفسه، 259/1.

(5) انظر: المصدر نفسه، 264/1، 442–443، 445، 448.

وعرضه لنظرة العرب إلى بناء شعرها، فَهُمْ لا ينظرون "**في أعطاف شعرها بأنْ تجانِس، أو تطابق، أو تقابل، فتترك لفظة للفظة، أو معنى لمعنى كما يفعل المحدثون، ولكنَّ نَظَرَها في فصاحة الكلام وجزالته، وبَسط المعنى وإبرازِه، واتقان بنية الشّعر، وإحكام عَقْدِ القافية، وتلاحم الكلام بعضه ببعض، حتى عدّوا من فَضْل صَنعَة الحُطيئة[1] حُسْنَ نَسقِه الكلام بعضَه على بعض**"[2].

ويستأنف في بيانه عن مكانة اتساق التركيب اللغوي معلّقاً على قول أبي ذؤيب (ت نحو 27هـ) يصف حُمُرَ الوحش والصائد، وقد اطّرد فيه حرف العطف الفاء[3]:

فَوَرَدْنَ والعَيُّوقُ مَقْعَدَ رابِى الـــ ـــضُّرَبــاءِ فوق النَّجم لا يتتلَّعُ[4]

فَشَرَعْنَ في حَجَرَاتِ عَذْبٍ باردٍ حَصِبِ البطاح تغيبُ فيه الأكْرُعُ[5]

يقول ابن رشيق معلّقاً:

"**فأنت ترى هذا النّسق بالفاء، كيف اطّرد له، ولم ينحلَّ عِقْدُه، ولا اختلَّ بناؤه، ولولا ثقافة الشاعر، ومراعاته إياه، لما تمكّنَ له هذا التمكّن**"[6].

ففي تعليقه إلحاح على اتساق التركيب اللغوي وترابطه دون اختلال، فاطراد أسلوب، أو أداة اطراداً متناغماً يضمن للنص اللغوي الاتساق والترابط الدلالي، ويعود الاتساق إلى ثقافة الشاعر، وكفايته اللغوية والأدائية والفنية، ودقته في استعمالها استعمالاً سليماً، فإنْ وَقَعَ اطّراد في غير محلّه اختلّ بناء النص اللغوي. فَسِرُّ تفوق الكلام – في رأي ابن رشيق – تمتعه بصفات تشترط فصاحته وجزالته، وبسط معناه وإبرازه، وإتقان بنيته، وتلاحمه وإحكام قافيته[7].

---

[1] أبو مُلَيْكة جَرْوَل بن أوس بن مالك لقّب بالحطيئة (ت نحو 45هـ/665م) شاعر جاهلي مُخَضرم من الطبقة الثانية من شعراء الجاهلية، كان راوية لزهير بن أبي سلمى، انظر:ابن سلاّم الجُمَحي، **طبقات فحول الشعراء**، 97/1، 104 ، وابن قتيبة، **الشعر والشعراء**، 328/1-335 .

[2] ابن رشيق القيرواني، **العمدة**، 258/1-259.

[3] الهذلي، أبو ذؤيب خويلد بن خالد (ت نحو 27هـ/647م)، **ديوانه**، تحقيق وشرح: أنطونيوس بطرس، ط1، بيروت: دار صادر، 2003، ص153-154.

[4] ويروى: (فوق النجم) و(خَلْف النّظم)، و**العيّوق**: نجم يطلع بحيال الثريا، و**الضرباء**: من يضرب القداح، والمفرد ضارب، و**الرابئ**: الذي يقعد خلف ضارب القداح، فإذا برز قِدْح حفظه كي لا يبدل، و**لا يتتلع**: لا يتقدّم، انظر: السُّكري، أبو سعيد الحسن بن الحسين (ت275هـ/888م) **شرح أشعار الهذليين**، حققه عبد الستار أحمد فرّاج، القاهرة: مكتبة دار العروبة، 1965، 19/1-20.

[5] **الحصباء**: حصى صغار، و**البطاح**: بطون الأودية و**الأكرع**: مفردها كراع وهو: مستدق الساّق، انظر:السُّكري: المصدر نفسه، 19/1-20.

[6] ابن رشيق القيرواني، المصدر نفسه، 261/1.

[7] المصدر نفسه، 259/1.

ويتأتّى التناسق من الملاءمة بين الألفاظ ومعانيها واتباع "**كل لفظة ما يشاكلها، وقرْنها بما يشبهها**"[1]، ثمَّ وضع كل "**لفظة موضعها لا يعدوه، فيكون كلامه ظاهراً غير مشكِل، وسهلاً غير متكلّف**"[2].

ويخلُص ابن رشيق في توضيح موقفه إلى دراسة التَّركيب اللغوي إلى مقتبَس لأبي منصور عبد الملك محمد بن إسماعيل الثَّعالبي (ت نحو 429هـ) فيه شبّه تلاحم الكلام، وتناسقه بالحياكة، يقول:"**البليغ من يَحُوك الكلام على حسب الأماني،ويخيط الألفاظ على قدودِ المعاني**"[3].

فالملامحُ العامّة التي تحدِّد رأي ابن رشيق القيروانيّ في الفصاحة ملامح صوتيَّة، ودلاليَّة وإبلاغيَّة، فالاختيار الموفَّق للأصوات والألفاظ التي تعبِّر عن مقْصَد المتكلّم، وتوزيعها في السياق اللغوي توزيعاً يُراعي السّلامة النّطقيَّة والتّأليفيّة، ثمَّ الدلالية بما يتلاءم ومعطيات الفعل الكلاميّ، وينأى به عن التّكلّف والتّعقيد بنوعيه: اللفظي والمعنويّ يوصل إلى الفصاحة.

فالتّكلّف يتَحصَّل من سوء اختيار الأصوات، ولحْنٍ في توزيع الألفاظ في نصٍّ، وإقامة بعض بنائه على ألفاظٍ وحشيّة مستكرهة، أو غريبة، أو شاذّة. ثمَّ إنَّ كلمة (مستكرهة) قد توحي بتدرّج الألفاظ الوحشيَّة من حيث مدى معلوميّتها لدى أفراد مجتمع لغويّ يتداولونها في مقامات معينة.

ابن سنان الخفاجي: نحو تنظير مقنن لدراسة النّظم

تصفّح ابن سنان نظم الكلام بأشكاله، فوجد بعضه يتعلق بمفاهيم معرفية منها الفصاحة، فهي سمة مستحسنة تزين النطق، وتضفي الجمال على العبارة، وهي مقدِّمة لعلوم اللغة والبلاغة، وإسهام في بناء أصولها[4].

ولأهمية مصطلح الفصاحة حاول الدارسون– قديمهم وحديثهم – استقصاء دلالته في الثقافة العربية المتنوعة؛ إذ كان له تأثير واضح في العلوم التي قوامها حسن النظم، فنظر ابن سنان تلقاء نظم القرآن الكريم، وأشار إلى فصاحته وإعجازه [5].

---

[1] ابن رشيق القيرواني، **العمدة**، 443/1.

[2] المصدر نفسه، 445/1.

[3] المصدر نفسه، 258/1.

[4] الكوّاز، محمد كريم (2006) **الفصاحة في العربية: المفاهيم والأصول**، ط1، بيروت: مؤسسة الانتشار العربي، ص 7.

[5] انظر: ابن سنان الخفاجي، أبا محمد عبد الله بن محمد (ت 466هـ/ 1073م). **سر الفصاحة**، ط1، اعتنى به وخرّج شِعْره وعمل فهارسه: داود غطاشة الشوابكة، عمّان: دار الفكر، 2006، ص 11-12.

نظر ابن سنان تلقاءَ علومٍ مشيراً إلى مكانة فصاحة القرآن الكريم دون اعتمادها أساساً للمزيَّة والإعجاز. ومما يشهد لذلك التأثير أنْ جُعِلت من أدوات المفاضلة بين نظم وآخر، وعياراً نقدياً لتقديم نظم وتأخير آخر.

ولما كانت الألفاظٍ تتفاوت دلالياً[1] جُعِلت الفصاحة نعتاً "**للألفاظ إذا وجدت على شروط عدّة، ومتى تكاملت تلك الشروط فلا مزيد على فصاحة تلك الألفاظ، وبحسب الموجود منها تأخذ القِسط من الوصف، وبوجود أضدادها تستحق الاطراح والذم**"[2].

وتوضيحاً لتلك الشّروط استعان ابن سنان بأدوات منهجية لبناء رأيه في مفهوم الفصاحة، إذ:

1- **فهِمَ الفصاحة بمعنى الإبانة** والإظهار، وانطلاقاً من أنَّ اللغة-حقيقة كانت، أم مجازاً- موضوعة للإبانة عن المقاصد، فقد أدخل التركيب، ودلالته ضمن مفهوم الفصاحة[3]، وربطها بالنَّواحي الدلالية، والبلاغية[4].

2 - **واحتكم إلى عيار الحِسّ** عند تأليف الحروف بضمٍّ بعضها إلى بعض، فالمتكلم يجد الكُلْفَةَ ظاهرة من نفسه في تأليف الحروف المتجاورة[5].

3 - **ثُمَّ إلى الاستقصاء**، إذ تأمَّل نصوصاً شعريَّة، وتحرَّى فيها أسباب فصاحة كلمة دون أخرى[6].

اللفظ والنّظم: نحو مَعْيَرة الفصاحة

قسم ابن سنان تلك الشروط إلى قسْمَيْن[7]:

قسم: مختصّ **باللفظة المنفردة** دون انضمامها مع غيرها في تأليف لغوي.

وآخر: مختصّ **بالألفاظ المنظومة** بعضها مع بعض ضمن تأليف لغوي.

---

[1] انظر: حمودة، عبد العزيز (2001)، **المرايا المقعرة: نحو نظرية نقدية عربية**. سلسلة عالم المعرفة، الكويت: إصدارات المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب، مطابع الوطن، ص 232.

[2] ابن سنان، **سر الفصاحة**، 58.

[3] انظر: صمّود، حمادي، **التفكير البلاغي عند العرب**، ص 454-456، و أبو سيت ،الشحات محمد (1991) **مقاييس البلاغيين في الفصاحة**، القاهرة: مطبعة الأمانة، ص 29.

[4] انظر: العموش، خلود (2005) **الخطاب القرآني: دراسة في العلاقة بين النص والسياق**، ط1، إربد: عالم الكتب الحديث، ص 65.

[5] انظر: ابن سنان، المصدر نفسه، ص 52.

[6] المصدر نفسه، ص 88-89.

[7] انظر: المصدر نفسه، ص 58.

أما شروط فصاحة اللفظة المفردة، فهي ثمانية:

1- أنْ يكون تأليفها من متباعدة المخارج[1]، لأنَّ في ذلك ضماناً لجريانها علـــى الـــسّمع[2]، وعليه جُلُّ كلام العرب[3]، جاء في سرِّ صناعة الإعراب لابن جنّي (ت 392هـ):

"**إنّ الحروف في التأليف على ثلاثة أضرب: أحدها تأليف المتباعـدة وهـو الأحـسن، والأخر تضعيف الحرف نفسه، وهو يلي القسم الأوّل فـي الحُـسْن، والآخـر تـأليف المتجاورة، وهو دون الاثنين الأوّلين، فإمّا رُفِض البتة، وإما قلَّ استعماله**"[4].

ويظهر ابن سنان في اشتراطه هـذا متـأثرا بمـن تقدّمـه مـن علمـاء كالرّمـاني[5] والخطابي[6]،إذْ بحثوه ضمن التلاؤم الصوتي والتركيبي، وقد مثّل ابن سنان بكلام للرّماني [7].

أطلق القدماء المتأخرون مصطلح العذوبة على تأليف الكلمة من حروف غيـر متنـافرة مُفْضِياً إلى تلاؤمٍ، وجزالة مع تلاؤم بالحركات والسّكنات[8]. إلاّ أنّ أثر تقـارب الحـروف فـي تأليفٍ لغوي متباين، ذلك أنَّ الكلمة قد تكون "**ثقيلة في اللفظ، أو أنَّ مخارجها متقاربة، ولكنهـا في التركيب تستدعيك فلا يُؤخَذ غيرها، فتمتد لك الآفاق في التصوّر، وتجـري مـن الإيقـاع مجرى التأثير المتصاعد كما نراه في كلمة[9] (عسعس)**" في قوله تعالى:

﴿وَاللَّيْلِ إِذَا عَسْعَسَ﴾ [القرآن الكريم، سورة التكوير، 17]

ثُمَّ إنَّ لعادات المتكلم النّطقية، وطبيعة بيئتِهِ، ودرجة استعمال الكلمة وشيوعها[10] أثراً في قبـول لفْظٍ حروفه متقاربة المخارج ، فما اشترطه ابن سنان غير مطّرد.

---

(1) ابن سنان، **سر الفصاحة**، ص 58.

(2) المصدر نفسه، ص 52، 58.

(3) المصدر نفسه، ص 59.

(4) ابن جني، أبو الفتح عثمان (ت 392هـ/ 1002م) **سر صناعة الإعراب**، دراسة وتحقيق: حـسن هنـداوي، ط1، دمشق: دار القلم، 1985، 816/2.

(5) انظر: **رسالته: النكت في إعجاز القرآن**، ص94-97.

(6) انظر: **رسالته: بيان إعجاز القرآن**، ص26-28.

(7) انظر: الرماني، **النكت في إعجاز القرآن**، ص75-76، وابن سنان، المصدر نفسه، ص 94-97.

(8) انظر: الصنعاني ،عباس بن علي بن أبي عمرو (عاش في القرن السادس الهجري) **الرسالة العَـسْجدية فـي المعاني المؤيَّدية**، تحقيق: عبد المجيد الشرقي، تونس: الدار العربية للكتاب، ص 157.

(9) جمعة، **في جمالية الكلمة**، ص 39 .

(10) انظر: الكواز، **الفصاحة**، ص92.

2- أنْ يكونَ لتأليفها وَقْعٌ حَسَن في السّمع، "**ومزيّة على غيرها، وإنْ تساويا في التأليف من الحروف المتباعدة**"[1]. ومثاله ما يؤتلف مِنْ (عَ ذَ بَ) فإنّ السّامع يجدُ في مؤتلفاتها من الألفاظ حُسْناً ينتفي من ألفاظ تقاربها في التأليف[2].

ولعلَّ هذا الحُسْن يعود إلى طبيعة النّفس الإنسانية التي جُبِلت على قبول كل جميل، وحَسَن[3].

3- أنْ تكون غير متوعّرة، وحشية، غريبة،[4] فالغرابة أساسها غموض يُفْضِي إلى استغلاقٍ في الفهْم[5]، والمتأمّل في طبيعتها يلْحَظ ارتباطها بالاستعمال[6]، وفي ذلك محاكاة جاحظية إذْ عبَّر الجاحظ عن ذلك بقوله:

"**لا ينبغي أنْ يكون [اللفظ] غريباً وحشياً، إلاّ أنْ يكون المتكلّم بدويّاً أعرابياً، فإنَّ الوحشيّ من الكلام يفهمه الوحشيّ من الناس**"[7]. وعلى التقابل يقول ابن سنان :

"**فالبدويّ صاحب الطَّبْع في هذا الفن أعذَرُ من القرَويّ المتكلّف؛ لأنَّ هذا لا يعْرف هذه إلاّ بعد البحث والطلب وتجشُّم العناء في التصفّح، وعلى قدر ذلك يجب لومه، والإنكار عليه**"[8].

فللطبع أثرٌ في توجيه العادات النطقية لمتكلّم نحو السّهولة، أو الخشونة، أو القرابة بدرجات تِبْعاً لتباين تفكير المتكلّم، في نظريته في الأشياء.

وعن هذا المضمون يقول الخطابي:

"**وإنما يكثر وحشيّ الغريب في كلام الأوحاش من النّاس، والأجلاف من الذين يذهبون مذاهب العُنْجُهية، ولا يعرفون تقطيع الكلام وتنزيله، والتخيّر له**"[9].

ومع تعاقب العصور، واختصاص الناس في زمنٍ بتداول لفظيّ يتفق وطبائعهم، ومعرفتهم اللغويّة، فإنَّ هذا الشرط أصبح غيرَ دقيق في الحُكم على فصاحة لفظة، ذلك أنَّ ثمة مدخلاتٍ

---

[1] ابن سنان، **سر الفصاحة**، ص 59.
[2] انظر: المصدر نفسه، ص 59-60.
[3] انظر: المصدر نفسه، ص 59.
[4] انظر: المصدر نفسه ، ص 60.
[5] انظر: المصدر نفسه، ص 61.
[6] انظر: الكوّاز، **الفصاحة**، ص 152.
[7] الجاحظ، **البيان والتبيين**، 144/1.
[8] ابن سنان، المصدر نفسه، ص 67.
[9] الخطابي، **بيان إعجاز القرآن**، ص 37.

معرفيةٌ ثقافية قد يتزوّد بها مَرْءٌ لاحق يجعله يتخيّر لفظاً فصيحاً من عصر سابق دون إغـراقٍ، أو تكلُّف؛ لمعاودة المطالعة والمباحَثة في ألفاظ الفصحاء، فهل يوصف-عندئـذ-بابتعـاده عـن الفصاحة لاختياره لفظاً غيرَ مألوف؟[1]. ثُمَّ أليس الغريب من الألفاظ جزءا من الثروة اللغويـة، وله تواصُلٌ مع عِلْوم :القرآن الكريم والحديث الشريف، فهل استعمال لفـظ قرآنـي، أو حـديثي ينتمي إلى "الغريب" هو إخراج لمستعمله من دائرة الفصاحة؟[2].

فاللفظ إذا استُعْمِل في سياقه الدقيق أصبَح فصيحاً[3]، من ذلك لفظ (ضيزى)[4] مِنْ قولـه تعالى: ﴿**تِلْكَ إِذًا قِسْمَةٌ ضِيزَى**﴾ [القرآن الكريم،سورة النجم، 22].

يقول الخَطَّابي مُشيداً بحُسْن غريب القرآن:

"**وإنما المختار منه النمط الأقصد الذي جاء به القرآن، وهـو الـذي جَمَـع البلاغـة، والفخامة إلى العُذوبة والسّهولة**"[5].

4- أن تكون غير ساقطة عاميّة، مبتذلة[6]، فالابتذال صفة تُبْعِدُ الألفاظ عن الفصاحة قياساً إلى الذّوْق[7]، للإفراط في استعماله مما يجعل الكلام المستعمل[8] لا جدوى لـه لـدى متلقيـه[9]، وينأى بصاحبه عن البلاغة[10]، ولا يؤدي إلى تفاعله مع النص[11].

مثال ذلك قول المتنبي في صفة باز[12]:

خَلُوقِيَّةٌ في خَلُوقيّها سُوَيْداءُ مِنْ (عِنَبِ الثَّعْلَبِ)

---

[1] انظر: الفيل، توفيق علي (1985) **الفصاحة: مفهومها وبمَ تتحقق قيمتهـا الجماليـة**، الرسـالة الـسابعة والعشرون، الكويت: حوليات كلية الآداب، الحولية السادسة، ص 20.

[2] الكواز، **الفصاحة..**، ص 153-155.

[3] انظر: الرافعي،مصطفى صادق (1974) **تاريخ آداب العرب**، ط2، بيروت: دار الكتاب العربـي، 230/2، والفيل، المرجع نفسه، ص20، وآل مبارك، ناصر حميد الشيخ إبراهيم (2003) **الظاهر اللغوي في علـوم العربية في ضوء الدراسات اللغوية الحديثة**، رسالة دكتوراه غير منشورة، عمـان: الجامعـة الأردنيـة، ص74.

[4] وفي بيان ذلك يقول ابن قتيبة (ت276هـ/ 889م)، **تفسير غريب القرآن**، تحقيق: أحمد صقر، القـاهرة: دار إحياء الكتب العربية، 1958، ص 428: "أي جائرة، يقال: ضزت في الحكم أي جرت".

[5] الخطابي، المصدر نفسه، ص 37.

[6] ابن سنان، **سر الفصاحة**، ص 67.

[7] الكوّاز، المصدر نفسه، ص 170.

[8] انظر: سقال، ديْزيرة (1997) **علم البيان: بين النظريات والأصول**، بيروت: دار الفكر العربي، ص42.

[9] انظر: ابن سنان، المصدر نفسه، ص 163-164، 167-168.

[10] المصدر نفسه، ص 164-165.

[11] لاشين، **التراكيب النحوية**، ص74.

[12] المتنبي، **ديوانه**، 147/1.

فـــ(عنبَ الثعلب) لفظٌ لو "**أن العامة [كما يرى ابن سنان] نَظَمَت شعراً لترفَّعَتْ عن ذكره**"[1].

وقول[2] زهير بن أبي سُلمى:

وأقسمتُ جَهْداً بالمنازل من منىً وما سُحِقت فيه المقادمُ والقمْلُ

يقول ابن سنان معلّقا:

"**فإنَّ القمْلَ من الألفاظ التي تجري هذا المجرى [أي العامي المبتذل]..**" [3].

وثمة تعقيب، إذ إن كلمة (القُمَّل) عربية فصيحة قد وردت في القــرآن [4]، إذْ وردت فـــي قولـــه تعالى: ﴿**فَأَرْسَلْنَا عَلَيْهِمُ الطُّوفَانَ وَالْجَرَادَ وَالْقُمَّلَ وَالضَّفَادِعَ**﴾

[القرآن الكريم، سورة الأعراف، 133].

وَمَعَ ذلك فَقَدْ وَصَفَهَا ابن سنان بالابْتِذَالِ. فالسّياق اللغويّ "**يُشكِّل وَعْياً جمالياً بالكلمة في نُطقها، وفي استعمالها ويصبح الجمال الفني قائماً على معايير الانسجام والتلاحم الدقيق فـــي المعنـــى والتركيب والتناسب بينهما مع مراعاة الحالة النفسية**"[5].

وقد يشفع السّياق لوقوع لفظة مبتذلة في السياق إذا ما تعلَّقت بألفاظ غير مبتذلة؛ وهذا مستخلص مِنْ قولٍ[6] لابن سنان معلّقاً على ورود كلمة (فطير) في بيت لعبد العزيز بن نُباتة[7].

"**فتأمَّل لفظة فَطِير تجدها عاميّة مبتذلة، وإنْ كانت–لعمري–قد وقعتْ هنا موقعـــاً لـــو كانت فصيحة هجَّنها وأذْهَبَ طلاوتَها**".

ولكن كيف قَبِل ابن سنان استعمال العامي في بيت ابن نباته، ولم يقبل استعماله في بيت المتنبـــي سابق الذكر؟!

---

(1) ابن سنان، **سر الفصاحة**، ص 68.

(2) ابن أبي سلمى، زهير (ت 13 ق. هــ/609م)، **شعره**، بشرح الأعلم الشمنتمري، تحقيق: فخري الدين قبـــاوة، ط1، حلب: المكتبة العربية، 1970، ص28–29؛ وروايته فيه: (فأقسمتُ).

(3) في: ابن سنان، المصدر نفسه، ص 69.

(4) الرافعي، **تاريخ آداب العرب**، 234/2–235.

(5) جمعة، **في جمالية الكلمة**، ص 39.

(6) ابن سنان، المصدر نفسه، ص 67–68.

(7) أبو نصر عبد العزيز بن عُمَر بن محمد بن أحمد بن نباتة السَّعْدِيّ التميمـــيّ (ت 405هـــــ/1014م)، كـــان شاعراً مجيداً جَمَعَ بين حُسْن السَّبك، وجودة المعنى، مدح الملوك والوزراء والرؤساء، له ديـــوان شـــعر، ومعظم شعره جيّد انظر: ابن خلكان، أبا العباس شمس الدين أحمد بن محمد (ت681هـــ/1282م)، **وفيات الأعيان وأنباء أبناء الزمان**، تحقيق: إحسان عباس، بيروت: دار صادر، 1970، 190/3–193.

5- أن تكون جارية على العُرْف العربي الصحيح[(1)]، وهذا يعني:

- انتماءها إلى نسق الأبنية العربية التي تمثّلها العربيّ عند صياغة لغته. ولكنْ هل يحظرُ استعمال لفظ على غير بناءٍ لغويّ عربيّ؟ وما يقال: في ألفاظ بناؤها غير عربيّ وردت في القرآن الكريم واستحقّت الفصاحة؟[(2)].

- ابتعادها عن الشذوذ اللغوي[(3)]، وهو "**ما ينكره أهل اللغة، ويردُّه علماء النحو من التصرّف الفاسد من الكلمة**"[(4)] كمنع المصروف، وقصر الممدود، وكَوْن اللفظة بعينها غير عربية[(5)]. ومثاله قول[(6)] أبي عبادة البحتري (ت 284هـ):

وأبتْ تركِيَ الغديّاتُ والآ صالُ حتى خَضَبْتُ بالمِقراض

وثمة سؤال: أليس (مقراض) اسم آلة على بناء عربيّ صرفيّ هو (مِفْعال)، فلماذا عيب الشاعر؟!

- ابتعادُها عن صحّة التوظيف الدلالي فقد يُعبَّر بكلمة لا يُراد معناها[(7)] كقول[(8)] البحتري:

يَشُقُّ عليه الريحُ كل عشيَّة جيوب الغمام بين بِكْرٍ وأيِّم

إذ وضع (الأيِّم) موضع (الثيِّب)، وهذا غلط، فالأيِّمُ لا تعني الثيِّب في كلام العرب، إنما الأيِّم التي لا زوج لها بكراً كانت أم ثيِّبا؟ قال تعالى:

﴿**وَأَنْكِحُوا الأيَامَى مِنْكُمْ وَالصَّالِحِينَ مِنْ عِبَادِكُمْ وَإِمَائِكُمْ**﴾ [القرآن الكريم، سورة النور، 32].

والمعنى: النساء اللواتي لا أزواج لهُنَّ على وجه العموم[(9)].

---

(1) انظر: ابن سنان، **سر الفصاحة**، ص 71.

(2) انظر: الفيل، **الفصاحة**..، ص 22.

(3) ابن سنان، المصدر نفسه، ص 71.

(4) المصدر نفسه، ص 71.

(5) المصدر نفسه، ص 71-80.

(6) البحتري، أبو عبادة الوليد بن عبيد الطائيّ (ت 284هـ/ 897م) **ديوانه**، عُنِي بتحقيقه وشرحه :حسن كامل الصَّيرفي، القاهرة: دار المعارف، 1963، 1208/2.

(7) ابن سنان، المصدر نفسه، ص 72.

(8) البحتري، المصدر نفسه، 1945/3، وروايته فيه: (تشقُّ).

(9) انظر: ابن سنان، المصدر نفسه، ص 72.

6- ألاّ تكون قد عُبِّر بها عن أمر مستَكْرَهٍ ذِكْرُه في العُرْف المجتمعي[1]؛ كقول[2] عروة بن الورد العبسي (ت نحو 30 ق.هـ):

قلت لقومٍ في الكنيف: تروّحوا   عشيّة بتْنا عند ماوان رُزّح

فـ"**الكنيف أصله السّاتر .. غير أنَّه قد استعمل في الآبار التي تستر الحَدَث وشُهِرَ بها، فأنا أكرهه في شعر عروة -وإنْ كان ورَدَ مَوْرِداً صحيحاً؛ لموافقة هذا العرف الطارئ- على أنَّ لعروة عذراً وهو جواز أنْ يكون هذا الاستعمال حدث بعده بل لا شك أنّه كذلك؛ لأن العربَ أهل الوَبَر لم يكونوا يعرفون هذه الآبار فهو وإنْ كان معذوراً، وغير مَلوم فَبَيتُه مما يصحُّ التمثيل به**"[3].

7- أن تكون الكلمة معتدلة غير كثيرة الحروف، أي: عدم خروجها عن الأبنية المُجْمَع عليها عند اللغويين فـ"**أقلُّ أصول الأسماء الظاهرة والمتمكنة ثلاثة أحرف . وقد تنتهي إلى خمسة أحْرُف بلا زيادة نحو: سَفَرْجَل . وتنتهي بالزيادة إلى سبعة أحرف، نحو: أشهيباب**".[4] فلسان العَرَب جرى على الأعدل مِنَ الحروف، ونأى عن الألفاظ المستكرهة ،لذا صار أكثر كلامهم من الأصل الثلاثي وبهذا فَضُلت العربية[5].

ومما مَثّل به ابن سنان[6] على عدم الاعتدال العَدَديّ لحروف لفظٍ اسميّ (سُوَيْداواتها) في قول[7] المتنبي (ت 354هـ):

إنَّ الكَريمَ بِلا كرام منهُمُ   مثلُ القلوبِ بِلا سُوَيداواتِها

يقول ابن سنان مُعقّبا: "**فسويداواتها كلمة طويلة جداً، فلذلك لا أختارها [لفصاحة قول]**"[8].

ولكن: هل تُعدُّ علّة الطول أمراً مقنعاً لنفي الفصاحة عن الكلمة؟!

---

[1] انظر: ابن سنان، **سر الفصاحة**، ص 80.

[2] العبسي، عروة بن الورد (ت نحو 30 ق. هـ/594م)، **ديوانه بشرح ابن السكّيت** (ت 244هـ/858م)، حققه وأشرف على طبعه ووضع فهارسه: عبد المعين الملوحي، دمشق:وزارة الثقافة والإرشاد القومي، ص39.

[3] ابن سنان، المصدر نفسه، ص 80.

[4] الزبيدي، أبو بكر محمد بن الحسن الإشبيلي (ت 379هـ/989م) **كتاب الواضح**، تحقيق، عبد الكريم خليفة، عمّان: الجامعة الأردنية، ص 266.

[5] في: **إعجاز القرآن**، ص 170.

[6] في: **سر الفصاحة**، ص 83.

[7] المتنبي، **ديوانه**، 1/ 365.

[8] في: ابن سنان، المصدر نفسه، ص 83.

ردَّ ضياء الدين أبو الفتح نصر الله ابن الأثير (ت 637هـ) على اتّخاذ ابن سنان طـولَ الكلمـة علّةً لعَدم فصاحتِها باحتجاجه بما يلي:

_ قُبْح الكلمة مردّه ذاتيّ، وليْس لطولها عَلاقة بذلك؛ إذْ لو أُسْقِط الهاء والألِفُ (ها) لبقي قُبحُها، فهي قبيحة في نفسها.[1]

_ ورود ألفاظ طِوال في القرآن الكريم، وهي مع ذلك حَـسَنَةٌ رائقـة؛ كقولـه تعـالى: ﴿فَسَيَكْفِيكَهُمُ اللَّهُ﴾ [القرآن الكريم، سورة البقرة، 137]

وقوله: ﴿لَيَسْتَخْلِفَنَّهُمْ فِي الأَرْضِ﴾ [القرآن الكريم، سورة النور، 55]

"**ولو كان الطول مما يوجب قُبْحاً لقبُحَت هاتان اللفظتان، وليس كذلك**".[2]**إذ** إنَّ "**لفظـة (ليستخلفنَّهم) عشرة أحرف وهي أطول منها أي من سويداواتها بحرفين، ومـع هـذا فإنّها حسنة رائقة**"[3].

_ أصول الألفاظ الاسمية في اللغة إذْ يحْسُنْ ما كان ثلاثيا أو رباعيـا منهـا؛ كقولنـا: "عذْب" و"عَسْجَد" ، فإن كان الاسم خماسياً فلايحسن كقولنا:"جمحرش" .

وبناء إلى ما ذكره ابن سنان من أثر طول الكلمة في فصاحتها فـإن لفظـة "جَمَحْـرَشْ" حسنة، ولفظة "فسيكفيكهم" الواردة في القرآن الكريم قبيحة، والعياذ بالله؛ لكثرة عـدد حروفهـا ؛ فعيار طول الكلمة غير مطّرد[4].

ويَخْلَصُ ابن الأثير إلى أنَّ العلّة في ذلك ليس لطولٍ أو لقِصَرٍ بل "**لنظم تأليف الحروف بعضها مع بعض**"[5]؛ أي مقدار تلاؤمِها.

8-كون لكلمة مصغّرة تعبّر في موضع عن شيء لطيف أو خفيّ أو قليل؛ لدلالـة التـصغير على الاختصار[6]، ومثاله قول[7] الشريف الرّضيّ (ت 406هـ):

---

[1] ابن الأثير، ضياء الدين أبا الفتح نصر الله بن أبي المكارم المشهور بابن الأثير (ت 637هـ/1239م). **المثل السّائر في أدب الكاتب والشّاعر**. تحقيق: أحمد الحوفي، وبدوي بطانة، ط 1، القاهرة: مكتبة نهضة مصر ومطبعتها، 1959، 1/264-265.

[2] المصدر نفسه، 1/ 265.

[3] المصدر نفسه، 265، 266.

[4] انظر: الرافعي، **تاريخ آداب العرب**، 2/229.

[5] ابن الأثير، المصدر نفسه، 1/266.

[6] ابن سنان، **سرّ الفصاحة**، ص 84.

[7] الرَّضيّ، الشريف أبو الحسن محمد بن الحسين بن موسى العلويّ الحُسينيّ الموسويّ (ت 406هـ/1016م)، **ديوانه**، شرحه وعلّق عليه وضبطه: محمود مصطفى، ط 1، بيروت: دار الأرقم، 1999، 2/232.

يُولِّع الطَّلُ بَرْدَيْنا، وقد نَسَمَت   رُوَيحةُ الفجر بين الضالّ والسَّلَمِ

يقول ابن سنان موضّحاً:

"**فلما كانت الريح المقصودة هناك نسيماً مريضاً ضعيفاً حَسُنَت العبارة عنه بالتصغير وكان للكلمة طلاوة أو عذوبة**"[1].

ثمَّ عَرضَ لأبيات تتناقل بين الحُسْن والقبح معللاً لاختياره.[2] ومنتهى كلام ابن سنان عن شروط فصاحة الألفاظ القياس عليها، بعد تأملٍ[3].

ويرى الباحث أن شروط فصاحة اللفظة المفردة غير مطّردة، فالكلمة فصيحة بلاغياً إذا أحسن استعمالها في سياقها وتميزت بدلالتها فيه[4].

التضام اللغوّي: نحو فصاحة التأليف

استهل ابن سنان كلامه عن فصاحة التأليف بأساس منهجي يجعل مِنَ المعارف صناعة لها مقوماتها وغايتها. وانطلاقاً من تعريف الفصاحة، ومنزلة فصاحة اللفظة المفردة، دَرَس فصاحة التأليف، إذ لا قيمة للفظة المفردة ما لم تنسبك في تأليف متناغم ومترابط دلاليا، يقول:

"**فالفصاحة عبارة عن حُسْن التأليف في الموضوع المختار، فإذا كنتَ قد ذكرت الموضوع والوَجه في اختياره، وعلى أي صفةٍ يكون المَرْضيّ منه، والمكروه بما فيه مقنع أو كفاية، ثُمَّ شرعتُ الآن في الكلام على التأليف بحسب ذلك، وبيَّنتُ منه الوجوه التي بها يحسُن، أو يقبُح كان الكلام في معرفة الفصاحة وحقيقتها واضحاً جلياً، وأمكن من لم تكن له بها دُرْبَة ولا معرفة الفرق بين فصيح الكلام وغيره، باعتبار الصفات التي ذكرتها..**" [5].

ففصاحة التأليف–عنده–تقترن بحسن الاختيار الذي يتحّد مع مقصد الخطاب. وعياره في الحكم على مدى فصاحة تأليف فيما يشارك به مع فصاحة اللفظة مبادئ خمسة:

المبدأ الأول: مقدار تكرار أحد نواقض فصاحة اللفظة المفردة في تأليف، فمتى زاد فيه اشتد قبحا، وابتعد عن مدار الفصاحة. ويظهر ذلك في:

---

[1] ابن سنان، **سرّ الفصاحة**، ص 84.

[2] المصدر نفسه، ص 85–87.

[3] انظر: ابن سنان، المصدر نفسه، ص 87.

[4] سقال، **علم البيان**، ص42، وجمعة، **في جمالية الكلمة**، ص45.

[5] في: **سر الفصاحة**، ص 90–91.

أ- **الحروف المتقاربة** مخرجاً[1] مما يفضي إلى تنافر صوتي يزيد من الجهد النطقي، **كقول[2] أبي الطيب المتنبي:**

ولا الضِّعْفَ حتى يبلغ الضعفَ ضعفُه ولا ضعفَ ضعْفِ الضعفِ بل مثله ألفُ

ومن الحُسْن أنّ ابن سنان قد علّق على مقتبس لأبي الحسن علي بن عيسى الرماني صنَّف فيه التأليف إلى متنافر ومتلائم في الطبقة الوسطى، ومتلائم في الطبقة العليا[3]، وسأورد تعليقَه لسببين:

أولهما: منزلة نصّ الرّماني من كتاب سرّ الفصاحة، إذ وَرَد في سياق التكرار الذي يفضي إلى تنافر في التأليف.

ثانيهما: اختلاف الرأي وطريقة العرض لدى العالِمَيْنِ.

ويرى ابن سنان أنّ تصنيفَ الرماني غير صحيح؛ " **لأنّ التأليفَ على ضرْبَيْن: متنافر، ومتلائم، وقد يَقَعُ في المتلائم ما بعضه أشدّ تلاؤماً من بعض على حسب ما يقع التأليف عليه، ولا يحتاج أنْ يَجْعَل ذلك قِسْماً ثالثاً، كما يكون من المتنافر ما بعضه أشد في التنافر وأكثر من بعض، ولم يجعل الرماني ذلك قِسْماً رابعاً.. وأما قوله: إنّ القرآن من المتلائم في الطبقة العليا، وغيره في الطّبقة الوسطى وهو يعني بذلك جميع كلام العرب، فليس الأمر على ذلك، ولا فرق بين القرآن وبين فصيح الكلام المختار في هذه القضية، ومتى رجع الإنسان إلى نفسه، وكان معه أدنى معرفة بالتأليف المختار وجد في كلام العرب ما يضاهي القرآن في تأليفه**".[4]

فابن سنان يجعل التأليف في مستويين رئيسين هما:

- المتنافر.
- المتلائم.

إذ قد يميل نصٌّ إلى أحدهما بدرجات؛ ذلك أنَّ تنافر النصوص أو تلاؤمها متفاوت.

ويبدو للباحث أنَّ رؤية الرماني أكثر دقة؛ لأنها نظرت إلى النَّظم القرآني نظرة تفرّد؛ لاتساق أسلوبه ولفظه ومعناه.

---

[1] ابن سنان، **سرّ الفصاحة**، ص 92، 95-96.
[2] المتنبي، **ديوانه**، 243/1.
[3] الرماني، **النكت في إعجاز القرآن**، ص 93.
[4] ابن سنان المصدر نفسه، 94-95.

ب- **كلمات** بعينها، وهذا التكرار في رأي ابن سنان ليس قبيحاً؛ لأنه من متطلبات تمام المعنى[1]، كقول[2] المتنبي:

وأنتَ أبو الهَيْجا بنُ حَمْدانَ يا ابْنَه   تشابَهَ مولودٌ كَريمٌ ووالدُ

وحَمْدَان حمدونٌ وحمدونُ حارثٌ   وحارثُ لقمانٌ ولقمانُ راشدُ

ج- **اللفظة** الوحشية والعامية، فامتداد الزمن قد يجعل من تكرارهما مصدراً لغُرْبةٍ لغوية وغموض دلاليّ[3].

د- **الكلمات الطوال[4]**.

ه- **التصغير**، وله **بعدان**[5]:

* تركيبي، به يثبني التأليف اللغوي، فتكرار التَّصغير فيه قد يؤدي إلى صعوبةٍ في التناول، مصدرُها عدم مقدرةِ المتلقي-أحيانا-متابعة ضبط بِنَى التصغير.

* دلالي، فيه تتلاقى المقاصد وتتابع؛ فيتمركز التأليف حول معنى دلالي معين كالتحبّب-مثلا-مما قد يُغيِّب معانيَ دلالية أخرى يتضمنها التأليف.

المبدأ الثَّاني: مِقْدار التلاؤمِ الحاصِلِ بين كلمات التأليفِ[6]، فقد يجِدُ المؤلِّف "**اللفظة في السّمع حُسْناً ومَزيّة على غيرها، لا من أجلِ تباعد الحروف فقط، بل لأمرٍ يقع في التأليف، ويعرض في المِزَاج**"[7] وفي هذا إشارة إلى أسباب تلاؤم الكلمات عند ابن سنان وهي: تباعد حروفها، ومقصَدُ التَّأليف، والحالة الشُّعوريَّة التي تحدِّد الحدث الكلاميّ (التأليف).

ويتخذ التلاؤم-عند ابن سنان -صوراً أخرى هي:

- إيقاع الألفاظ موقعها في المجاز "**فوضع الألفاظ موضعها حقيقة، أو مجازا لا ينكره الاستعمال ولا يُبْعِدُ فَهْمَهُ**" [8] في أصل استعمالها اللغوي إلاّ أنَّ العُرف اللغوي[9]،أوْ رغبة المؤلِّف في التفرُّد قد يُخرجَان لفظة عن أصْل استعمالها اللغوي فتنتقل-غالباً-من استعمالها

---

[1] ابن سنان، **سرّ الفصاحة**، ص 96-97.

[2] المتنبي، **ديوانه**، 277/1.

[3] ابن سنان، المصدر نفسه، ص 104.

[4] انظر: المصدر نفسه، ص 104.

[5] انظر: المصدر نفسه، ص 104.

[6] انظر: المصدر نفسه، ص 94-95.

[7] انظر: المصدر نفسه، ص 101.

[8] انظر: المصدر نفسه، 105.

[9] انظر: المصدر نفسه، ص 156.

الحقيقي إلى آخر مجازي، مع مراعاة ألاّ يكون ذاك الخروج مخالفاً للاستعمال اللغـوي، أو غامضاً مُستَعصِياً على الفَهْم[1].

ومما رصده ابن سنان من تَمَثُّلاتٍ الملاءمة بين اللفظ وموضعه :

- ألاّ يكونَ في الكلام تقديمٌ وتأخير قد يؤدي إلى فساد معناه[2] كقول[3] الفرزدق (ت 110هـ) يمدح إبراهيم بن إسماعيل خال هشام بن عبد الملك[4]: (ت 115هـ)

وما مثْلُهُ في النّاس إلا مملَّكا   أبو أمِّه حيٌّ أبوه يقاربه

ففيه "**من التقديم والتأخير ما قد أحال معناه، وأفْسَدَ إعرابه [إيضاحه]؛ لأنَّ مقـصوده: وما مثله في النّاس حتى يقاربه إلاّ مملّكاً أبو أمّه، وأبوه يعني هشاماً؛ لأن أبا أمّه أبو الممدوح**"[5].

- الابتعاد عن سلوك الضرورات في كلام منظوم[6] كأنْ يُفصَل بين ما يقبُح فصله فـي لغـة العرب من المتلازمات كالصِّلة والموصول، والصفة والموصوف، ومثال ذلك قول[7] عـروة بن الورد العبسي:

قلت: لقومٍ في الكنيفِ تروَّحوا   عشيَّةَ بتْنا عند ماوانَ رُزَّح

تنالوا الغِنَى أوْ تبلغوا بنفوسِكم   إلى مستراح من حِمامٍ مبرِّح

"**لأنَّ تقديره: قلت لقوم رزَّحٍ في الكنيف عشيَّة بتنا عند ماوانَ تروّحوا، تنالوا الغنـى؛ ففصل بين الصفة والموصوف والأمر وجوابه**"[8]

---

[1] انظر: ابن سنان، **سر الفصاحة**، ص 105.

[2] انظر: المصدر نفسه، ص 105.

[3] ذكر عبد الله إسماعيل الصاوي في حاشية رقم (5) من ص (108) فـي شـرحه لـديوان الفـرزدق، ط 1، القاهرة: مطبعة الصاوي، 1936، **أنَّ البيت** "لم يرد في أصول الديوان ولكنه ورد في عدة مراجع موثـوق بها، شاهد على التعقيد المعنوي، وقد قالوا فيه: إنّه من قصيدة له من الطويل يمدح بها إبراهيم بن هشام بن إسماعيل المخزومي خال هشام بن عبد الملك".

[4] المخزومي ،إبراهيم بن هشام بن إسماعيل القرشي (ت بعد 115هـ/733م) أمير المدينة المنورة، وخال هشام بن عبد الملك، اشتهر بشدته. انظر: أبا عبد الله مصعب بن ثابت بن عبد الله بـن الزبيـر (ت 236هـ/850م) **كتاب نسب قريش**، عُني بنشره لأول مرّة وتصحيحه والتعليق عليه، إ. ليفي بروفنـسال، القاهرة: دار المعارف، 1953، ص 246-247.

[5] ابن سنان، المصدر نفسه، ص 105.

[6] المصدر نفسه، ص 105.

[7] ابن الورد، **ديوانه**، ص 26.

[8] ابن سنان، المصدر نفسه، ص 105.

- ألاّ يُسْتعْمَل في لغة الأدب ألفاظٌ لا تتوافق وموضوعه، كأنْ تكونُ من ألفاظ المتكلّمين والنحويين ومعانيهم[1]، كقول[2] أبي الطيب المتنبي:

إذا كانَ ما تَنْوِيهِ فِعْلاً مُضَارِعاً   مَضَى قَبْلَ أنْ تُلْقَى عَلَيْه الجَوَازِمُ

ويرى الباحث: أنَّ دوران المصطلحاتِ بين علوم يدل على مرونةِ اللغة، وقدرتها في نشر مصطلح في غير علم بمعانٍ متباينة.

- الملاءمة بين اللفظ وغرضه المنشود[3]،أي الميْل إلى بناءٍ معجميٍّ يفي بمتطلبات فنّيَّة لغرض. ومع هذا فقد لايلائم شاعر بين لفظ وغرضه، كقول أبي تمّام مادحاً: [4]

ما زال يهذي بالمكارمِ دائباً   حتى ظَنَنَّا أنه محمومُ

فـ (يهذي) و(المحموم) لفظان دالاّن على الذّم وردا في سياق مدح[5].

- ألاّ يكون الكلام شديد المداخلة، يَرْكَبُ بعضه بعضاً، وهو ما اصطلح على تسميته علماء البلاغة "**بالمعاظلة**"[6] التي هي "**ركوب بعض الكلام بعضاً، ومداخلة بعضُه في بعض**"[7] مما يُحْدِث ركاكة في تركيب نصٍّ؛ لعلَّ مصدرها تكرار ألفاظٍ فيه، مما يبعِدُه–غالباً–عن التناغم، كقول[8] أبي تمام:

خانَ الصّفاءَ أخٌ كانَ الزّمانَ له   أخاً فَلَمْ يتخوّن جسمه الكَمَدُ

يقول ابن سنان معلّقا ومبيّنا حقيقة المعاظلة:

"**ألفاظ هذا البيت يتشبَّث بعضها ببعض، وتدخل الكلمة من أجلِ كلمة أخرى تجانسُها وتشبهها، مثل: خان وخان ويتخوَّن وأخٌ وأخاً؛ فهذا هو حقيقة المعاظلة**"[9].

---

[1] انظر: ابن سنان، **سرّ الفصاحة**، ص 160.

[2] المتنبي، **ديوانه**، 204/2.

[3] انظر: ابن سنان، المصدر نفسه، ص 154.

[4] أبو تمام، حبيب بن أوس الطائي (ت 231هـ/845م) **ديوانه: بشرح الخطيب التبريزي**، تحقيق: محمد عزّام، القاهرة: دار المعارف، 291/3.

[5] انظر: ابن سنان، المصدر نفسه، ص 155.

[6] انظر:المصدر نفسه، ص 150.

[7] المصدر نفسه، ص 151.

[8] أبو تمام، **ديوانه**، 74/4.

[9] في: **سر الفصاحة**، ص 151.

واستيضاحاً للمصطلح أوْردَ ابن سنان نصاً لأبي القاسِم الآمدي (ت 370هـ) أشار فيه إلــى أنَّ من الكلام ما يدلُّ "**بعضُه على بعض، ويأخذ بعضُه برقابِ بعضٍ**"[1]. وفي ذلك دلالةٌ على دقــة الألفاظ، وتناغمِها وقدرتِها على انسجامِ التركيب اللغوي.

- ألاّ تقع الكلمة حشْواً[2] دون فائدة، فالكلمة قد تقع حَشْواً في تأليفٍ لغوي محدِثة فيه أثَرَيْن:
  - أثرٍ ذو فائدة، بها يزداد التأليف حُسْناً وطلاوة، كقولِ[3] المتنبيّ :

يَرَى كل ما فيها، - وحَاشَاك - فانيا وتحتقر الدنيا احتقار َمُجرِّبٍ

"لأن (حاشاك)... لفظةٌ لم تدخلْ إلاّ لكمال الوزن؛ لأنّك إذا قلت: احتقار مجرّبٍ يرى كلَّ ما فيها فانياً، كان كلاماً صحيحاً مستقيماً، فقد أفَدْتَ مع إصلاح الوزن دعــاءً حَــسَناً للممدوح في موضعه"[4].

  - أثر يُحْدِثُ إمّا نقصاً في الكلام وفساداً في المعنى[5]، كقول[6] المتنبي يمدح كــافوراً (ت 357هـ):

تَرَعْرَعَ الملِكُ الأسْتاذُ مُكْتَهِلاً قبْلَ اكْتِهَالٍ، أديباً قبْلَ تأديبِ

فلفظ "الأستاذ" حشو بها نقص المعنى، إذ الغرض في المدح التفخيم؛ أو انتفــاءً لتفاعلهــا مع التركيب فدخولها كخروجها عند التفسير والتحليل، كقول[7] أبي تمام:

جذبتُ نداه غدوة السّبتِ جذبة فخَرَّ صريعاً بين أيدي القصائد

"لأن قوله-غدوة السّبت-حشو لا يُحتاج إليه، ولا تقع فائدة بذكره"[8].

وَيُرْجِعْ ابن سنان أثر الحشو في تركيب لغوي إلى حصول الفائدة[9].

---

[1] ابن سنان، **سرّ الفصاحة**، ص 152، ويُوازن بما ورد في: الآمدي، **الموازنة**، 279/1-281.
[2] ابن سنان، المصدر نفسه، ص 139-140.
[3] المتنبي، **ديوانه**، 299/2.
[4] ابن سنان، المصدر نفسه، ص 140.
[5] انظر:المصدر نفسه، ص 139، 140.
[6] المتنبي، **ديوانه**، 170/1.
[7] أبو تمَّام، **ديوانه**، 5/2.
[8] ابن سنان، المصدر نفسه، ص 145.
[9] انظر: المصدر نفسه، ص 145.

- ألا يكون الكلام مقلوباً؛ فيفسد المعنى، ويصرفه عن وجهه[1]، كقول[2] عروة بن الورد العبسيّ :

فلَوْ أنّي شهدتُ أبا سعاد غداة غدا لمهْجَتهِ يفوقُ

فديتُ بنفسه نفسي ومالي وما آلوك إلا ما أطيقُ

ومراد المعنى: فديت نفسَه بنفسي.

- حُسْن توظيف الاستعارة[3]، أو الكناية توظيفاً يضمن تلاؤماً في مكوّناتهما الداخلية، فمثال[4] الاستعارة الحسنة قوله تعالى: ﴿**وَالصُّبْحِ إِذَا تَنَفَّسَ**﴾ [القرآن الكريم، سورة التكوير، 18]

"**لأنَّ تنفّسَه هنا مستعار، وحقيقته بِدَأ انتشاره، و(تنفّس) أبلغ لما فيه من التروّح عن النّفس**" [5].

فإنْ أسيءَ توظيفها؛ لانتفاء أدنى مشابهة بين المستعار منه، وما استعير له في الأصل، أو لاعتماد استعارة على أخرى قَبُحتِ الاستعارة[6]، نحو قول[7] أبي تمام:

سأشكر فَرْجَةَ اللّبَبِ الرّخيّ ولينَ أخادعِ الدّهر الأبيِّ

فأخادع الدهر الاستعارة قبيحة[8].

---

[1] انظر: ابن سنان، **سرّ الفصاحة**، ص 108

[2] لم أعثر على البيت الثاني في ديوان عروة بتحقيق: عبد المعين الملوحي، وقد تفرد ابن منظور 316/5 بإيراده، ونسبه ابن الأنباري، محمد بن القاسم إلى العباس بن مرداس (ت نحو 180هـ/796م) انظر: الأنباري، محمد بن القاسم (328هـ/939م) **كتاب الأضداد**، عُني بتحقيقه: محمد أبو الفضل إبراهيم، الكويت: دائرة المطبوعات والنشر، 1960، ص 155؛ وعن هذا الخلاف انظر: **ديوان عروة بن الورد**، بشرح: سعدي ضنّاوي، ط 1، بيروت: دار الجيل، 1996، ص 199.

[3] انظر: ابن سنان، المصدر نفسه، ص113.

[4] انظر: المصدر نفسه، ص115.

[5] المصدر نفسه، ص 115.

[6] انظر: المصدر نفسه، ص 114، 119.

[7] أبو تمام، **ديوانه**، 354/3.

[8] انظر: ابن سنان، المصدر نفسه، ص 120.

المبدأ الثالث: مدى التناسب الحاصل بين لفظين، ويتأتّى ذلك – عند ابن سنان– من طريقين:

" أ " **طريق الصيغة:**[1]

ويحصل من توازن صوتي مقدّر في بنية الألفاظ، يوفّر لها إيقاعاً داخلياً يسهم في ترابط التأليف اللغوي؛ ومثاله ما كتب بعضهم:

"**إذا كنت لا تُؤْتَى من نقص كَرَمٍ، وَكنتُ لا أُوتى مِنْ ضَعْفِ سَببٍ، فكيف أخافُ منك خيبة أملٍ، أو عدولاً عن اغتفار زللٍ، أو فتوراً عن لمِّ شعثٍ، وإصلاح خللٍ**"[2].

ويعلّق ابن سنان قائلاً:

"**فناسَبَ بَيَنَ: نقْص وضَعْف، وكرم وسبب، وعدول وفتور بالصّيغ، وإلاّ فقد كان يمكنه أن يقول: مكان نقص قلّة، فلا يكون مناسباً لضعفٍ، ومكان كرم جوداً فلا يكون مناسباً لسبب، ومكان سبب شكراً فلا يكون مناسباً لكرم، ومكان فتور تقصيراً، فلا يكون مناسباً لعدول**"[3].

ففي النّص إشارة إلى إجراء منهجي متّبَعٌ عند تأليف نصٍ هو: مراعاة التناسب بين الألفاظ مراعاة تضمن اختياراً موفّقاً للفظٍ دون سواه من قائمة البدائل المتاحة.

ويأخذ هذا النوع – في تصوّر ابن سنان – أشكالاً تؤثر في بنية النّص؛ هي:

1. **السجع والازدواج (التّماثل):**

وهو "**تماثل الحروف [صوتيا] في مقاطع الفصول**[4]" يعمل على تحسين الكلام (النص) إذا وَقَعَ سهلاً متيسِّراً بلا كُلْفة ولا مشقة[5]، ولا استكراه[6]، وكان تَبعاً للمعاني[7]. دون أنْ يُقْصَد في نفسه.[8]

---

[1] ابن سنان، **سرّ الفصاحة**، ص 163.
[2] انظر: المصدر نفسه، ص 164.
[3] المصدر نفسه، ص 164.
[4] انظر: المصدر نفسه، ص 164.
[5] المصدر نفسه، ص 165.
[6] المصدر نفسه، ص 171.
[7] المصدر نفسه، ص 165، 171.
[8] المصدر نفسه، ص 165.

وقد تتبع ابن سنان السّجع ممثلاً، ومفرقاً بينه، وبين فواصل النّظم القرآني[1]، فالسجع في النثر يوازيه القوافي في الشعر، إذ تدارسها علماء العربية بتفصيل، وأبَانوا عَنْ عَلاقتها بتناسب النّظم الشّعري[2]، مما ألزم الشعراء ما لا يلزم في قوافي شعرهم[3]؛ طلباً للتناسب.

وعن ذلك يقول ابن سنان:

"**وقد التزم بعض الشعراء في القوافي إعادة ما لا يلزم طلباً للزيادة في التناسب، والإغراق في التماثل**"[4] ؛

كقول[5] الحطيئة (ت نحو 45هـ):

ألاَ مَنْ لقلبٍ عارمِ النَّظَرَاتِ ... يُقطِّع طولَ الليلِ بالزفراتِ

إذا ما الثُّريّا آخِر الليلِ أعْنَقَت ... كواكِبُها كالجِزْع منحدراتِ

ومع ما قد يؤدّيه هذا التقليد المنهجيّ من دور في زيادة التناسب في النظم الشعري إلاّ فإنّ ابن سنان قد وجّه نقداً إلى مَن يُلزِم نظمه بما لا يلزمه، يقول:

"**وليس يُغْتَفَر للشاعر إذا نَظَم على هذا الفن لأجل ما ألزم نفسه ما لا يلزمه شيءٌ من عيوب القوافي؛ لأنه إنما فعل ذلك طوْعاً، واختياراً من غير إلجاء ولا إكراه، ونحن نريد الكلام الحسن على أسهل الطرق، وأقرب السُّبل، وليس بنا حاجة إلى المتكلّف المطّرح**"[6].

فالشاعر حين يَنْظم نصّاً فإنَّه يتحرَّى السّلامة اللغوية، والنحوية والدلالية والعَروضية؛ منطلقاً من مخزونه اللغوي بمفرداته وتراكيبه؛ وصولاً إلى درجةٍ مِنَ المقبولية الأدائية.

---

[1] ابن سنان، **سرّ الفصاحة**، ص 165-168.

[2] المصدر نفسه، ص 172-173.

[3] المصدر نفسه، ص 172.

[4] المصدر نفسه، ص 172.

[5] الحطيئة، أبو مُلَيْكة جرول بن أوس العبسيّ (ت نحو 45هـ)، **ديوانه**، بشرح: يوسف عيد، ط 1، بيروت: دار الجيل، 1992، ص 34.

[6] ابن سنان، المصدر نفسه، ص 173.

قد يقع – مع حرصه على تحقيق تلك السلامة – في عيوب قد تحصل في قوافي نظمه، وأنَّ أمر تجنبها يعدُّ–في تصور ابن سنان –درجة من درجات التناسب؛ ومن هذه العيوب المتجَنَّبَة:

- كون القافية كلمة تحتمل معنييَيْن إذا سُكِتَ عليها[1]؛ كقول[2] الصّاحب[3] إسماعيل بن عباد (ت 385هـ) مادحاً عضد الدولة (ت 372هـ):[4]

ضممتَ على أبناء تغلِبَ تائهاً   فتغلبُ ما كرَّ الجديدن تُغْلَبُ

فالسّكوت على كلمة (تغلب) اقتضى وَجهاً من الدَّم، أو معنى يتطيّب منه الممدوح[5] ولو أنها اتخذت مكاناً وسطاً لانخفضت درجة قبحِها[6].

- سوء الاستهلال؛ ذلك أن الابتداء في القصائد "**يحتاج إلى تحرز فيه حتى لا يُستَفتح بلفظ محتمل أو كلام يُتَطيَّر منه**"[7] ومثاله قول[8] ذي الرُّمة (ت 117هـ):

ما بالُ عَيْنِكِ منها الماء يَنْسَكِبُ   كأنّه مِنْ كُلى مفريَّة سَرَب

- الإيطاء؛ وهو أنْ تتفق القافيتان المتقاربتان في قصيدة واحدة؛ فإنْ كان معناهما مختلفاً ولفظهما واحد (المشترك اللفظي) فليس بعيب نحو لفظِ: عَيْن.

- الإقواء؛ وهو اختلاف في إعراب القوافي، "**فيكون بعضها مثلاً مرفوعاً وبعضها مجروراً**" كقول[1] النابغة الذبياني (ت نحو 18 ق هـ).

---

[1] ابن سنان، **سرّ الفصاحة**، ص 174.

[2] أبو القاسم الصاحب بن إسماعيل بن عباد (ت 385هـ/995م) **ديوانه**، تحقيق: الشيخ محمد حسن آل ياسين، ط 1، بغداد: مكتبة النهضة، 1965، ص 191.

[3] هو أبو القاسم إسماعيل بن أبي الحسن عباد بن العباس الطالقاني نسبة إلى طالقان قزوين (ت 385هـ/995)، كان نادرة الدهر وأعجوبة العصر في فضائله ومكارمه وكرمه، وهو أول ابن من لُقّب بالصاحب من الوزراء؛ لأنه كان يصحب أبا الفضل ابن العميد محمد بن الحسين (ت 360هـ/970م) انظر: ابن خَلّكان، **وفيات الأعيان**، 228/1–233.

[4] هو أبو شجاع فنّا خسرو بن حسن بن بويه الدَيْلمي الملقب بعضد الدولة (372هـ/982م) صاحب العراق، وهو أول من خُطِب له على المنابر بعد الخليفة، وأول من لقب في الإسلام (شاهنشاه) كان شديد الهيبة، عالماً بالعربية ناظماً للشعر توفي ببغداد، ودفن في النجف، انظر: ابن خَلّكان، **وفيات الأعيان**، 50/4–55.

[5] ابن سنان، المصدر نفسه، ص 174.

[6] المصدر نفسه، ص 175.

[7] المصدر نفسه، ص 175، وانظر: ص 175–177.

[8] غيلان بن عقبة العدوي الملقب بذي الرُّمة (ت 117هـ/735م) **ديوانه** بشرح الإمام أبي نصر أحمد بن حاتم الباهلي (ت 231هـ/845م) صاحب الأصمعي (ت 216هـ/831م) برواية الإمام أبي العباس ثعلب (ت 291هـ/903م)، حققه وقدّم له وعلق عليه: عبد القدوس أبو صالح، ط 2، بيروت: مؤسسة الإيمان، 1982، 9/1.

مِنْ آل ميّةَ رائـــحٌ أو مغتدِ   عجلانَ ذا زادٍ وغير مزوّدِ

زَعَمَ البوارحُ أنَّ رحلتنا غداً   وبذاك خبّرنا الغراب الأسود

- السّناد[2]؛ وهو اختلاف في الحركات قبل حرف الرّوي:

كقول[3] عدي بن زيد العبادي (ت نحو 35هـ):

ففاجأها وقد جمعت جموعاً   على أبوابِ حِصْنِ مُصْلِتينا

فقدَّت الأديم لراهشيه   وألفى قولها كذِبا ومينا

"**فالميم من-مَيْنا-مفتوحة؛ والتاء من-مصْلتينا-مكسورة**"[4].

- **التضمين**؛ وهو " **أنْ يتمَّ البيت، ولا تتم الكلمة التي منها القافية حتى يكـــون تَمامُهـــا فـــي البيت الثاني**"[5]؛ بمعنى " **ألا تستقل الكلمة التي هي القافية بالمعنى حتى تكـــون موصـــولة بما في أول البيت الثاني** "[6]؛ كقول[7] النابغة الذبياني (ت نحو 18هـ):

وهم وردوا الجِفارَ على تميم   وهم أصحاب يومِ عُكاظَ إني:

شهدتُ لهم مواطنَ صادقاتٍ   أتيْتهم بنُصْح الود مِني

- كون "**قافية المصراع الأول من البيت الأول على رويٍّ ينبيء أنَّ قافية آخر البيت بحـــسبه فيأتي بخلافه**"[8]؛ كقول[9] عمرو بن شَأس[10] (ت نحو 20هـ) :

تذكَّرت ليلى لات حين ادّكارها   وقد حُنيَ الأضلاع ضل بتضْلالِ

---

[1] النابغة الذبياني، زياد بن معاوية (ت نحو 18ق هـ/604م)، **ديوانه**، جمعه وشرحه وكمّله وعلق عليه: محمد الطاهر بن عاشور، تونس: الشركة التونسية للتوزيع، 1976، ص92-93، وروايته فيه: (الغُداف).

[2] ابن سنان، **سرّ الفصاحة**، ص 178.

[3] العبادي، عدي بن زيد (ت نحو 35 ق.هـ/587م) **ديوانه**، حققه وجمعه: محمد جبار المعيبد، بغداد، شـــركة دار الجمهورية للنشر، مطبوعـــات وزارة الثقافـــة والإرشـــاد، 1965، ص 182-183 وروايتـــه فيـــه: (وقدّمت).. والراهشان: عرقان في الذراعين، انظر: ابن منظور، **لسان العرب**، 307/6 (مادة ر هـ ش).

[4] ابن سنان، المصدر نفسه، ص 178.

[5] المصدر نفسه، ص 178.

[6] المصدر نفسه، ص 179.

[7] النابغة الذبياني، **ديوانه**، ص 123-124.

[8] المصدر نفسه، ص 179.

[9] الأسدي، عمرو ابن شأس (ت نحو 20 هـ/602م) **شعره**، جمعه وحققه يحيى الجبوري، النجف الأشـــرف: مطبعة الآداب، 1976، ص97.

[10] أبو عرار عمرو بن شأس بن أبي بلى واسمه عبيـــد بـــن ثعلبـــة بـــن وبـــرة بـــن مالـــك بـــن الحـــارث (ت نحو 20هـ/602م) شاعر كثير الشعر، مقدّم، أسلم في صدر الإسلام، انظـــر: ابـــن قتيبـــة، **الـــشعر والشعراء**، 1/ 422-433.

يقول ابن سنان (ت نحو 466هـ) مُعَلِّقا:

"**فلما قال: ادّكارها، أَوْهِمَ أنَّ الرَّوِيَّ حرف الراء .. ثُمَّ جاء بالقافية على اللام**"[1].

واصل ابن سنان عرض مفهوم التصريع مُعَرِّفاً وممثّلاً ومناقشاً[2]

2.**الترصيع:**

وهو: "**أنْ يعتمد تصيير مقاطع الأجزاء في البيت المنظوم، أو الفَصْل من الكلام المنثور مسجوعة**"؛[3] "**ولا يَحْسُن إذا تكرّر وتوالى؛ لأنّه يدل على التكلّف وشدّة التصنّع؛ وإنما يحسن إذا وَقع قليلاً غير نافر**"[4]. ومثاله قول[5] الخنساء (ت 24هـ):

حامي الحقيقة محمود الخليقة	**مَهْديُّ الطريقة نفّاعٌ وضرّارُ**
جوّاب قاصية جزّاز ناصيـــة	**عقـــــاد ألوية للخيل جـــرّارُ**

3. **توازي الألفاظ**[6] (ترتيبها)؛ وفقاً لمبدأ المرجعية بمعناه العام؛ "**ليكون ما يرجع إلـــى المقـــدّم مقدّماً وإلى المؤخّر مؤخّراً**"[7].

ومثاله قول[8] الشريف الرَّضيّ:

قلبي وطَرْفي منكَ: هذا في حِمَى	**قيْظٍ، وهذا في رياض ربيع**

يقول ابن سنان معلّقاً:

"**لما قدَّم – قلبي – وَجَبَ أنْ يقدّم وصفه بأنّه في حِمى قيظ، فلو كـــان قـــال: (طرفـــي وقلبي منك) لم يَحْسُن في الترتيب أنْ يؤخِّر قوله: (في رياض ربيع) والطرف مقدّم**"[9].

4. **توازي الأبيات عَروضيا**؛ وهو تناسب في المقدار، محفوظ بالوزن الذي يحافظ علـــى اتّـــزان مقدار الأبيات؛[1] "**فإن زاحَفَ [شاعر] بعض الأبيات، أو جَعَل الشّعر كله مزاحِفاً حتى مال إلـــى**

---

[1] في: **سر الفصاحة**، ص 179.

[2] انظر: ابن سنان، **سر الفصاحة**، ص 179-182.

[3] المصدر نفسه، ص 182.

[4] المصدر نفسه، ص 182.

[5] الخنساء، تماضر بنت عمرو ابن الحارث السلمية (ت24هـ/644م) **ديوانها**، بشرح ثعلب أبي العباس أحمد بن يحيى (ت291هـ/903م)، حققه: أنور أبو سويلم، ط1، عمان: دار عمار، 1988، ص392.

[6] ابن سنان، المصدر نفسه، ص 183.

[7] المصدر نفسه، ص 183.

[8] الشريف الرضي، **ديوانه**، 654/1.

[9] في: **سر الفصاحة**، ص 183.

الانكسار، وخَرَج من باب الشّعر في الذّوق كان قبيحاً ناقص الطَّلاوة"[2] كقصيدة[3] عبيد بن الأبرص (ت نحو 25ق هـ)؛ التي مَطْلَعُها:

أقفرَ مِنْ أهلِهِ مَلْحُوبُ   فالقُطَبِيَّات فالذَّنُوبُ

5. **الجناس** وهو " **أنْ يكون بعض الألفاظ مشتقاً من بعض إنْ كان معناهما واحداً، أو بمنزلة المّشتق إنْ كان معناهما مختلفاً، أو تتوافق صيغتا اللفظتين مع اختلاف المعنى**"[4]، وعلامة استحسانه في نظْمٍ القلة، وألاّ يكون متكلّفاً، أو مقصوداً في نفسه، وله اعتماد ملحوظ في أشعار العرب قديمها ومحدثها[5]، ومثاله قول[6] امرئ القيس:

لقد طمَحَ الطَّمَّاحُ مِنْ بعْدِ أرضِهِ   ليُلبِسَني من دائه ما تلبَّسا

وقد تداوله بلاغيون بمصطلحات مغايرة[7]، وصنّفوه في طبقات[8].

"ب" **طريق المعنى، وله شكلان**[9]:

الأول: أن يكون معنى اللفظتين متقارباً.

الآخر: أن يكون أحد المَعْنَيين مضاداً للآخر، أو قريباً من المضاد، واستناداً إلى درجة التضاد فإنه يتشكّل في تصانيف:

أ . **الطّباق:** وفيه يقع التضاد بين لفظين[10]؛ كقول[11] أبي الطيّب المتنبي:

أزُورهم وسوادُ الليلِ يشفَعُ لي   وَأنْثني وبياضُ الصّبْح يُغْري بي

---

[1] ابن سنان، المصدر نفسه، ص 184.

[2] ابن سنان، **سر الفصاحة**، ص 184.

[3] ابن الأبرص، عبيد ، **ديوانه**، تحقيق وشرح: حسين نصار، ط1، مصر: شركة مكتبة مصفى الباب الحلبي، 1957، ص10.

[4] ابن سنان، المصدر نفسه، ص 185.

[5] انظر: المصدر نفسه، ص 185، 188.

[6] امرؤ القيس بن حُجْر بن عمرو الكندي (ت نحو 80 ق.هـ/ نحو 542م)، **ديوانه** بشرح أبي سعيد السُكّري (ت 275هـ/ 888م)، دراسة وتحقيق: أنور عليان أبو سويلم ومحمد علي الشوابكة، ط1، العين: مركز زايد للتراث والتاريخ، 2000، 552/2؛ وللتزود بأمثلة إضافية يعاد النظر في كتاب سر الفصاحة، ص 185-190.

[7] انظر: ابن سنان، المصدر نفسه، ص 186-187، 190.

[8] انظر: المصدر نفسه، ص 190.

[9] انظر: المصدر نفسه ، ص 191.

[10] انظر: المصدر نفسه، ص 191.

[11] المتنبي، **ديوانه**، 161/1.

يقول ابن سنان معلقا[1]:

"كل لفظة من ألفاظه مقابلة بلفظة هي لها من طريق المعنى، بمنزلة الضد: فـأزورهم وأنثني، وسواد وبياض، والليل والصّبح ويشفع، ويغري، ولي وبي".

ب. **المقابلـة**؛ وهي تقابل المعاني،والتوفيق بين بعضها وبعض حتى تأتي في الموافق بما يوافق، وفي المخالف بما يخالف على الصّحة[2]، ومثاله[3] بيت المتنبي إذا قوبِلَ صَدْرُه بعَجْزِه:

أزُورهم وسوادُ الليل يشفعُ لي   وأنثني وبياض الصّبح يغري بي

ج. **التبديل**[4]، و"**يجري مجرى المطابق [وفيه] يُقدَّم في الكلام جزءٌ ألفاظه منظومة نظاماً، ويتلى بآخر يجعل فيه ما كان مقدّماً في الأول موخراً في الثاني، وما كان مؤخراً مقدَّماً**"[5]، ومثاله قول[6] عمرو بن عبيد[7] (ت نحو 144هـ) في بعض دعائه:

"اللهم أغنني بالفقر إليك، ولا تفقرني بالاستغناء عنك".

د. **المخالف**؛ ويقرب من التضاد[8]، كقول[9] أبي تمام:

تردّى ثياب الموت حُمراً فما أتى   لها الليل إلا وهي من سندس خُضْرُ

هـ. **الإيجاب والسّلب**[10]؛ وعرّقه ابن سنان بالتمثيل شعراً، نحو قول[11] البحتري:

تُقَيَّضُ لي، مِنْ حَيْث لا أعلم النَّوى   ويَسْري إليَّ الشَّوْقُ من حيث أعلمُ

---

[1] ابن سنان، **سر الفصاحة**، ص 192.

[2] انظر: **سر الفصاحة**، ص 191.

[3] المتنبي، **ديوانه**، 161/1.

[4] ويعود مضمون هذا المصطلح إلى قدامة بن جعفر (ت 337هـ/948م) في كتابه (جواهر الألفاظ)، تحقيق: محمد محيي الدين عبد الحميد، ط 1، بيروت: دار الكتب المصرية، 1985، ص 4-5.

[5] ابن سنان، المصدر نفسه، ص 195.

[6] انظر: المصدر نفسه، ص 195.

[7] أبو عثمان عمرو بن عبيد بن باب التَيْمي ولاءً (ت 144هـ/684م) شيخ المعتزلة، ومن الطبقة الرابعة، اشتهر بعلمه وزهده وأخباره، له رسائل وخطب انظر: ابن خلكان، **وفيات الأعيان**، 460/3-462؛ والحسني، **طبقات المعتزلة**، ص 35-41.

[8] انظر: ابن سنان، المصدر نفسه، ص 195.

[9] أبو تمام، **ديوانه**، 81/4.

[10] البحتري، **ديوانه**، 1928/3.

[11] المصدر نفسه، 1924/3.

المبدأ الرابع: مدى معرفة المتكلم مواطن الإيجاز والإطناب؛ وفيه يمتلك المتكلّم (المؤلّف) قدرة متباينة على استعمال ألفاظه على نَسَق ملائم لمعانيه يحدد مقدار تأليفه؛ ذلك أنّ "**من الكلام ما يَحْسُنُ فيه الاختصار والإيجاز، كأكثر المكاتبات والمخاطبات والأشعار، ومنه ما يَحْسُنُ فيه الإسهاب والإطالة كالخُطب، والكتب التي يحتاج أن يَفْهَمَها عَوامُ النّاس، وأصحاب الأذهان البعيدة، فإن الألفاظ إذا طالت فيها وترددت في إيضاح المعنى أثَّر ذلك عندهم فيه، ولو اقتصر بهم على وحي الألفاظ، وموجز الكلام لم يقع لأكثرهم**"[1].

والمتأمِّل في المقتبَس يصل إلى مفهوم كلّيّ هو: (الإفهام)؛ فهي تتشكل من سلسلة مترابطة من العناصر الذهنية، والمادية ضمْنَ نشاط لغوي؛ فمقصد المتكلّم يوجِّه خطوات أقواله من اختيار الألفاظ ودرجة ملاءمتها لمعانيها؛ إلى نوعية المتلقي، ومدى قدرته على استيعاب مضامين النّص المرسَل إليه، ومن ثَمَّ مدى تحقق الإفهام.

ولعلَّ تباين هذه الخطوات في قدرتها على الإفهام يفسِّر وصف القدماء لعبارة دون سواه بالبليغة؛ وتعيينَهم لكلِّ مقامٍ مقالاً؛ وفقاً لطبقات المتلقي، والظروف المصاحبة للحدث اللغوي التي تؤثر فيه سلْباً أو ايجاباً؛ فلو أنَّ خطاباً أُلْقِيَ في مقام "**يكثرُ فيه لَغَط النّاس وصَخَبُهم، فيحتاج إلى تكرار الألفاظ؛ ليكون ما يفوت سماعَه قد استُدْرِك بما هو في معناه**"[2]. فيسير النّص المؤلَّف ضمن نَسَقٍ لغوي خاص منظّم لمفرداته وأدواته؛ قوامه الإعادة التي تخلو من المَزِيَّة، واصطلح الناس على تسمية هذه الإعادة بالإطالة (الإسهاب)، وعن ذلك يقول ابن سنان مفسّراً الميل إلى الإطالة في مواقف كلامية:

> "**إن كانوا [أي الناس] يريدون بالإطالة تكرر المعاني، والألفاظ الدالة عليها، وخروجها في معاريض مختلفة، ووجوه متباينة ..، فإن تلك الإعادة لا تؤثر فيها حسنا ولا قبحا، وإن كانوا يريدون أنّ المعنى الذي يمكن أن يُعبِّر عنه بألفاظ يسيرة موجزة قد يحسن أن يعبر عنه بألفاظ طويلة؛ ليكون ذلك داعياً إلى فَهْم العامي والبليد له، وتكون الإطالة في هذا الموضع خاصة أصح وأحمد**"[3].

فالموجب للإطالة أساس إبلاغي تواصلي يتعلّق بدرجة استيعاب المتلقي لنص، وتَفاعله معه في ضوْء الظروف المصاحبة للحدث اللغوي.

---

[1] ابن سنان، **سر الفصاحة**، ص 197.
[2] المصدر نفسه، ص 197.
[3] المصدر نفسه، ص 197.

والمؤمَّل من استعمال الإطالة في نص أن يدلَّ لفظه على معناه دلالة ظاهرة غير مستغلقة؛ وبهذا التوازن بين اللفظ والمعنى يَحْسُن الإيجاز أيضاً[1]. فإنْ خفيتْ دلالة نص على بعيد الذهن، ومن لا يسبق خاطره إلى تصوّر المعنى قُدِّم الإسهاب على الإيجاز؛ تحقيقاً لفَهْم أفْضَل، فيه قد يلجأ المتكلّم إلى اختيار ألفاظ عاميّة مُبْتَذَلة متعللاً بإفهام العامة[2].

وعلى التقابل فإنَّ المتلقي الذي يتمتَّع بقدْرٍ من سرعة البديهة، وحُضُور الخاطر يكون على عِلْم ظاهر بدلالة النّص الموجَز إيجازاً غير مخلّ قد يُكْتَفَى فيه بوحي الألفاظ[3]. فالغاية توصل إلى الوسيلة، فمقصد الخطاب، ونوعية المتلقي يوجبان على المتكلم تخيّر وسيلة خطاب مناسبة؛ لإيصال رسالته الكلامية بدقة إلى المتلقي، مما يُلزمه أن يتحرّى الفائدة والبيان في وسيلة تأليفه اللغوي؛ ليزداد التركيب حسناً[4].

ويستأنف ابن سنان بناء تصوره لثنائية الإيجاز والإطناب بتقديم تعريف لطرفيْها؛ أما الإيجاز المحمود "**فهو إيضاح[5] المعنى بأقل ما يمكن من اللفظ**"؛[6] كقوله تعالى:

﴿**وَلَكُمْ فِي الْقِصَاصِ حَيَاةٌ**﴾ [القرآن الكريم، سورة البقرة، 179]

يقول ابن سنان معلّقا وموضّحاً هذا النظم القرآني:

"**لأنّ هذه الألفاظ على إيجازها قد عُبِّر بها عن معنى كثير؛ وذلك أنّ المراد بها أنَّ الإنسان إذا عُلم أنه متى قَتَلَ قُتِلَ كان ذلك داعياً له قوياً إلى ألاَّ يقدمَ على القتل، فارتفع بالقتل الذي هو قصاص كثير من قتل الناس بعضهم لبعض، فكان ارتفاع القتل حياة لهم**"[7].

ثُمّ يُوضِّحَ مفهوم الإيجاز في الكلام؛ ذلك "**أنَّ الألفاظ غير مقصودة في أنفسها، وإنّما المقصود هو المعاني والأغراض التي احتيج إلى العبارة عنها بالكلام، فصار اللفظ بمنزلة الطّريق إلى المعاني التي هي مقصودة، وإذا كان طريقان يوصل كل واحد منهما إلى المقصود على سواء في السّهولة أي أنّ أحدهما أخصر وأقرب مِنَ الآخر، فلا بدَّ أنْ يكون المحمود منهما هو**

---

[1] انظر: ابن سنان، **سر الفصاحة**، ص 197.

[2] انظر: المصدر نفسه، ص 198.

[3] انظر: المصدر نفسه، ص 197.

[4] انظر: المصدر نفسه، ص 201، 205.

[5] احتراز من كون العبارة على إيجازها غير موضّحة للمعنى؛ انظر: المصدر نفسه، ص 201.

[6] المصدر نفسه، ص 201.

[7] ابن سنان، المصدر نفسه، ص 199−200، وقد أورد أمثلة إضافية تمثّل الإيجاز غير المخلّ، وذلك في الصفحات: 200، 203−207.

أخصرهما وأقربهما سلوكاً إلى المقصد، فإن تقارب اللفظان في الإيجاز، وكان أحــدهما أشــد إيضاحاً للمعنى كان بمنزلة تساوي الطريقيْن في القرب وزيادة أحدهما بالسهولة"[1].

وأما الإطناب فوافق الرماني في تعريفه بأنه: "**الكلام الكثير الذي يستفاد منــه إيــضاح ذلك المعنى وتفصيله**"[2].

وعلة الموافقة أنَّ الرماني "**يذهب إلى حسن الإطناب الذي هو عنده طول الكلام في فائدة وبيان، وإخراج للمعنى في معاريض مختلفة وتفصيل له ليتحققه السامع ويستقر عنده فهمه**"[3].

فالعلاقة بين اللفظ والمعنى متوازية؛ وصولاً إلى مزية النّص، وتنظيم علاقتهما في أقسام ثلاث؛ وفقاً لنوع الخطاب والمتلقي [4]:

1. **التذييل**؛ وفيه يكون اللفظ زائداً على المعنى وفاضلاً عنه، فهــو وســيلة إيــضاحية تــصلح للمواقف الجامعة الموجّهة لعامة النّاس، ومَنْ لا يَسْبُق ذهنه إلى تصوّر المعاني[5]؛ فنوعيــة المخاطب توجّه المؤلّف (منشئ الخطاب) نحو تخيّر الألفاظ والمعاني والأسلوب.

وقد تتعدد مصطلحات تتقارب حيناً، وتتفارق حيناً أخرى في دلالتها على مفهوم، فعندئــذ تجب الإبانة عن فروقٍ بينها؛ وتتجلى هذه العلاقة الضدّية في مفهوم الإطناب (الإسهاب) إذ قــد يشاركه في التّعبير عن دلالته مصطلحان هما:

- **التَّطويل:** وفيه يعبّر عن معنى بألفاظٍ كثيرة يقوم كلٌّ واحد منها مقام الآخر[6]، **ومثاله** ما حكاه ابن سنان عن كاتب متأخر يَصِف شجاعة رَجُــلٍ: هــو "**المــشهور بالفروســية والرُّجْلة والشجاعة والنجدة، وله السِّنّ والحنكة والتجارب والدُّربة**"[7]

ويردف ابن سنان معلّقاً:

"**فهذا كلُّه تطويل بإيراد ألفاظ تدلّ على معنى واحد ...، فأنت إنْ شئت حــذفْت الرُّجْلــة، وإنْ شئت حَذَفتَ النَّجدة، وإنْ حذفتهما معاً بَقِيَ الكلام بحالِه**"[8].

---

[1] ابن سنان، **سرّ الفصاحة**، ص 204–205.
[2] المصدر نفسه، ص 201.
[3] المصدر نفسه، ص 201.
[4] المصدر نفسه، ص 198.
[5] المصدر نفسه، ص 198.
[6] انظر: المصدر نفسه، ص 210.
[7] المصدر نفسه، ص 209.
[8] المصدر نفسه، ص 209–210.

- **الحشو:** هو أن يُزاد في تأليفٍ لفظٌ، أو أكثر إصلاحاً للوزن، أو سَعْياً لتناسب القوافي وحرف الرَّويّ إنْ كان التأليف نَظْماً، وقَصْداً للسَّجع، وتأليفِ الفواصل إنْ كان نَثْراً دُونَ إفادته–غالباً[1]–معنى إضافياً[2]؛ وما يميِّزه عَنْ التطويل أنَّه لو حُذِف من تَأليفه لبَقِيَ التأليفُ مُستقيماً[3] وممّا مُثِّل به إصلاحاً للوزن قولُ[4] المتنبي:

وتحتقِرُ الدنيا احتقار مجرِّب   يرى كلَّ ما فيها – وحاشاك– فانيا

"لأن (حاشاك) ها هنا لفظة لم تدخل إلاّ لكمال الوزن ... وقد أفادت مع إصلاح الوزن دعاء حَسَناً للممدوح في موضعه"[5].

2. **الإشارة؛** و"**تصلح لمخاطبة الخلفاء والملوك ومَنْ يقتضي حُسْن الأدب عنده التخفيف في خطابه، وتجنّب الإطالة فيما يُتكلف سَماعُه**"[6].

3. **المساواة،** وهي منزلة بين المنزلتين فيها يكون المعنى مساوياً للفظ، أو زائداً عليه؛ أي أن يَخلص اللفظ القليل إلى معنى كثير، ويدلّ عليه دلالة واضحة ظاهرة "**لا أنْ تكون الألفاظ لفرط إيجازها قد ألبَسَت المعنى وأغمضته حتى يحتاج في استنباطه إلى طَرَفٍ من التأمُّل ودقيق الفكر**".[7]

ومنتهى ابن سنان في ايضاح علاقة الإفهام بين اللفظ ومعناه ضوابط هي:[8]

- مدى تمام المعنى، أو نقصانه.
- مدى ثبات المعنى، أو تغيّره بعد الزيادة.
- مدى تقلُّد اللفظ الزائد فائدة (تميُّزاً)، أو انعدامها.
- مدى التوازن الحاصِل بين اللفظ والمعنى.

---

[1] احتراز مما قد تتحصّل عنه فائدة.

[2] انظر: ابن سنان، **سر الفصاحة**، ص 139.

[3] انظر: المصدر نفسه، ص 210.

[4] المتنبي، **ديوانه**، 290/4.

[5] ابن سنان، المصدر نفسه، ص 140.

[6] المصدر نفسه، ص 198.

[7] المصدر نفسه، ص 198.

[8] انظر: المصدر نفسه، ص 210–211.

وتأسيساً إلى هذه الضوابط تتضح الحدود بين التطويل، والحشو، والمساواة، والإيجاز، والإخلال[1]، وفق مقدار قربها، أو بعدها من الضابط.

المبدأ الخامس: مدى وضوح كلام (تركيب): ويتأسسُ إلى فكرة مضمونها أنّ الكلام غير مقصود في نفسه، بل هو الكلام الذي يعتمد الدلالة وجهاً من وجوه الإبانة تتطلب من المعبّر إيضاح اللفظ ما أمكنه، ليكون المتلقي قادراً بدرجات على استيعاب الكلام[2].

وعليه فالكلام الواضح–شعراً كان أم نثراً–يُفهم معناه دون عميق فِكْرٍ أو تأمّل؛ فإن غَمُضَ كلام تعذّر على المتلقي فهمه لأسباب تتعلق باللفظ منفرداً، أو مؤتلفاً في تركيب، وبالمعنى.

أولا: ما يتعلق باللفظ منفرداً[3]

– كوْن اللفظ غريباً غير مألوف لدى متكلميه في فترة زمنية معيَّنة.

– كون اللفظ من الأسماء المشتركة في اللغة[4]، كالصدى الذي هو العطش والطائر والصوت الحادث في بعض الأجسام، فإنْ كان في اللفظ دليل على المقصود حَسُن[5].

ثانيا: ما يتعلق باللفظ مؤتلفاً[6]

- فرط الإيجاز، ويتمثل في صياغة بعض قواعد العلوم الأساسية، كالطّب والصيدلة، وهذا يتناسب مع طبيعة هذه العلوم[7].
- إغلاق النّظم[8]، كأبيات المعاني من شعر للمتنبي منها قوله[9]:

بضربٍ أتَى الهَّامَاتِ والنَّصْرُ غَائِبٌ وصار إلى اللَّبَّاتِ، والنّصرُ قادم

---

[1] انظر: ابن سنان، **سر الفصاحة**، ص 211.
[2] انظر: المصدر نفسه، ص 211.
[3] انظر: المصدر نفسه، ص 212.
[4] انظر: المصدر نفسه، ص 212.
[5] انظر: ابن منظور، **لسان العرب**، 453/11.
[6] انظر: ابن سنان، المصدر نفسه، ص 213.
[7] انظر: المصدر نفسه، ص 213.
[8] انظر: المصدر نفسه، ص 212.
[9] المتنبي، **ديوانه**، ص 388/3.

ومردَّ الاستغلاق المعنوي–فيما يرى الباحث–أمران:

❖ إعادة توزيع ظواهر أسلوبية كالتقديم والتأخير توزيعاً قد يفضي إلـــى تعقيـــد معنـــوي، كقول[1] الفرزدق (ت 110هـ):

وما مثله في النَّاس إلا مملّكا أبو أمِّه حيٌّ أبوه يقارُبه

❖ طبيعة العلم المعرفية قد تفرض صياغة خاصة قد تُستغلق على متلقٍ دون آخر.

ثالثا: ما يتعلق بالمعنى:

- كون اللفظ دقيقا في نفسه، واضح الدلالة، قادراً على نَقْل دلالته إلى المتلقي نقـــلاً ميـــسَّراً لا يؤثر في المستوى الأسلوبي للتأليف[2].

ولعلَّ اختيار دقة اللفظ شرطاً لدلالة اللفظ يعود –في نظر الباحث– إلى امتلاك لفـــظٍ –أحيانـــا– ظلالاً دلالية قد يخفى بعضها على المتلقي.

- كون التأليف لا يستند إلى مقدمات معرفية يتأسس عليها، إذْ يحتاج المتلقي إلى "**إحكام الأصل قبل أنْ يقصَدَ إلى فهْم الفرْع**"[3]؛ وصولاً لفهْم مترابط.

المعاني مفردة: منتهى حقيقة الفصاحة:

"**اللفظ والمعنى**" متلازمة ذات نفوذ معرفي تُعين في إيضاح العلاقة القائمة بين منطلقات عِلْمٍ؛ سَعْياً إلى مقاربة علمية قد ترتقي إلى مستوى النظرية؛ وتأسيساً إليه يـــستأنف ابـــن ســـنان تحرّيه عن حقيقة الفصاحة لافتاً النّظر إلى دور المعاني المفردة في تحقيـــق معنـــى الفـــصاحة؛ ومقرراً أنّ صلة المعاني بعلم المنطق تستوجِب صعوبة في حصر المعاني بقـــوانين تـــستوعب أقسامها وفنونها[4]؛ إلا أنَّ صناعة تأليف الكلام: شِعْره ونثره تحتاج إلى مُحْتَكَم منطقـــيّ يكـــشف مدى تمتّع معانٍ مختارة في كلام بالدقة، ويعتمد ائتلافاً ثنائياً من أحكام نقديّـــة منهـــا: (الـــصّحة والفساد) و(التمام والنقصان)[5]، وعياراً تأصيليّاً بأبعاد ثلاثة [6]:

- **العقل**، ويختار معنى وينظّم علاقته بغيره من المعاني، ويَحْرِص على مطابقته للمقام.

---

[1] سبق ذكره في ص 46.
[2] ابن سنان، **سر الفصاحة**، ص 212.
[3] المصدر نفسه، ص 212.
[4] المصدر نفسه، ص 223.
[5] انظر: المصدر نفسه، ص 223.
[6] انظر: المصدر نفسه، ص 224.

- **العِلْم** بحدود المعنى وما قد يطرحه مِن معانٍ إضافية في النّص.
- **صفاء الذهن**؛ إذ يسهم في انتخاب المعاني التي تتوافق ومَقْصَد النّص.

ثُمَّ معرفة بتمثلات المعنى في الوجود؛ إذ يتمثّل في[1]:

أ . أنفسِها.

ب. أفهام المتصورين لها.

جـ. الألفاظ التي تدل عليها (التمثّل الملفوظ).

د. الخطّ الذي هو أشكال تلك الألفاظ المعبّر بها عنه (المتمثّل المكتوب).

ثم ائتلافها مع ألفاظها في شعر أو نثر، وتعيُّنها –أي المعاني– بأوصافٍ يحدد قيمتها[2]، هي:

أولا: الصحة ويكون في:

- **التقسيم:** بأن تستقيم الأقسام المذكورة، وتتطابق في تأليف مع معناها دون خَلَلٍ، أو تكـرار، أو تداخل[3] كقول[4] نصيب[5] (ت 108هـ):

فقال فريقُ القومِ لا، وفريقهم نَعم، وفريق قال: ويحكَ ما ندري

فإن وقع خَلَلٌ بينهما فَسُدَ التقسيم كقول[6] جرير:

صارت حُنَيفةُ أثلاثاً: فثلثهُمُ من العبيدِ، وثُلُث مِن مَوَاليها

فالشَّاعر قد أخَلّ في التقسيم[7].

- **تجنّب الاستحالة، والتَّناقض[8]:**

"وذلك أنْ يُجْمَع بين المتقابلين من جهة واحدة، والتَّقابل يكون على أربع جهات:

---

[1] انظر: ابن سنان، **سر الفصاحة**، ص 224.

[2] انظر: المصدر نفسه، ص 224.

[3] انظر: المصدر نفسه، ص 224.

[4] أبو مُحْجن نُصَيْب بن رباح، (ت 108هـ/726م) **مجموع شعره**، جمع وتقديم: داود سلوم، بغـداد: مطبعـة الإرشاد، 1967، ص 94.

[5] هو أبو محجن نصيب بن رباح (ت 108هـ/726م) كان عبداً أسود لرجل من أهل وادي القُرى، فكاتب على نفسه انظر: ابن قتيبة، **الشعر والشعراء**، 1/417-419.

[6] جرير، **ديوانه**، ص 458 .

[7] انظر: جرير، المصدر نفسه، ص 227.

[8] انظر: المصدر نفسه، ص 227.

إمّا عن طريق المضاف: وهو الشيء الذي يقال بالقياس إلى غيره مثل .. الأب [بالقياس] إلى ابنه .. وإمّا على طريق التضاد مثل الأبيض والأسود .. وإمّا على طريق العَدَم والقِنْية، كالأعمى والبصير .. وإما على طريق النّفي والإثبات مثل أنْ يقال: زيد جالس ليس بجالس، فإذا وَرَدَ في الكلام جَمْع بين متقابلين من جهة واحدة فهو عَيْب في المعنى".[1]

فابن سنان يستند في إيضاحه إلى مناحٍ منهجية مستمدة مِن عِلمِ المنطق ذكرها قد يُلزِم البحث ما لا يلزم. ويزداد الأمر تجلّيَة بتقديمه: بياناً فيه إقرار بأنَّ وقوع تناقض في نَظْمٍ، أو نَثْر عيب في المعاني.

ثمَّ تسمّحاً قد يقع في الشّعر "**بأن يكون في البيت شيء من وجه، وفي بيت آخر ما ينقُضُه، حتى يُذَمَّ في بيت شيء من وجه، ويُمْدح في بيت آخر من ذلك الوجه بعينه، وإنما أجازوا هذا؛ لأنّهم اعتقدوا أنّ كل بيتٍ قائمٍ بنفسه، فجرى البيتان مجرى قصيدتين، فكما جاز للشاعر أن يناقض في قصيدتين .. جاز له أنْ يناقض في بيتين**"[2]؛ ولا يمنع تعلّق المعنى واتصاله بين بيتين متواليين حصول تناقض في معنييهما[3].

ومثال المناقض في الشّعر قول[4] عبد الرحمن بن عبد الله القسّ (ت 120هـ)[5]:

أرى هجرها والقتلَ مثليْنِ فاقصُروا   مَلامَكُم، فالقتل أعْفى وأيسرُ

ثمَّ فرقاً بين المستحيل والممتنع، فالمستحيل هو: "**الذي لا يمكن وجوده ولا تصوره في الوَهْم مثل: كون الشيء أسودَ أبيضَ، وطالعاً نازلاً**"[6] أي: اجتماع الشيء، ونقيضه في وقت واحد في مكان واحد.

والممتنع هو: "**الذي يمكن تصوّره في الوهم، وإنْ كان لا يمكن وجوده، مثل أن يتصوّر تركيب بعض أعضاء الحيوان من نوع في نوع آخر منه، كما يتصور يد أسد في جسم إنسان، فإنَّ هذا وإنْ كان لا يمكن وجوده فإنَّ تصوره في الوهم [الخيال] ممكن**"[7].

---

[1] ابن سنان، **سر الفصاحة**، ص 227-228.
[2] المصدر نفسه، ص 228.
[3] انظر: المصدر نفسه، ص 228.
[4] انظر: المصدر نفسه، ص 229، وفيه أمثلة إضافية انظر: الصفحات: ص 230-234.
[5] أبو عمار عبد الرحمن بن عبد الله المكّي (ت 120هـ/737م)، شاعر مخضرم، انظر: الذهبي، شمس الدين محمد بن أحمد بن عثمان (748هـ/1347م) **المشتبه في الرجال: أسمائهم وأنسابهم**، تحقيق: علي محمد البيجاوي، دلهي: الدار العلمية، 1987، ص 529.
[6] ابن سنان، المصدر نفسه، ص 232.
[7] المصدر نفسه، ص 232.

ويصحُّ أنْ يَقَعَ الممتنع خلافاً للمستحيل–في نظمٍ أو نثر على وجه المبالغة[1].

- **التشبيه:** وهي مقدار المشابهة (المشاركة) بين المشبّه والمشبّه به في أكثر الصفات والمعاني الجامعة بينهما؛ فإنْ قلّت هذه المشابهة بمقدار كان التشبيه رديئاً[2].

ومثاله [3] قوله تعالى:

﴿**فَإِذَا انْشَقَّتِ السَّمَاءُ فَكَانَتْ وَرْدَةً كَالدِّهَانِ**﴾ **[**القرآن الكريم، سورة الرحمن،37]

ولعل من متطلبات هذه المشابهة أنْ يكون المشبه به "**واقعا مشاهداً معروفاً غير مستنكر؛ ليوافقَ ذلك المقصود بالتشبيه والتمثيل من الإيضاح والبيان**"[4]. فإن لم يقع المشبه به أو وقع بما لا يشاهد ولا يعرف كُرِه[5] كقول[6] علقمة بن عبدة (ت 20 ق هـ):

كأنّ إبريقَهم ظبيٌ على شَرَفٍ مفدَّمٌ بسبا الكتان ملثوم

وأُقيم الكُرْه – في تصوّر ابن سنان– إلى المعنى النحوي؛ فتعيُنُ كلمة (مفدّم) صفة للظبي يخرج التشبيه عن واقعه "**لأن الظبي لا يكون مفدّماً بسبائب الكتّن ملثوماً فكأنَّ التشبيه وقع بما لا يشاهد ولا يُعْرف**"[7].

وأما تشبيه طَلْع الزّقوم برؤوس الشياطين غير المشاهدة في قوله تعالى:

﴿**إِنَّهَا شَجَرَةٌ تَخْرُجُ فِي أَصْلِ الْجَحِيمِ طَلْعُهَا كَأَنَّهُ رُءُوسُ الشَّيَاطِينِ**﴾

[القرآن الكريم ، سورة الصافات ، 64–65]

فيشتركان في عدم المشاهدة إلا أنّ ما قد استقر في نفوس الناس من قُبْح الشَّياطين صيَّرها بمنزلة المشاهد[8].

---

[1] انظر: ابن سنان، **سر الفصاحة**، ص 232.

[2] انظر: المصدر نفسه، ص 234.

[3] انظر: المصدر نفسه، الصفحات 235–240؛ ففيها استزادة تمثيلية.

[4] المصدر نفسه، ص 241.

[5] المصدر نفسه، ص 241.

[6] علقمة بن عبدة بن ناشرة التميمي الملقب بالفحل (ت 20ق هـ/602م) **ديوانه**: بشرح أبي الحجاج يوسف بن سليمان بن عيسى المعروف بالأعلم الشنتمري (ت 476هـ/1083م) حققه: لطفي الصقال ودريَّة الخطيب، راجعه؛ فخر الدين قباوة، ط 1، حلب: دار الكتاب العربي، 1969، ص 70.

[7] ابن سنان، المصدر نفسه، ص 241.

[8] انظر: المصدر نفسه، ص 242.

○ **نصحَّة الأوصاف في الأغراض:**

وهو تخصيص أوصاف تَتَوافَق مع أغراضها كأن يميل شاعر إلى تخصيص ألفاظ تليق بمكانة الممدوح؛ أو كاتب إلى اتفاق، واصطلاح في خطابٍ يتبايَن بتباين مَعَ مكانة متلقيه "**فإنَّ للكتب السلطانية من الطريقة ما لا يستعمل في الإخوانيات، وللتوقيعات من الأساليب ما لا يُحْسِن في التقاليد**"[(1)]، ثم بتغيّر الأزمنة والدول "**فإنَّ العادة القديمة قد هُجِرت ورفِضت، واستجَدَّ النّاس عادة بعد عادة .. لكنّ أصول الأغراض في الأوصاف والمعاني مما لا يتبدل ولا يتغيّر**"[(2)].

وقد يَخْرُج أديبٌ في خطاب عن مقاييسه الفنية، فيعابُ كما عِيبَ المتنبي في قوله[(3)]:

ليتَ أنّا إذا ارتحلتَ لك الخيـ ـلُ وأنّا إذا نَزَلتَ الخيامُ

○ **صحة المقابلة في المعاني**: "**وهو أن يَضَعَ مؤلفُ الكلام معاني يريد التوفيق بين بعضها وبعض والمخالفة، فيأتي في الموافق بما يوافق، وفي المخالف بما يخالف على الصِّحَّة والأصل في هذه المناسبة**"[(4)]؛ ومثال المقابلة الصَّحيحة قول[(5)] الطِّرمَّاح[(6)] (ت نحو 125هـ):

أسَرْنَاهُم وأنْعَمنا عَلَيْهِم وأسقينا دماءهم التُّرابا

فما صَبَروا لبأسٍ عِنْدَ حَرْبٍ ولا أدّوا لحُسْنِ يَدٍ ثَوَابا

ومثال[(7)] فساد المقابلة قول[(8)] أبي عَدِي القرشيّ[(9)] (ت بعد 145هـ):

يا بن خير الأخيار من عَبْد شَمْسٍ أنت زَيْنُ الدنا وغيث الجنود

فلا تقابل بين لفظ "غيث الجنود" و "زين الدنيا" **(10)**.

---

(1) ابن سنان، **سر الفصاحة**، ص 244.

(2) المصدر نفسه، ص 244.

(3) المتنبي، **ديوانه**، 344/3.

(4) المصدر نفسه، ص 255.

(5) الطائي، أبو نفر الطرماح بن حكيم (ت نحو 125 هـ/742م) **ديوانه**، تحقيق: عزة حسن، دمشق: وزارة الثقافة والسياحة والإرشاد القومي، 1968، ص564.

(6) هو أبو نَفْر الطرمّاح بن حكيم الطائي (ت نحو 125هـ/ 742م) شاعر إسلامي فحل، كان خطيباً، ولد ونشأ في الشام، وكان صديقاً للكميت الأسدي (ت 126هـ/743م)؛ انظر: ابن قتيبة، **الشعر والشعراء**، 589/2-594.

(7) ابن سنان، المصدر نفسه، ص 256.

(8) أبو الفرج الأصفهاني، **الأغاني**، 307/11، وابن سنان، المصدر نفسه، ص 256.

(9) أبو عدي عبد الله بن عمر بن عبد الله القرشي (ت بعد 145هـ/762م)، من شعراء قريش، عاش في الدولتين الأموية والعباسية، انظر: أبو الفرج الأصفهاني، المصدر نفسه، 293/11-309.

(10) ابن سنان، المصدر نفسه، ص 256.

○ **صحة النَّسق والنَّظم:**

وهو: أن يستمرَّ أديب في ذكْر معنى ، فإنْ استأنف معنى آخر أحْسَنَ التخلّص إليه؛ متعلّقا بالمعنى الأوّل غير منقطع عنه، كخروج الشعراء من النسيب إلى المدح[1].

ومثاله قول[2] البحتري يصف روضاً:

شقائقُ يَحْمِلْنَ الندى فكأنـّه	**دموع التّصابي في خُدود الخرائد**
كأنَّ يدَ الفَتْح بنِ خَاقانٍ أرقلَت	**تليها بتلك البارقات الـرّواعد**

وفيهما خَرَجَ من الوصف إلى المدح.

فإن ابتدئ بالغرض المركزي في قصيدة شعرية "**فالأحسن أنْ يكون الابتداء دالاً على المعنى المقصود**"[3] كقول المتنبي مادحاً[4]:

غيري بِأكْثَر هذا النّاس يَنْخَدِع	**إنْ قاتَلوا جَبُنُوا، أو حدَّثُوا شَجَعُوا**

○ **صحة التفسير:**

"**وهو أنْ يذكر مؤلّف الكلام معنى يحتاج إلى تفسيره فيأتي به على الصِّحة من غير زيادة، ولا نَقْص**"[5] كقول الفرزدق[6]:

لَقدْ خُنْتَ قوْماً لوْ لَجَأتُ إليهم	**طريدَ دمٍ، أو حاملاً ثِقْل مغرمِ**
لألفيْتَ فيهم معطماً ومطاعناً	**وراءك شزراً بالوشيج المقوَّم**

فالبيت الثاني تفسير الأول، وموافق له.

ولعل هذا التوافق صادر من توازٍ موقعيّ في بنية التأليف اللغوي بوجهه المعنى، ويشهد بتوزيع متناغم بين ألفاظه. فإنْ فسَد التوازي الموقعي الحاصل في تأليق فَسَدَ التفسير (الشَّرح)؛ كقول الشاعر[7]:

فيا أيها الحيران في ظلمِ الدُّجَى	**ومن خاف أن يلْقاه بغي من العدى**
تعال إليه تلقَ من نور وجهه	**ضياء، ومن كفّيه بحراً من النَّدى**

---

[1] انظر: ابن سنان، **سر الفصاحة**، ص 250.
[2] البحتري، **ديوانه**، 1/623-624.
[3] ابن سنان، المصدر نفسه، ص 258.
[4] المتنبي، **ديوانه**، 2/221.
[5] ابن سنان، المصدر نفسه، ص 258.
[6] الفرزدق، **ديوانه**، 2/749-750.
[7] انظر: قدامة بن جعفر، **نقد الشعر**، ص 123، وابن سنان، المصدر نفسه، ص 258.

فالشَّاعر "**لما قدّم في البيت الأول الظلم، وبغي العدى كان الوجه في التَّفسير أن يأتي في البيت الثاني بما يليق به**"[(1)]؛ إلا أنَّه غَفَلَ ففسد التفسير.

ثانياً: المبالغة في المعنى

هي مجاز لغوي دلاليّ غير مُفْرِط، مُتَسَمَّح فيه لمقاصِدَ جماليَّة؛ يَشْهَدُ–أحيانا–خروجاً عن المألوف خروجاً لا إحالة فيه، أو مغالاة؛ فإن مال إليهما كان عيباً كقول[(2)] أبي نواس (ت 198هـ) مادحاً الرشيد (ت 193هـ):

وأَخَفْتَ أهل الشِّرْكِ حَتّى إنَّه   لتخافك النُّطفُ التي لم تخلَقِ

وإنما عيب لما فيه "**من الغلو، والإفراط الخارج عن الحقيقة**"[(3)].

تصور ابن سنان للمبالغة:

قابل ابن سنان بين مصطلحَيْن هما: المبالغة والغلوّ (المغالاة)، ولعلّه لم يوفَّق في مساواته؛ لما يحمله مصطلح المغالاة من دلالات سَلْبيَّة. ويَحمِدُ ابن سنان المبالغة في التأليف الشعري؛ لاعتمَاده الجواز والتسمُّح[(4)]؛ مستحسنا جريانها في مسار تقريبيّ يوظّف إحدى أدوات اللغة الدالة على مقاربة الحدث اللغويّ؛ كقول[(5)] المتنبي:

يُطمِّعُ الطيرَ فيهم طولُ أكلِهِمِ   حتَّى تكادَ على أحيائهم تقع

فالبيت تضمّن غلوا قرّبته (كاد) إلى الصِّحّة.

ثالثا: التحرُّز (الاحتراز) مما يوجب الطّعن (اللبس):

وهو: "**أنْ يَأتي [المؤلف] بكلام لو استمر عليه لكان فيه طَعْنٌ فيأتي مما يتحرَّز به من ذلك الطّعن**"[(6)] كقول[(7)] طَرَفة بن العَبْد (ت 60 ق هـ):

فسقى ديارَك غير مفسدِها   صوبُ الربيع وديمة تَهْمِي

---

(1) ابن سنان، **سر الفصاحة**، ص 258–259.

(2) أبو نواس الحسن بن هانئ (ت 198هـ/813م)، **ديوانه**، تحقيق: بدر الدين حاضري ومحمد حمّامي، ط1، بيروت: دار الشرق العربي، 1992، ص 452 .

(3) ابن سنان، المصدر نفسه، ص 260.

(4) انظر: المصدر نفسه، ص 261.

(5) المتنبي، **ديوانه**، 225/2.

(6) ابن سنان، المصدر نفسه، ص 261.

(7) طرفة ابن العبد (ت60ق.هـ/562م)، ديوانه، بشرح: الأعلم الشنتمري ويليه طائفة من الشعر المنسوب إلى طرفة، تحقيق: درية الخطيب، ولطفي الصقال، دمشق: مجمع اللغة العربية، 1975، ص 97. وابن سنان، المصدر نفسه، ص262.

"**فلو لم يقل: غيرُ مفسدِها، لَظنَّ به أنه يريد توالي المطر عليها، وفي ذلك فساد للديار ومحو لرسومها**"[1].

ولهذا الوصف تداول في القرآن الكريم، كقوله تعالى:

﴿**قُلْنَا يَا نَارُ كُونِي بَرْدًا وَسَلاماً عَلَى إِبْرَاهِيمَ**﴾ [القرآن الكريم ، سورة الأنبياء، 69]

فلو لم يُقَل: (وَسَلامًا) لتأذى إبراهيم–على نبينا وعليه الصلاة والسلام–من شدّة برودة النار.

رابعا: الاستدلال بالتمثيل:

وهو: "**أنْ يزيد في الكلام معنى يدلّ على صحَّته بذكر مثال له**"[2].

كقول[3] أبي تمام:

وإذا أراد الله نَشْــرَ فضيلـــةٍ طـُويتْ، أتاح لها لسان حسودِ

لولا اشتعال النّار فيما جاورت ما كان يُعْرف طيبُ عَرَفِ العودِ

خامسا: الاستدلال بالتعليل: [4]

كقول[5] أبي عبادة البحتري:

ولو لم تكن ساخطاً لم أكُنْ أذمُّ الزّمان، وأشْكُو الخُطُوبا

والمُلاحَظ أنَّ هاتيك الأوصاف قد مالت إلى الجانب العقلي والمنطقي، وهذا يتناسب مع الوصــف العقليّ للمعاني.

وهكذا فإن مفهوم الفصاحة – عند ابن سنان – يشكّل مدخلاً ذوقياً للناقد الأدبي؛ لاعتمــاد ابــن سنان جانب من خصائص اللغة وطريقتها في تأليف ألفاظها[6].

* * *

---

[1] ابن سنان، **سر الفصاحة**، ص 262.

[2] المصدر نفسه، ص 263.

[3] أبو تمام، **ديوانه**، 397/1.

[4] ابن سنان، المصدر نفسه، ص 265.

[5] البحتري، **ديوانه**، 152/1.

[6] انظر: عمر، إدريس (2009) **نظرية الأسلوب عند ابن سنان الخفاجي، دراسة تحليلية في النقد والبلاغــة**، عمان: دار الجناديرية، ص112.

عليّ بن خلف الكاتب: الكتابة الديوانية مَثَلٌ من الدقّة الكتابية:

اللغة أساسٌ لتشكيلِ الأداءِ اللغويّ عامةً، والإبداعيّ منه خاصةً؛لأنّ الأداء اللغويّ يتطلب انسجاماً بين البنيةِ الموضوعيّة التي يُعبّر عنْها؛ فطبيعةُ الموْضوع، ومكانته توِّجهان الكاتب إلى الملاءمة بينَ اللفظِ ومعناه. ولعلّ الرسائل الدّيوانية أكثر طلباً لذلك الانسجام من غيرها من الفنون النثريّة الأخرى؛ لأهميتها في تسيير الشؤون الداخلية، والخارجية لأي دولة، ممّا يقتضي صفاتٍ أسلوبيةً خاصةً تتناسب مع بناء النصّ، وتراعي فصاحة التأليف اللغوي[1].

طبيعة الموضوع:

فلكلّ موضوعٍ بنيته اللغوية التي تنْسجِم عناصرُها مِن: لغوية وأسلوبيةٍ، وما يتبعها من مؤثرات إضافية كالطّبع، والقصد والسّياق، والتفوّق في كتابة موضوع[2].

فالبِنية اللّغوية لرسائل المناسبات[3]-مثلا- تختلف عنها في رسائل الشُكر[4]، وهكذا فإن للرسائل الديوانيّة تقاليد فنِّية تبعاً لمقصدها[5]؛ يقول ابن خلف مبيناً خصائص المناسبات: "وأما الكتب ... النافذة في التهاني والتعازي وما يجاريها فإنها تحتمل الألفاظ الغريبة القوية الآخذة بمجامع القلوب الواقعة أحسن المواقع من النفوس، مع الإيجاز والاختصار؛ لأنها مبنية على تحسين اللفظ وتزيين النظم، وإظهار البلاغة فيها مستحسن واقعٌ في موقعه"[6].

البنية اللغوية؛ ومن أبرز عناصرها:

❖ الموقع:

يُعد الاختيار اللغوي شاهدا على بنية ذهنية تلائم بين القيم الأسلوبية في نصّ؛ لذا ينبغي على كاتب الإنشاء أنْ يطوفَ في رحابِ الألفاظِ، وتصانيفها: سهلِها، ووعرِها، ومشتقّها، ومترادفها، ومتضادِها، جَزلِها وركَيكِها؛ مفتشاً عن لفظٍ يجودُ بمعناه بعرْض احتمالات لفظيّة يَطْرَح بْعضها؛ وصولاً إلى السّلامة اللغوية، وتلمُساً لدّقة التعبير المتوخاه[7] التي تعتمد على

---

[1] انظر: جمعة، **جمالية الكلمة**، ص20.

[2] ابن خلف، علي الكاتب (عاش في القرن الخامس الهجري) **مواد البيان**، تحقيق: حسين عبد اللطيف، ليبيا: جامعة الفاتح، 1982، ص112، 130، 139، 508.

[3] انظر: المصدر نفسه، ص 114.

[4] انظر: المصدر نفسه، ص135.

[5] انظر: المصدر نفسه، ص95، 424، 492 511-570.

[6] المصدر نفسه، ص114.

[7] انظر: المصدر نفسه، ص 95-96، 107، 113، 198-199، -385- 386.

مهارات عقلية، وصرفية، ولغوية، وذوقيــة، تُراعــي البُعــد الثقــافي، والمُجتمعــي لأحــوال المخاطبين[1]، والحالة الشعورية لهم، وتبايُنهم في فَهْم دلالاتِ الكلام التي تتأثَّر بأحداث كلاميَّــة، وبمتغيرات زمنية، ومكانية؛ مراعاتها ضرورة أسلوبية تركيبية تضْمَن استعمالاً صحيحاً للكــلام، واتساقاً للنص[2]؛ فلكل معنى صيغة لفظيّة مشاكلة المخاطب، تحتمله طاقته، وتكون لائقة بقدْرِهِ، ورُتْبَتِهِ، وعَصْرِهِ، ومجتمعه، وبمنازل الأغراض التي تقع فيها المخاطبة، ضمن ســياق مــا[3]؛ يختار" **الأجلَّ من الألفاظ للأجلِّ مِنَ المخاطبينَ، والأفخم منها للأفخم من المعاني التــي تَــروم العبارة عنها**" [4].

وعلى كاتب الإنشاء أن يتوخّى أحسن ما في اللغة من ألفاظ تتنوعُ؛ لتكون قريبــة إلــى الإفهام، فيَحصلَ الوضوحَ الدلالي[5] لدى المخاطب استناداً إلى مواصفات صوتية تفرضُ انتفــاء أسلوب مناسب للحَدَث اللغويّ (الكلاميّ)، من حيث ألفاظه، ومعانيه. أما الألفاظ فتَبتعدُ عمّا كــانَ غريباً غير متعارَف، وثقيلاً في السّمع غير مقبول، وحُوشِياً، أو مبتذلاً غامضاً، خارجاً عن ألفاظ صناعة الكتابة. وتميل هذه الألفاظ إلى اختيار الأخفّ الأوْضح التي تتّصف بالإيجاز في دلالتهــا إلى مقاصدها، بمرونة[6]، وباعتماد مَبْدَأ الانتخال اللغوي دُونَ تكلف؛ يقول: "**لا ينبغي للكاتب أن يستعمل شيئاً منها [أي من الألفاظ] على سبيل استكراه، وتعسُّف، وإنما يجب أن يُستعمل منها ما جادت به قريحته من غير كدٍّ... فإنه إذا تكلَّف إيقاع هذه الأنواع في كلامه، ولم يأته عَفْــوا لم يخلُ من إفساد المعنى، وإحالته وإدخال الخلل والاضطرار إلى وضــع اللفظــة فــي غيــر موضعها**"[7]؛ وفقاً لقوانين لغويةٍ وصوتية؛ وصولاً إلى الصَّفاء اللّغوي بفُعْل[8]:

- العيار الصوتي[9].

---

(1) انظر: ابن خلف، **مواد البيان**، ص، 125-126.

(2) انظر: المصدر نفسه، ص 104، 137-140.

(3) انظر: المصدر نفسه، ص 111-113، 119، 125-126، 128، 130، 132، 137- 138.

(4) انظر: المصدر نفسه، ص 142.

(5) انظر: المصدر نفسه، ص 195-196، 198- 199.

(6) انظر: المصدر نفسه، ص 108- 109، 130، 137، 140- 145، 255.

(7) انظر: المصدر نفسه، ص 119.

(8) المصدر نفسه، ص 107.

(9) انظر: المصدر نفسه، ص 112-114.

– العيار المجتمعي، ويشمل العرف، والثقافة، والبُعْد الزّماني، ويوجِّه هذا العيار كاتب الإنشاء إلى تداوُل لفظٍ دون آخر[1]. وهذا يعني وجود مستويات لفظية منْ حيث درجة دقة التعبير، ومدى ملاءمته عناصر الحَدَث اللّغوي. ثُمَّ على كاتب الإنشاء أنْ يفرِّق بين خاص الألفاظ، ومعانيها، وبين عامِّهما؛ لعَدَم تكافُؤ ظلالها الدلاليّة في نصّ، وَفْقاً لِفَهْم المخاطَب؛ ذلك أنّ في اتّباع هذه المواصفات أثراً في قبول المخاطَب لفظاً، أو النَّفرة منه[2]؛ وفي هذا التفريق ملاءمة بين الألفاظ ومعانيها، وهذا يقتضي أشكالا ثلاثة من التلاؤم:

1– التّلاؤم في الألفاظ[3]؛ وفقا لقوانين العربية، والصناعة الإنشائية[4].

2– التّلاؤم في اختيار الأسلوب المناسب للبنية الموضوعية، والعناصر اللغوية المكوّنة له[5].

3– التّلاؤم بين المقدمة، والغرض[6]؛ فالتلاؤم – إذن–"**ما تناسَبَ تَأْلِيفه، وارتبط بعض أجزائه ببعض، واتصلت فصوله، وقرُبَ متناوله، وعَذُبَ لفْظه، ولطُف معناه، وبرُع مبتداه ومنتهاه، ووقعَتْ كل كلمة من كَلِمِهِ في الموْضع الذي رُتِّبتْ فيه**"[7]؛ وصولاً إلى أعلى قدر من الإفهام. ويبدو أنّ ابن خلف يقدّم في نصّه بعض نتائج فكره في علم تركيب العربية.

❖ البيان الدلالي:

وينتظمُ من نشاط ذهنيّ يَسْعى إلى تكاملِ نصّ تكاملا معرفيّا من أصول علوم شرعية كعلم الفقه، وأخرى لغوية كعلم: الكتابة، والنّحو، والغريب. وهذا النشاط الذّهني محكوم بأوقات يتعَيَّن مراعاتها؛ وقدرةٍ على تمكين المعنى في النَّفس بمحاولة تصوُّره، وتشبيهه بما قرُب من أَبْيَن الأشياء؛ ليزداد المعنى وضوحا[8]. واستناداً إليه فإنّ البيان " **يعتمد اختصار المعنى للنّفس في صيغة توصله من مُهلَةٍ** "[9] خلافاً للدلالة التي" **تحضِر المعنى للنفس وإنْ أبطأت** "[10]؛ فالبيان أسرع وصولاً إلى النَّفس من الدَّلالة التي تحتاج إلى مُهْلة للاستيعاب؛ لتفاوتٍ ظاهر في

---

[1] انظر: ابن خلف، **مواد البيان**، ص 103–107.
[2] انظر: المصدر نفسه، ص 113.
[3] انظر: المصدر نفسه، ص 107.
[4] انظر: المصدر نفسه، ص 114.
[5] انظر: المصدر نفسه، ص121، 145– 146، 259– 263.
[6] انظر: المصدر نفسه، ص125.
[7] انظر: المصدر نفسه، ص242.
[8] انظر: المصدر نفسه، ص 200.
[9] انظر: المصدر نفسه، ص 194.
[10] انظر: المصدر نفسه، ص 194.

قدرة المتلقينَ في استقبالها؛ فهو أساس ما يسْعى إليها القائل والسّامِع ؛ وصولاً إلى الفهْم والإفهَام[1]. بعبارة مختارة مختصرةَ دالّة، ولتحقيق ذلك ساق أمثلة عن أساليب بيانية.

قد يُشْكِلُ الكلام فيخْرُج عن صفة البيان لأسباب ثلاثة[2]:

- التعبير عن الأغلب.
- وسلوك الطّريق الأبعد.
- واستعمال المشترك من اللّفظ.

ولعل سبيل كاتب الإنشاء إلى التَّخلّص من هذا الإشكال:

1- التّصرّف في اللفظ والمعنى، أحَدِهِما أو كليهما، باستعمال طريقة، وأكثر مِنْ طرق البيان، ومنها[3]: التفسير، والتّمثيل، والتّشبيه، والإستعارة، والكناية، والتّرادف، والتّفصيل بعد الإجمال...؛ لأنَّ التعريف بالشَّيء بغير طريقة أَوْضَحُ له مِنْ أنْ تَدُلَّ عليه من طريقٍ واحدةٍ [4].

2- التَّصرّف " **في المعاني المتَدَاولَة، والعِبَارة عنها بألفاظ غير الألفاظ التي عبَّر بها من سَبَقَ إلى استعمالها، يحفَظُ صُوَرَها، ويؤدّيها على حقائقها** " [5]. بمعنى اختيار طريقة القوْل المثلى، واستعمال معانٍ مَألوفةٍ في ألفاظ مبتكرة، واستعمال معانٍ مألوفة في ألفاظٍ مبتكرة، واستعمال معان مبتكرة أحياناً أخرى [6]، فقد يُؤْتَى امرءٌ نصيباً من الحصيلة اللفظيَة دون قدرة أسلوبية على التعامل معها تعاملاً يَفي بمتطلَّبات الدِّقة اللفظية في التّعبير عن المعاني[7].

وهذا يتطلّب من كاتب الإنشاء سَعَة اطِّلاعٍ على موروث فنٍ كتابيّ مثل:

- مكاتباتِ الرسول – صلّى الله عليه وآله وسلَّم– التي تراعي حال المخاطَب، وطبيعته الثقافية، فتراوحت ألفاظها بين الغرابة والسُّهولة، والبيان والوضوح، والجزالة على ما يليقُ بمن أُنفِذَت إليه[8].

---

[1] انظر: ابن خلف، **مواد البيان**، 195.

[2] انظر: المصدر نفسه، ص 198–200.

[3] انظر: المصدر نفسه، ص 109، 119– 141،129 –148،142، 170، 184، 250، 308–314، 419.

[4] انظر: المصدر نفسه، ص 224، 93، 448– 449.

[5] المصدر نفسه، ص 56– 57.

[6] انظر: المصدر نفسه، ص 56–57.

[7] انظر: المصدر نفسه، 117 – 118؛ 399 – 400.

[8] انظر: المصدر نفسه، ص 113

- أساليبَ فَصيحةٍ لبُلَغَاء، وشعراء، وخطباء، وطرُقهم في التعبير عن المعنى[1]، فَهُم "**ينتخِلون الكلام، ويوقِعونه في مواقعه، في غاية الرَّشاقة والحلاوة ومناسبة المعنى**"[2]؛ لتنشأ لدى الكاتب دقّة في استعمال ألفاظ ذات فروق دلالية، وطاقات تعبير، ليُأمَنَ من تداخلها، وتكريرها، ويرتبها تَبْعاً لمراتب معانيها[3]؛ إذ إنّ في الاختيار الأمثل للألفاظ والمعاني وَقْعَاً حسناً في السّمْع، وخِفّة في النّفس، وقبولاً في التأليف اللغوي[4].

3- التّصرف في العناصر اللّغوية للنص بما يتناسب[5]مع " **وجوه الدلالات ؛ ليَقْتَدِر على استعمالها، ويَأمَنَ من تداخُلِها، وتكريرها المهجَّنين للمعاني، وَيَجِدَ السَّبيل إلى التصرّف في العبارة عن الصُّور القائمة في نفسه**"[6]. ويَصدر هذا التصرّف الذي لا ينحصِر ولا يَتحدد، ولا يقف عند معرفة كاتب الإنشاء لعلوم اللغة العربية، بل يحتاج أيضاً إلى معرفته بعلومٍ أخرى مساندة؛ للوصول إلى تكامل معرفي يوفّر للكاتب قدْرة في التعامُل مع منازل المخاطبينَ[7]، ولعلّ عناية علي بن خلف بأشكال التصرُّف تُمهِّد لعلم يَبْحث في وجوه الخطاب، وطرقه، يقول ابن خلف مشيرا إلى تحصيله:" **وأما الطّريق إلى علم التصرّف، فهو بتوفُّر الخواطر على الفكر، والرِّياضة، والرّواية، والدّراسة، فإن اتّفقَ مع ذلك حصول طبْع فاضل، بَلَغَ الغاية العالية من البلاغة**"[8] فإن خَفَتَ الطبع اللغوي خفِتَتَ بلاغية النّص. [9]

فالطّبع اللغوي موهبة[10]، والبلاغة تتحصّل لمن بَعُدَ خاطره في تأليف الكلام، بمعنى استعمال الألفاظ، والمعاني بدقة، ومهارة في أساليب القول؛ مما جعل البلاغة تخصُّ ولا تَعُمُّ[11] **وتُجري** تأليف القول إجراءً حسناً[12].

---

[1] انظر: ابن خلف، **مواد البيان**، ص 108، 402.
[2] انظر: المصدر نفسه، ص121، 145- 146، 259- 263.
[3] انظر: المصدر نفسه، ص 108-110، 406.
[4] انظر: المصدر نفسه، ص 108- 109.
[5] انظر: المصدر نفسه، ص 129، 137، 224 - 226
[6] المصدر نفسه، ص100.
[7] انظر: المصدر نفسه، ص 99، 145.
[8] المصدر نفسه، ص226.
[9] انظر: المصدر نفسه، ص226.
[10] انظر: المصدر نفسه، ص 108، 399 - 400.
[11] انظر: المصدر نفسه، ص 96، 108، 399.
[12] انظر: المصدر نفسه، ص 402.

فكاتب الإنشاء يحاول الانتهاء إلى منزلة بلاغية تناسب طبعه اللغوي[1]، يصقلها متــدرِّجا بمــا يتلاءم مع مهاراته المعرفية ؛ وصولا إلى طاقته في التصرّف[2]، من غير تكلف يوصــل إلــى اضطراب يوقع الألفاظ في غير مواقعها[3]. وهذا التناسب يفرض نوعا من الحِـذْق بموضــوع دون سواه من الرسائل الديوانية[4]؛ ولذلك التدرّج خطوات هي [5]:

- تنمية المهارات المعرفية بامتداد قرائيّ لفنون الكلام المؤلَّف.
- ثمّ تدبُّر وتأمُّل لسُبُلِها، وطرائقها.
- ثُمَّ مساواته للطبقة التي تجاريه فنيًّا.
- ثم الارتقاءُ "**شيئا فشيئا حتى يَلْحَق بالمكان الذي تقفُ عنــده قريحتــه**"[6]؛ ذلــك أنّ: "**للقرائح قُوى محددةً لا يمكنْ تخَطّيها، وتعدّيها إلى ما وراءها ممّا هــو خــارج عــن وُسعِها وطوقِها** "[7]، وإنّما كان التدرّج للوصول إلى منزلة بلاغية دُرْبَةً لــه، إذْ علــى كاتب الإنشاء مراعاة منازل المتلقين، وأحوالهم، فهُم متفاوتون فــي بنــاء نــص بنــاء لغويا صحيحاً، وفي استجابتهم لما يوجّه إليهم مــن مراســلاتٍ[8]؛ لاخــتلاف ثقــافتِهم المعرفية[9]، وعاداتهم النُطقية التي تتأثر بالبيئة، وتغير الخواطر عبر الــزّمن[10]؛ ممــا يتطلب من كاتب الإنشاء أنْ يرْسم معالم نواة اللغة المكتوبة، ويتّخذ الخطوات المناســبة لتحقيق ذلك من: اختيار ملائم للألفاظ والمعاني[11]؛ وتجنُّب ما قد يعيق الإفهام كالتعقيــد اللفظيّ والمعنويّ[12]، واستعمال الألفاظ الوعرة، والغريبة في غير موضعها، وما يَحْتَمِلُ التأويل[13].

---

[1] انظر: ابن خلف، **مواد البيان**، ص 108–110، 406.

[2] انظر: المصدر نفسه، ص 227

[3] انظر: المصدر نفسه، ص 108– 109.

[4] انظر: المصدر نفسه، ص 129، 137، 224 – 226، 508

[5] انظر: المصدر نفسه، ص 402.

[6] المصدر نفسه، ص402.

[7] المصدر نفسه، ص402.

[8] انظر: المصدر نفسه، ص93، 111– 113، 132، 13– 138.

[9] انظر: المصدر نفسه، ص 117–118.

[10] انظر: المصدر نفسه، ص 227

[11] انظر: المصدر نفسه، ص 106.

[12] انظر: المصدر نفسه، ص 119، 139.

[13] انظر: المصدر نفسه، ص 132 – 133.

ثمّ مراعاة كاتب الإنشاء الفروق الحاصلة بين منازل المتلقين من حيث درجة معرفتهم اللغوية، ومدى تمتُّعُهُم بمستويات الفصاحة بمفهومها العام[1]؛ واستعانته بأدواتٍ بيانية مثل: التشبيه، والاستعارة، والمجاز.... [2]، تتلاءم، ومستوياتهم الثقافية.

فإنْ وُجِّه كتاب إلى طبقة الخاصة التي ترتقي بدرجاتٍ في بنائها المعرفيّ، فعليه أن يُودِعُ " **كتابَه الألفاظ الجَزْلة التي إذا حُلِّيتْ بها المَعَانِي زَادتْها فَخَامَةً فِي القُلوبِ، وَجَلالة في الصُّدور**"[3]، وألاّ يَخْرِج إلى ألفاظ غريبة عن ألفاظ صناعة الكتابة، إذّ لكلِّ صَنْعة معرفيَّة ألفاظٌ خاصة، بها يُدير أهلُها شؤونَهم المعرفية[4].

يقول ابن خلف: "**ومما يَجِبُ العمل عليه في ترتيب الكلام أنْ يقصُدَ الكاتب إلى استعمال ألفاظ الصناعة التي نَصَصْتُ على فضلها، ولا يخرج منها إلى ألفاظ غريبة عن الصّناعة غير مجانسةٍ لها**"[5].

وإن وُجِّه كتاب إلى طبقةٍ لا تفرّق بين خاصِّ الكلام، وعامِّه تضمّن كتابه ألفاظاً "**يتساوى سامعوها في إدراك معانيها، فإنّه متى عَدِلَ عن ذلك أضاع كلامه، ولم يصل معنى ما كتب فيه إلى مَنْ كاتَبَهُ.... يستعمل في مخاطبته أدنى منازل البلاغة، وأقربها مِن**"[6] أفهامهم التي يناسبها كلام خِلْوٌ منْ حُلْي النَّظم، ومن التكلُّف[7].

وإنْ وُجّه كتاب إلى عَجَمٍ، فعلى كاتب الإنشاء تصوير المعاني التي يودعها ببيان، ووضوح؛ ليتهيّأ للمترجم نقله إلى لغة الأخر[8]. إذن فمراعاة الفروق الحاصلة بين منازل المُتَلقين تؤثر في اختيار الأسلوب المناسب للمخاطَب، ويمكن إجمال المؤثّرات المنهجيّة التي تُوَجّه كاتب الإنشاء لاختيار أسلوبٍ دون آخر، فيما يأتي:

- طبيعة الموضوع.
- المقْصد.

---

[1] انظر: ابن خلف ، **مواد البيان**، ص112-113، 134.
[2] انظر: المصدر نفسه، ص 119، 141 -142، 148، 156، 158، 184، 205، 245-253، 308- 314، 319- 322.
[3] المصدر نفسه، ص113.
[4] انظر: المصدر نفسه، ص 140، 144- 145.
[5] المصدر نفسه، ص144.
[6] المصدر نفسه، ص 113.
[7] انظر: المصدر نفسه، ص 113، 139.
[8] انظر: المصدر نفسه، ص 113.

- ثقافة المتلقي.
- طبيعة الحدث الكلامي، وماَ يتْبعَه من عوامل: نفسيّة، ومجتمعيّة، ومقاميّة.

فإن تمّ له الأسلوب الأمثل استعمَل معاني مألوفة في ألفاظ مبتكَرة حينا، أو معاني مبتكرة أحيانا أخرى[1].

❖ **التأليف اللغويّ:**

تأتي رؤية ابن خلف إلى التأليف اللغويّ امتداداً لرؤية سابقيه[2] من نحويين، و بلاغيين، ونُقاد دون التّصريح بأسمائهم غالبا ؛ وصاغوا مواصفاته الفنّية التي تتوافق، والتركيبَ اللغــوي. أفاد ابن خلف من تلك المواصفات الفنّية، ووجّهها فــي المراســلات الديوانيّــة، وأبــرز هــذه المواصفات:

1. **الطّبع اللغوي، ويرتبط** – كما قيل آنفا – بالموهبة التي تفسّر إلى حــدّ مــدى قــدرة كاتــب الإنشاء على إجراء تأليف كلامٍ إجراء حسناً[3].
2. **مراعاة الاختيار الموفق للألفاظ،** ومدى مطابقتها لمعانيها بما يضمن وضوحا فــي الــسّياق اللغويّ[4]، وتفاعلا َفي الحَدَثِ الكلاميّ [5]. وعلى كاتب الإنشاء معرفة وجوه دلالات ألفاظٍ و تراكيب ؛ ليأمنَ مِنَ التداخل الدلالي[6].
3. **الترتيب الأسلوبي:** وهو ايقاع عناصر التركيب اللغوي في مواقعها، إذ ينبغي علــى كاتــبِ الإنشاء أنْ يَضَعَ بدقة دلالية المختارات اللفظية التي تناسب معانيها في نــسَقٍ يراعــي طبقات المتلقين الثقافية، والمجتمعيّة[7].

وبالترتيب الأسلوبي " **يُعْرَفُ: تهذيبُ المعــاني، وتنْقيحهــا، وتعــديل أقــسام الكــلام وتصحيحها**"[8] ، وجيِّد التراكيب من رديئها، إذْ أحسنُها مزيَّة أقربُها وضوحًا، وبيانًا وفصاحة،

---

[1] انظر: ابن خلف، **مواد البيان**، ص 56 – 57.

[2] ومنهم: سيبويه (ت180هـ/796م)، وأبو عبيدة (ت 209هـ/824م)، والجاحظ (ت 255هـ/868م)، والمبرِّد (ت 285 هـ/898م)، وأبو عليّ الفارسي (ت 377هـ/987م).

[3] انظر: ابن خلف، المصدر نفسه، ص 399 – 400.

[4] انظر: المصدر نفسه، ص 93، 224، 448– 449.

[5] انظر: المصدر نفسه، ص 119، 128، 137.

[6] انظر: المصدر نفسه، ص 100، 106، 137 – 138، 140، 143، 145.

[7] انظر: المصدر نفسه، ص 95 – 96، 105– 107.

[8] المصدر نفسه، ص 221.

واتساقًا، وترابطا وتَعلُقاً[1]؛ ليحقق كاتب الإنشاء – بذلك – سلامة في التَّداول اللغـويّ، ضـمْنَ مجتمعٍ لغويٍّ.

وعلى كاتب الإنشاء أن يَسعى إلى ترتيب مُعطيات الكلام ترتيباً حسناً في السَّمع بليغا في الكلام، فيه توازٍ صوتيٌ، وأسلوبيٌ من غير زيادة، أو نُقْصَان[2]، دالاً بذلك إلى الانقياد فـي التأليف اللغوي[3]، وعدم التكلف[4]؛ وصولاً إلى تمام المعنى، ثمَ إلى الإفهام الدال على تطابق المعاني مع مقاصدها[5]. فإنّ وقع في كلامٍ خلل بزيادة ما ليس منه، أو بتقديم وتأخير يؤدي إلى غموض، أو بإيقاع الألفاظ، ومعانيها في غير مواقعها، أو بالميل إلى المعاظلـة، قـبُح الكلام، ولزِم تمييزُهُ[6]؛ لأنَّ مدى وضوح مكونات تركيب لغويّ تُـؤثّر فـي قيمـة الكـلام[7]. فالمعاني القبيحة التي تتحصَّل بالانتحال في الشّعر– بوصفه تركيباً لغويًا– تؤدّي إلى تحوّلٍ عـن مقاصدِ المعاني السّابقة، ولعّل هذا يتطلّب من كاتب الإنشاء أنْ يسعى بدرجاتٍ إلى الابتداع[8].

4. **التعلّق**، ويَحْدث لانسجامٍ حاصلٍ في الملامح الـصّوتية، والدّلاليـة والتّركيبيـة، وقـد وَرَدَ المصطلح عند ابن خَلَفَ في سياق تعليله لشيوع الشّعْر، وتَمَكُّنه؛ يقول: " **فإنه لا شيء أبقـى على الدّهر منَ الشّعر، لتمكُّن القوَّة الحافظة، بارتباط أجزائه، وتعلّق بعضها بـبعض..**" [9] وقد ذكر مصطلحات تقترب في معانيها من مفهوم التعلُق[10].

- **الاقتران**، أورده في سياق بيانه لمفهوم (الكلام المتلائم) يقول:" **هو مـا تَنَاسَـب تأليفـه، وارتبط بعض أجزائه ببعض واتصلت فصوله، وقرُب متناوله، وعَذُب لفظه، ولطُفَ معناه، وبَرُع مبتداه ومنتهاه، ووقعَتْ كلّ كلمة من كَلِمة في الموضع اللائق بها، واقترنت بتِرْبهـا**

---

[1] انظر: ابن خلف، **مواد البيان**، ص 62، 67، 204، 218، 403، 411.
[2] انظر: المصدر نفسه، ص 217.
[3] انظر: المصدر نفسه، ص 108– 110، 403.
[4] انظر: المصدر نفسه، ص 128– 129.
[5] انظر: المصدر نفسه، ص 403– 404.
[6] انظر: المصدر نفسه، ص 221.
[7] انظر: المصدر نفسه، ص 221.
[8] انظر: المصدر نفسه، ص 446– 447.
[9] المصدر نفسه، ص 62.
[10] انظر: المصدر نفسه، ص 63–69.

حتى لا يوجد أحقُّ منها بالمكان الذي رُتِنت فيه "[1] ؛ فإنْ اختلَّ تركيبٌ لغوي بريءَ من الانسجام، يقول ابن خلف معلِقاً على بيتٍ[2]لابنْ بِشْرٍ[3]:

لم يَضُرْهَا – والحمدُ للهِ – شيءٌ وَانْثَنَتْ نَحْوَ عزف نفسٍ ذَهُولِ

" **فإنّ ألفاظ هذا البيت يتبرّأ بعضُها مِنْ بعض، وهو من معايب الكلام "**[4] وتعليقه يقترب من كلام الجاحظ على البيت الشعري نفسه[5].

- **التأسيس**، أوْرده في سياق بيانه لآداب (ترتيب الكلام)؛ يقول:

"**من أدب ترتيبِ الكلام أنْ يَبنى الكاتب على ما أسَّسه مِنْ كَلامِه، وإذا سَلَك طريقَة أنْ يَمُرّ فيها، ولا يتنازَل عنها إنْ كانت رفيعةً، ولا يرتفعُ منها إنْ كانتْ وضيعةً، ولا يَخرُج عنَ غرَضٍ إلى غيره يُكمِل كلَّ ما ينتظمُه، ويتسلَّك فيه...**" [6]

- **الانتظام**، أوْرَده في سِياقِ بيانه لمفهومِ (نَظْم الكلام)؛ يقول:

"**هو: تأليفُه على وَضْع الاتّساق، وتساوي الأقسام، واعتدالِ الفُصول والأجزاء؛ لأنّ الكلامَ قد يُؤلَّفُ مُخلَّطاً غيرَ متناسِب، ولا مُقسّم، فلا يستحقُّ اسمَ النَّظم، وإنّما يَستحقُ هذا الاسمُ إذا كانَ مَوْصوفاً مرتَّباً ذاهِباً في مَذهبِ الانتظامِ، وموازنَةِ الأقسامِ**"[7].

فالتعلُّيق – إذن – يحدُث في نصٍّ؛ لانسجام حاصلٍ في الملامح الصّوتيّة والدلاليّة والتّركيبيّة فيه، إذ يؤَدّي هذا الانسجام إلى وضوح النّصّ، وتماسكه.

5. **اختيار التّوقيت** المناسب لاستعمال الألفاظ المترادفة؛ وَفقاً لغاية الكتاب التي تُوجِّه كاتبه إلى الإيجاز والاختصار، والإطالة[8].

يقول ابن خلف: "**وإنما يجب تجنُّب الألفاظ المترادفة في المواضع التي تقتضي الإيجاز والاختصار، ولا يُحسن فيها الإطالة والإكثار**"[9].

---

[1] انظر: ابن خلف، **مواد البيان**، ص 242.

[2] انظر: الجاحظ، **البيان والتبيين**، 66/1.

[3] وصوابه محمد بن يسير الريّا شيّ، انظر: ابن قتيبة، **الشعر والشعراء**، 883/2–884.

[4] انظر: ابن خلف، المصدر نفسه، ص 218.

[5] انظر: الجاحظ، المصدر نفسه، 1/ 66

[6] انظر: ابن خلف، المصدر نفسه، ص 143.

[7] انظر: المصدر نفسه، ص 204.

[8] انظر: المصدر نفسه، ص 94– 95.

[9] المصدر نفسه، ص 94.

وقد عرض ابن خلف طُرُقاً أسلوبيةً؛ ليتأملّها كاتب الإنشاء، ويختار أكثرها ملاءمة لموضوع كتابه، وتأليفه اللغويّ، فإنْ تَمَّ الاختيار سَقَطَ الاحتمال.

ومعتمده في الإبانة عن هذه الطرق:

أ. **ثنائية اللفظ والمعنى،** إذّ لها أثرٌفي توجيه كاتب الإنشاء لاختيار طريقته الأسلوبية الملائمة لغرض كتابه. فإنْ عبّر عن الغرض بأقلّ ما يمكن من الحروف، بإبانةٍ منْ غير إخلال في المعنى، فهو الإيجاز[1]. ومقابله التبعيد، وهو: "**زيادة الألفاظ على المعاني بالتكرير، والتَّرادف من غير سبب يوجبُه**"[2]. وإنْ عبّر بتكلفِ "**الكثير فيما يكفي فيه القليل**"[3] فهو التطويل الذي عدّه ابن خلف – كغيره من البلاغيين– عيباً[4]؛ إلاّ أنَّ بعض علماء اللغة العربية[5]، وشعرائها قد استحسنوا التَّطويل في مواقفَ مجتمعيّة.

ب. **ما يؤدِّيه التَّركيبُ اللغوي** مِنْ إقناع المتلقّي بإشبَاعِ المعنى بترديد الألفاظ المترادفِة على المعنى الواحد، أو بتكرار مضمون التَّركيب بألفاظ متغايرة. وهذا يتّفِقُ، ومضمون مصطلح الإطناب[6]. أو " **بالتوسُّط والاعتدال، ومساواة اللفظ للمعنى**"[7] وهذا ما أُطلِق عليه بلاغياً مصطلح المساواة. والمُوصِلُ إلى حُسن التأليف اللغويّ– في تصوُّر ابن خَلَفٍ– هو: " **نظم الألفاظ على التناسب، وطبْعُها على المعاني المساويةِ لها، والفاضلة عنها، مِن غير حصولِ الآلة التي بها يتمُّ النّظم_ وهي الغريزة المناسبة للصّناعة**"[8]. وفي تصوّره هذا إشادةٌ بقدرةِ كاتبِ الإنشاء على بناء مُدْخَلات التَّأْلِيف اللغوي بما يوافق مقتضيات الحال.

❖ **استعمال ألوانٍ بديعيَّةٍ** دون تكلّف، أو تعسّف[9]؛ إذّ إنّ تكلّف إيقاع الألوان البديعيّة، والبيانيّة في النص[10] يؤدّي إلى خَلَلٍ واضْطِراب فيه، ووضع اللفظة في غَيْر

---

[1] انظر: ابن خلف، **مواد البيان**، ص 75، 106، 128، 160، 170– 171.

[2] المصدر نفسه، ص 389.

[3] المصدر نفسه، ص 170.

[4] انظر مثلا: ابن رشيق القيرواني، **العمدة**، ا / 349– 350، وابن خلف، المصدر نفسه، ص 170.

[5] ومنهم الخليل بن أحمد الفراهيدي ؛ انظر: ابن رشيق القيرواني، المصدر نفسه، 1 / 346 – 347.

[6] انظر: ابن خلف، المصدر نفسه، ص 128، 132، 170، 225.

[7] المصدر نفسه، ص 128.

[8] انظر: المصدر نفسه، ص 401.

[9] إذ عرض ابن خلف ألواناً بديعيّة، ودورها في صناعة الكتابة، انظر: المصدر نفسه، ص 119، 215– 217، 269 – 349، 385– 389.

[10] انظر: المصدر نفسه، ص 390، 404.

موضِعِها[1]، فإن انسابت به القريحة "**عَفْواً كَسَبَ المعنى جوهراً ناصِعاً، وكسَبَ اللفظ نــوراً لامعاً أفاده**"[2] حُسناً في التّأليف اللغويّ؛ وقد دعا ابن خلف كاتب الإنــشاء إلـــى "**أنْ يكــون مطبوعاً على النظْم، متمكّناً من قِران الألفاظ بأخواتها، وتنزيلها في منازلها، لا يَحيلُ معنى عن وجهه، ولا يستعمل لفظاً في غير مكانه**"[3].

وفي هذا تأكيد على ترابط النص ترابطاً لغويّاً، ودِلالياً، وتَركيبيّاً، انتهاء بالانسِجام والاتّساق.

تصوّر عليّ بن خَلَفَ للفصاحة: نحو دقة تركيبيّة وظيفيّة

تَبْرزُ مكانة الفصاحة في تصوُّر عليُّ بنُ خلف؛ لأنها وسيلةٌ فاعلةٌ تُــسْهم فـــي صِـــياغة البناءِ اللغويّ للمراسلاتِ الديوانيةِ تَضمُّنُ قدْراً عالياً من الإفهام. وَقَدْ تدارس ابن خلف الفــصاحة في باب:**(فيما يُخرج الكلام عن أحكام البلاغة)** بعد تناوله لأثر ترتيب الكلام، وحُــسْن التــأليف اللغوي في دقَّة البناء اللغويّ للمراسلاتِ الديوانيَّةِ، إذ يقول بعد إشارته إلى ذلــك: "**يُــسْتَحَبُّ أنْ نحذّر من أضدادها [أي: من أضداد ترتيب الكلام، وحُسن التأليف]، ونضع أمثلة فـــي الأقــسام التي تُحِيلُ المعاني عن حقائقها، وتُزِيلُ الألفاظ عنْ مَرَاتِبِهَا؛ لتُجْتَنَبَ**"[4].

ثمّ صنَّفَ مُخْرَجاتِ الكَلام في أقسام ثلاثة:

" **قِسْم يخصُّ الألفاظ، وقسْم يخصُّ المعاني، وقسْم يخصُّ المركَّب منها**"[5].

وهو في تقسيمه هذا يوافق ابن سِنان الخفاجي في تقسيمه لمراتب الفصاحة[6].

القسم الأول: المخرجات اللفظيّة

أ- **الألفاظ الحوشيَّة، والنافِرة، والملْحُونة:** وتتعيَّن -في تصوُّره- بالمحدِّد الــصّوتي، ويتمثــل بقانون:

- **الجَهْدِ الصَّوْتي**، فالألفاظ ذات الجهد النطقي العالي:حوشيّة، وحشية، متقعِّــرة، غريبـــة، غامِضَة، متنافِرة لما جَرَت به العادة في الاستعمال[7].

---

[1] انظر: ابن خلف، **مواد البيان**، ص119.
[2] المصدر نفسه، ص 255.
[3] المصدر نفسه، ص 119.
[4] انظر: المصدر نفسه، ص 366.
[5] انظر: المصدر نفسه، ص 366.
[6] انظر: ابن سنان، **سر الفصاحة**، ص 58
[7] انظر: ابن خلف، المصدر نفسه، ص 109 – 110.

- **الخِفَّة والثُّقل**، فما ذاك صفته من الألفاظ: ثقيلٌ على اللسان، عَصِيٌّ على الأفهام، غير مناسب لصناعة الكتابة[1].

ولعلَّ دوران هذين القانونين على الألفاظ يُعَرِّضُها لاحتمالين:

- **الاحتمال الأول:** أنْ تقلَّ درجة تداولها في مجتمعها اللغويّ.
- **الاحتمال الثاني:** أن تُهمَل، ومآلها –عندئذ– الهجْران.

وعليه؛ فينبغي لكاتب الإنشاء أن يميل إلى دقة الاختيار اللفظيّ ؛ ليتجنب تلك النواقض، ويختار مِنَ الأسماء أخفَّها، وأوْضَحَها[2].

ب- الاستعارة: القبيحة والمعيبة:

- الاستعارة القبيحة[3]؛ وهي التي تخْلو من وَجْهٍ، أو أكثر مِنْ وجوه البلاغة، ودلالتها على المعنى دلالةٌ صِفْريّةٌ. ومثالها قول الشاعر:

*** أسفري للعيون، يا ضَرَّة الشَّمْس***

وعليه علَّق علِّي بنُ خَلَفٍ معلّلاً لقُبْحِهَا:

" **لِبُعْدِهِ من جميع طرق الاستعارة، وخروجه عن دائرتها، وما جَرَّأ هذا المستعير على الاستعارة، إلا ظنّه أنّ الضّرة لا تكونُ إلا، وضيئة جميلة**"[4].

– الاستعارة المعيبة: وهي عدم الدّقة اللغوية في استعمال الألفاظ؛ ومثالها قول علي بن عاصم العنْبري[5]:

زَمَّ العَزَاءُ غَدَاةَ زَمِّ مَطِيُّهم فحَدَا الحُداةُ به مَعَ الأجمْالِ

والحادِثاتُ مَتَى فخَرْنَ لِغُصَّتِي أَلْقَمْتَهُنَّ شَجَا بوَخْدِ جِمَالِ[6]

فالوَخْدُ من صفات الإبل؛ وهو ضربٌ من سَيْرها[7].

ويرى الباحث أنَّ مفهوم الاستعارة أقرب إلى التأليف منه إلى اللفظ.

---

[1] انظر: ابن خلف، **مواد البيان**، ص 109.

[2] انظر: المصدر نفسه، ص 110.

[3] انظر: المصدر نفسه، ص 369.

[4] المصدر نفسه، ص 175.

[5] علي بن عاصم العنبري، من أهل أصبهان انظر: ابن المعتز، عبد الله بن المتوكل، **طبقات الشعراء المحدثين**، حققه: عمر فاروق الطبّاع، ط 1، بيروت: دار الأرقم، 1998، ص 400 – 404.

[6] انظر: ابن معتز، المصدر نفسه، ص401، وابن خلف، المصدر نفسه، ص 369.

[7] انظر: ابن منظور، **لسان العرب**، 453/3 مادة (و خ د)

ج- **التعقيد**؛ وهو نقيض البيان، وفيه " **تكون الألفاظ متعسِّفة متكلِّفة، متوعِّرة، متعسِّرة، لا تدلُّ على**"[1]، معانيها إلا ببحث كثير.

د- **التطويل**، وهو ضرْبان:

أولّهما: " **الإسهاب والإكثار من ترديد الألفاظ على المعنى الحقير الذي يكفي في الإبانة عنه اللفظ اليسير**"[2].

ثانيهما: " **أن يُؤتى بالجزء الأول طويلاً فيحتاج إلى إطالة الجزء الثاني ضرورة، فيضطرب، ويظهر أثر التكليف**"[3]. ومثاله قول إبراهيم بن المدبَّر (ت 279هـ) في التَّعزية: "**إذا كان للمحزون في لقاءِ مثله أكبر الرّاحة في العاجل** "[4] فالإطالة في الجزء الأول اقتضت مثلها في الجزء الثاني فقال: "**وكان الحزن رائِناً إذا رُجع إلى الحقائق، وغير زائل**"[5]

يقول ابن خلف معلّقاً: " **فصار في الكلام شاهد التكلّف بقوله: (وغير زائل) ولحقته عناية بتضريس ألفاظ الجزءين وطولهما** "[6].

هـ- **التجميع**؛ ويقع في المنثور، وهو: " **أنْ يختلف مَقْطعا الجزءين، ويتنافرا في النَّظم** " [7].

ما كتبه أحدهم: " **وَصَلَ كتابك، فوصل به ما يَسْتَبْعدُ الحرَّ، وإنْ كانَ قديمَ العبوديَّة، ويستغرقُ الشُّكر، وإنَّ فضلك لم يُبْقِ شَيَئاً مِنهْ** "[8].

وعليه علّق ابن خلف:" **فالمقطع على (العبوديّة) منافرٌ للمقطع على (منه)** "[9].

وفي المنظوم، إذ تكون " **قافية المصراع على رَويّ، فيعرضُ بأنّ قافية البيت يحسّنه، فيأتي بخلافه**"[10] ؛ ومثاله[1] قول عمرو بن شَأس (ت 20 هـ):

---

(1) ابن خلف، **مواد البيان**، ص 371.
(2) المصدر نفسه، ص 371- 372.
(3) المصدر نفسه، ص 372.
(4) المصدر نفسه، ص 372.
(5) المصدر نفسه، ص 372.
(6) المصدر نفسه، ص 372.
(7) المصدر نفسه، ص 372.
(8) المصدر نفسه، ص 372
(9) المصدر نفسه، ص 372
(10) المصدر نفسه، ص 372

تذكَّرتُ لَيلى لاتَ حينَ ادّكارها وقد حُنِيَ الأصلاب ضلاً بتَضْلاَلِ

يقول ابن خلف معلقاً:" **فهذا ما يشكُّ السّامع أنّ قافيته رائيَّة، فجاءت بخلاف ذلك**"[2]

و- **التكرير**: "**ويكون بإعادة الكلمات أنفسها، وحروف الصِّلات، والرباطات** "[3] فمثال إعادة حروف الصّلات والرباطات، أنْ يُقال: (أقمتَ شهيداً به عليه)، وصوابه: أنْ يُفصَل بين الحرفَيْن بفاصلٍ: (أقمْتُ عليه شهيداً به) ؛ وقد عبّر ابن خلف عن هذا الإجراء بلفظ (التحايل)، يقول: "**وسبيله إذا وقع [أي تكرار مخلّ] أن يحتال في فصل ما بين الحرفين بكلمة**"[4]. ولم يوفَّق علي ابن خلف في استعماله للفظ (يحتال)؛ لدلالتها العُرْفية، ولو استبدلها ب (حسن التخلُّص) لكان أجود للتركيب اللغوي.

ز- **المعاظلة**؛ وهي تداخل التراكيب الجزئية بعضها في بعض، دون تجانس، أو انتظام[5].

ح- **التجنيس المعيب، وهو" ما تُكلّف فجاء نافراً** "[6]، "ومثاله قول بعضهم:

أكابد منه أليمَ الألم فقد أنْحَلَ الجِسْمَ بُعْدَ الجَسَمُ

ويرى الباحث أنّ التجنيس أقرب إلى فصاحة التأليف منه إلى عيوب الألفاظ، إذ إنه يتّسق بانتظام اللفظ والمعنى.

* * *

القسم الثاني: عيوب المعاني:

وهي عشرة أنواع:

1، 2، 3- المستحيل، والممتنع، والمتناقض: فالمستحيل هو: "**مالا يوجد، ولا يمكن... أنْ يُتَصوّر في الذّهن، كالقائم، والقاعد في حالة واحدة**"[7]. والممتنع هو: "**مالا يوجد، ... ويمكن أنْ يُتَخيّل**"[8]. والمتناقِض هو: "**ما جَمَعَ بين المعاني المتقابلة مِنْ جهة واحدة**"[9].

---

(1) الأسدي، عمرو بن شأس (ت نحو 20هـ/640 م) **شعره**، جمعه وحققه: يحيى الجبوري، النجف الأشرف: مطبعة الآداب، 1976، ص97. وانظر: ابن سنان، المصدر نفسه، ص372.

(2) ابن خلف، **مواد البيان**، ص 373.

(3) المصدر نفسه، ص373

(4) المصدر نفسه، ص 373

(5) المصدر نفسه، ص 374

(6) المصدر نفسه، ص 374.

(7) المصدر نفسه، ص377.

(8) المصدر نفسه، ص377.

(9) المصدر نفسه، ص377.

وقد وصفها ابن خلف الكاتبُ بأنّها من أقبح عيوب المعاني المعبّر عنها بمنثــور الكــلام ومنظومه [1].

4- فَسَادُ التّقسيم: وهو: نقيض صِحّة التّقسيم، ويعني عدم الموازنة بــين أجــزاء الكــلام إمــا بزيادة، وإما نقصان، أو تداخل، فالزّيادة بتكرير ما لا يُحتاج إليه، والنّقصان بــالإخلال بــبعض أقسام تأليفٍ لغويّ [2].

والتَّداخل بتداخل بعض أقسام التَّأليف اللغوي في بعض[3].

5- فساد المقابلة: وفيه يُذْكَر "**معنى يَقتضي الحال ما ذكر ما يوافِقُه، أو يعانِده**"[4] فيؤتى بما لا يوافق؛ وهو قبيحٌ في البلاغة، ومثالهُ أنْ يقال: هذا أسود، وأسمر. وصحَّة المقابلة أنْ يُقال: هــذا أسود وأبيض[5].

6- فساد التّفسير: وهو: أنْ توضَعَ "**معانٍ تقتضي شرْحاً فإذا شُرِحَت عُدِل عمّا يقتضيه بزيادة، أو نُقصان**"[6].

7- نسبُ الشيء إلى ما ليس منه: وهو: "**أنْ تصِفَ شيئاً بما لا يستحقه مِنَ الصِّفة**"[7]، بمعنى المخالفة في الوصف.

8- التّطبيق المعيب: لم يعرِّفه ابن خَلَفٍ الكاتب، واكتفى بالتَّمْثِيلِ لَهُ بأبيات شــعرية[8]، منهــا قول[9] أبي تمام:

وإذا الصّنْعُ كانَ وَحْشاً فملّـــ ـــيَت برَغْمِ الزّمان صُنْعاً رَبيباً

9- التّخليط: وهو: نقيض التّرتيب[10]، فكثرتُه في كلام يُبْعدِه عن درجة البيان، والبلاغة.

ويكون بالتّقديم والتّأخير، وعدم المناسبة بين لفظ، وموقعة. [11]

---

[1] انظر: المصدر نفسه،ص 378.
[2] انظر: ابن خلف، **مواد البيان**، ص379.
[3] انظر: المصدر نفسه، ص380.
[4] المصدر نفسه، ص380.
[5] المصدر نفسه، ص380-381.
[6] المصدر نفسه، ص382.
[7] المصدر نفسه، ص383.
[8] انظر: المصدر نفسه، ص383-385.
[9] أبو تمام، **ديوانه**، 173/1.
[10] انظر: ابن خلف، المصدر نفسه، ص221-224.
[11] انظر: المصدر نفسه، ص385.

10- تحريف الاسم عن موضعه: ويكون في رأي ابن خَلَف- إذا "**دلَّ على خلاف ما يدلّ عليه، إذا وُضِعَ في مَوْضِعِه، وأحالَ المعنى**"[1].

وقد استعمله بعض الشّعراء اضطراراً؛ إقامة للوَزْن الشّعري[2]، كقول[3] شاعر:

وسائلة بثعلَبَةَ بن سَيرٍ وَقَدْ عَلِقت بثعلبة العَلوقُ

إنما هو ابن سيّار. [4]

* * *

القسم الثالث: عيوب المركب من الألفاظ والمعاني (التأليف اللغوي):

أ- **الإخلال:** وهو: " **أن تخلّ من الألفاظ بما فيه استيفاء المعنى، وتمام القصد** "[5]، مثل قول بعضهم: "**فإنَّ المعروف إذا زجا خير منه، إذا توقَّر وأبطأ**". ففي العبارة إخلال إذ ذُكِرَ ما يتمّ به المعنى، وهو القلّة [6].

ب- **عكس الإخلال:** وهو: " **أن يُؤْتَى في الكلام بزيادة تُفْسِد المعنى، كما قال بعضهم: فإنّ الأمر والنَّهي، لو ذُقتُهما طيبّان**"[7]. يقول ابن خلف معلّقاً: "**فقوله لو ذقتهما زيادة تفيد المعنى، وتُوهم أنَّه لو لم يذقهما لم يكونا طيبِّين**"[8].

ج- **الانتقال:** وفيه " **تُقدَّم ألفاظ تَقْتَضِي جَوَاباً بعدها بإعادة ما تقدَّم منها، فلا يُؤْتى بالألفاظ بأعيانها بل يُنقَل الْمَعْنى الذي يدلُّ على تلك الألفاظ إلى ألفاظ أُخَر. كقول بعضهم: (فإنّ من اقترف ذَنْباً عامداً، واكتسب جُرْماً قاصِداً، لزمه ما جناه، وحَاق به ما توخَّاه) ؛ فنقل لفظيّ (الاقتراف) و(الاكتساب) إلى لفظيّ (الجناية) و(التّوَخّي)**" [9].والوجه -كما يرى ابن خلف-" **أنْ يُأتي بهما بأعيانهما، فيقول: لزمه ما اقترفه، وحاق به ما اكتسبه**"[10].

---

[1] المصدر نفسه، ص385.
[2] انظر: ابن خلف، **مواد البيان**، ص385-286.
[3] انظر: المصدر نفسه، ص386.
[4] انظر: المصدر نفسه، ص386.
[5] المصدر نفسه، ص 387.
[6] انظر: المصدر نفسه، ص 387.
[7] المصدر نفسه، ص 388.
[8] المصدر نفسه، ص 388.
[9] المصدر نفسه، ص 388 – 389.
[10] المصدر نفسه، ص389.

د- **الهَذَر والتبعيد:** وهما: " **زيادة الألفاظ على المعاني بالتكرير، والترادف من غير سببٍ يوجِبُه**"[1] خاصة عند الحاجة إلى الإيجاز والتقريب.

ه- **التكلُّف**؛ ويكون في:

- القافية من الكلام المنظوم؛ إقامة للوزن الشِّعريّ دون ترابط في المعنى[2]، كقول[3] أبي تمام:

كالظَّبْيَةِ الأدْماءِ صَافَتْ فَارْتَعَتْ   زهَرَ العرار الغضِّ، والجثجاثا

فالبيت جميعه مبني على طلب القافية، إذْ ارتعاؤها للجثجاث زيادة[4].

- والسّجع من الكلام المنثور، " **باقتياد المعاني إليه، واجتلاب الموازنة من الألفاظ من غير أنْ تكون متعلّقة بمعنى الكلام** " [5]. فإنْ تَمَّ التعلّقُ بينهما كان السَّجُع مقبولاً.

ويُستدل على السجع المتكلَّف بأدلّة أربعة هي[6]:

- " **أن يكون الحرف لم يحتج إليه المعنى، وإنما أحتيِج إليه لأجل السّجع**".
- " **أن يُتْرك الحرف الأوْلَى بالموضع ؛ ليوضع فيه ما يُطابق السّجع**".
- " **ألاّ يكون في الحرف فائدة سوى الموازنة**".
- " **أن يكون أحسن ما في الكلام توازنه وأسجاعه**".

و- **القلب:** ولاستعماله عند العرب وجوه، منها:

- **وصف الشَّيء بضدِّ صفته،** لمعان نفسية، أو مجتمعية كأنْ يُقَال للديغ (سليم) تفاؤلا له بالسّلامة[7]. أو للمبالغة في الوْصف، كقولهم للشَّمْس: (جَوْنة) لشدَّة بياضِها[8]؛ ومن هذا قول قوم نبيِّ الله شُعَيْب – على نبيِّنا، وعليه أفضلُ الصلاة، وأتمُّ التسليم –

﴿ **إنَّك لأنتَ الحليم الرّشيد** ﴾   [القرآن الكريم، سورة هود، 87]

---

[1] المصدر نفسه، ص 389.
[2] انظر: ابن خلف، **مواد البيان**، ص 389.
[3] أبو تمام، **ديوانه**، 312/1.
[4] انظر: ابن خلف، المصدر نفسه، ص 389.
[5] المصدر نفسه، ص 390.
[6] المصدر نفسه، ص 390.
[7] انظر: المصدر نفسه، ص 390.
[8] انظر: المصدر نفسه، ص 390.

- **توافق التسمية**، فتراهمُ يُطْلقُون على المتضاديْن اسماً واحداً، كَأنْ يُقَال للصُّبح والليل: الصَّريم [1]. وقد عبّر عنه علماء اللغة العرب بـــ (ما اتّفق لفظه واختلف معناه) [2].

- **التَّأخير والتَّقديم** عِلْماً بوضوح المعنى[3]؛ كقوله تعالى:

﴿ **فلا تحْسَبنَّ الله مخلفَ وعدِه رسُلَه** ﴾ [القرآن الكريم، سورة إبراهيم، 47]

" **لأنَّ الإخلاف قد يقع بالرسل وبالوعد** ".[4]

- **القَلْب على الغلط**؛ مثل قول[5] عروة بن الورد:

ولو أنّي شهدت أبا سُعادٍ غَداة غدا بهجته يفوقُ

فديتُ بنفسه نفسي ومالي وما آلوك إلا ما أطيقُ

" **أراد: فديت نفسه بنفسي، ومالي، فقلَب** " [6]

ز- **المبتور**: ويختصّ بالشِّعر، وهو: " **ما لا يقوم بنفسه، ويكون تمامه فيما يليه** "[7] ؛ كقول[8] أبي العتاهية (ت211هـــ):

شِبه غزال بسهام فما أخطأ بالسَهم ولكنّما

عيناه سَهمان له كلّما أراد قتلي بهما سَلّما

ح- **المشترك**: وهو: " **الذي يقع على معنيين فصاعداً، فيُوهِم الشيء، وغيرَه ما لم يكن في المعنى دلالة عليه** "[9]؛ كقول عروة بن الورد[10]:

أقول لقومٍ في الكَنِيف تَرَوّحُـــوا عشَيَّة قلنا: عنْدَ مَاوَانَ رُزّحُ

---

(1) انظر: المصدر نفسه، ص 390.

(2) انظر مثلا: أبا الحسين، أحمد بن فارس بن زكريا، (ت395هـــ/1004م)، **الصاحبي في فقه اللغة العربيـــة ومسائلها، وسنن العرب في كلامها**، علق عليه ووضع حواشيه: أحمد حسن، ط1، بيـــروت: دار الكتـــب العلمية، 1997، ص152-153.

(3) انظر: ابن خلف، **مواد البيان**، ص 391.

(4) المصدر نفسه، ص 391.

(5) سبق تخريجه، انظر: ص48 من الأطروحة.

(6) ابن خلف، المصدر نفسه، ص 393.

(7) المصدر نفسه، ص 393.

(8) وقد ذكر محقق كتاب مواد البيان أنه لأبي العتاهية، والأبيات مثبتة في ديوان عمر بن أبي ربيعـــة، انظـــر: عمر ابن أبي ربيعة، أبا الخطاب عمر بن عبد الله المخزومي (ت93هـــ/711م)، **ديوانـــه**، بيـــروت: دار صادر، 1961، ص392.

(9) ابن خلف، المصدر نفسه، ص 395.

(10) ابن الورد، **ديـــــوانه**، ص26.

تنالوا المنى أو تبلغوا بنفوسكم إلى مستراح من حمام مبرِّح

ف (الكنيف)، و(المُسْتَرَاح) هما: ما كُنِفَ واستُريح إليه، والاستعمال قبيح جداً[1].

ويرى ابن خلف أنّ ابن الورد معذورٌ في مذهبه؛ " **لأنّه لا يَعْرِفُ الاشتراك في الاسمين**"[2].

ط- **الحشو غير المفيد:** وهو: " **أن يأتي الشاعر بكلمة أو كلمتيْن؛ لإقامة الوزن، دون فائدة في المعنى**" [3] مثل قول[4] ديك الجنّ (ت235هـ):

فتنفَّستُ في البيت إذ مُزِجَت بالماء واسْتَلَّت سنا اللَّهَبِ

فذِكْرُه الماء مع (المزاج) حَشْوُ لا حاجة إليه؛ لأنها لا.... تُمزج بغيره"[5].

ي- **الترديد المَعِيب:** لم يُعرِّفه ابن خلف[6]، وإنما اكتفى بإيراد ما مثّل به ابن المعتز في كتاب (البديع) [7]؛ كقول أبي نواس البَجَليّ:

يتَيمُنى بَرْق المباسمِ بالحِمَى ولا بارق إلاّ الكريم يتيمُه

ك- **التوسيع المعيب**[8]: وفيه اكتفى ابن خلف بإيراد ما مثّل به ابن المعتز في كتاب (البديع)[9] دون التعريف به. ومثاله قول بعضهم:

"نَعَمْ" منْكَ كانت مثل "لا" إذْ بلوْتَهَا فما لنَعم عند "لاءٍ" من فَضْلِ

والمتبصِّر في موروود ابن خلف من عيوب التأليف يُمْكِنُهُ أنْ يستخلِصَ الأبعاد المنهجية والمعرفية التي استند إليها؛ وهي: [10]

- تمام المعنى والقَصَدِ.
- ملاءمة الأسلوب دون إخلال المعنى.

---

[1] انظر: ابن خلف، المصدر نفسه، ص 394.

[2] المصدر نفسه، ص 396.

[3] ابن خلف، **مواد البيان**، ص 396.

[4] ديك الجن، أبو محمد عبد السلام بن رغبان الحمصي (ت235هـ/849م) **ديوانه**، حققه وأعدّ تكملته: أحمد مطلوب، وعبد الله الجبوري، بيروت: دار الثقافة، ص209.

[5] المصدر نفسه، ص 397.

[6] انظر: ابن خلف، المصدر نفسه، ص 396.

[7] انظر: ابن المعتز، عبد الله بن المتوكل (ت296هـ/908م) **البديع**، شرحه وعلق عليه: محمد عبد المنعم خفاجي، القاهرة: شركة مكتبة ومطبعة مصطفى البابي وأولاده، 1945، ص100.

[8] انظر: ابن خلف، **مواد البيان**، ص 398.

[9] ابن المعتز، المصدر نفسه، ص105.

[10] انظر: ابن خلف، المصدر نفسه، ص 387، 389، 395.

- الطَّبْع، وعدم التَّكلُّفِ.
- الوضوح الدلاليّ.
- حُسن التوقيت في استعمال وسائل إيضاح: كالتكرار، والترادف، وغيرهما.

وهذه الأبعاد مجتمعة تجعل كتابة الإنشاء ممتلكاً أزمَّة المعاني، وصناعة الكلام، وصياغة الكلام بترتيب[1]؛ جرياً في ذلك على قوانين اللغة في التركيب[2].

دلائل الإعجاز: مسعى إلى المزيَّة:

ولتوضيح المزيَّة في نصٍّ بَحَثَ عبد القاهر الجرجاني مسألة إعجاز القرآن الكريم باحثاً عن مزيّته، وعارضاً لأنظار بعض متقدّميه ممّن تناول المسألة[3]، ومناقشاً لها؛ تحقيقاً لهدف معرفي هو: المزيَّة[4].

وهو في صنيعه هذا يضع أساساً معرفيّاً لرأي في مَسْألة إعجازِ القرآنِ الكَريم الذي يردُّه إلى نَظْمه وأسلوبه، وما يصاحبُه من فروقٍ دلاليّةٍ؛ وصولاً إلى المزيّة[5].

والمتبصّر في معنى المزّية في رؤية عبد القاهر الجرجاني يتبيَّن لها معنيين:

المعنى الأول: تصوُّريّ يُشِيرُ إلى الكيفية التي تجعل خطاباً ما ذا تفرّد[6].

المعنى الآخر: إجرّائي يحدد نتاج هذه الكيفية في خطابٍ بتوضيح ظواهرَ لغويةٍ، مثل: التقديمِ، والتأخيرِ، والتَّعريف والتنكير... [7].

وجملة القَوْل: أنَّ رؤيته شكلَّت انطلاقاً لعِلْمٍ[8] يبْحَث فِي أسرار التَّراكِيبِ اللغوية العربيَّة، بتتبّع سماتِها في الإفادة[9]، وكيفية انتخابها بما يتوافق والسيّاق؛ ففي السياق اتساق الكلام، وترابطه.

---

[1] انظر: القلقشندي، أحمد بن عليّ (ت821هـ/1418م) **صُبْح الأعشى في صناعة الإنشا**، شرحه وعلق عليه وقابل نصوصه: محمد حسين شمس الدين، ط1، بيروت: دار الكتب العلمية، 1987، 222/1.

[2] انظر: المصدر نفسه، 219/1.

[3] انظر: الجرجاني، أبا بكر عبد القاهر بن عبد الرحمن (ت471هـ/1078م)، **دلائل الإعجاز**، ص39، 59-60، 392.

[4] انظر: خليفات، سحبان (2004). **منهج التحليل اللغوي**، 61/1.

[5] انظر: الجرجاني، المصدر نفسه، ص 39، 41.

[6] انظر: النعمان، **اللفظ والمعنى**، ص 255.

[7] انظر: الجرجاني، **دلائل الإعجاز**، المصدر نفسه، ص 255.

[8] المصدر نفسه، ص 39، 59-60، 391-392.

[9] عبد المطلب، **البلاغة والأسلوبية**، ص 255.

التركيب: القطب الذي عليها المدار[1]:

استثمر عبد القاهر الجرجاني درايتَه بأسرارِ العربيةِ التي يقوم نظامُها النحّوي على مـــا تقدمه اللغة من إمكانات نحوية[2]، وَفْقَ قوانيَن تبيحُ مجازاً يتوخَّى معانَي النَّحو[3]، ويَسْعى لبلورَةِ نظريةٍ في النَّظم:

- تَكْشِفُ عَنِ خواص التعبير في كلامٍ[4].
- وَتخْتَار طرق أداء خطاب، والدلالة عليه[5].
- وتُميِّزُ بليغَ التراكيبَ مِنْ غيرها.

وقد يُفهَمُ من مضمونٍ ساقَه عبد القاهر الجرجاني أنّه يأخذ على النَّاس موازنتهم بين معنى آيـــة قرآنية، ومعنى قَولٍ لبشَرٍ؛ لتركِهِم النَّظر، وإهمالهم التدبُّر، مثل: موازنتهم بين معنى قوله تعالى:

﴿ولكم في القصاص حياة﴾ [القرآن الكريم سورة البقرة، ١٧٩]

وبين معنى قولهم: **(قتل البعض إحياء للجميع)** [6].

ومستند الموازنة بين المعنييْن هو كيفية توزُّع الحركاتِ، والسَّكناتِ، وإلى مَقام الفاصِـلَة، ومـــا يقابلها من كِلام البشَر[7]؛ إلاّ إنَّ عبد القاهر لم يفصِّل في إيضاحها.

– ثمّ " **من العلاقات النَّحوية القائمة بين كلمات نصّ، ومدى أدائها للمعنى المراد** "[8]، ومستعيناً بالجانب العقليّ والنّفسّي للتخاطب.

أما الجانب العقلي، فثمَّة " ... **لطائفُ مُستقاها العقلُ، وخصائصُ معانٍ ينفرد بها قوْمٌ قد هُـدُوا إليها، ودُلُّوا عليها.. وكُشِفَ لهم عنها، وأنَّها السَّبب في أنْ عَرَضَت المزيَّة فِي الكَلام، وَوجـب أنْ يفْضُل بَعْضاً بعضاً**"[9].

---

[1] توظيفٌ لعبارة لعبد القاهر الجرجاني في **دلائل الإعجاز**، ص 80.

[2] انظر: عبد المطلب، **البلاغة والأسلوبية**، ص 403.

[3] انظر: تحريشي، محمد(2004)، **النقد والإعجاز**، ط1، دمشق، اتحاد الكتاب العرب، ص 177.

[4] انظر: عبد المطلب، **جدلية الإفراد والتركيب**، ص 83.

[5] خليفات، **منهج التحليل اللغوي**، 61/1.

[6] الرماني، **النكت في إعجاز القرآن**، ص77–78.

[7] انظر: الجرجاني، **دلائل الإعجاز**، ص 389–390.

[8] أبو زيد، نصر حامد، (1994) **إشكاليات القراءة، تأويل النص**، ط3، بيروت، المركـز الثقـافي العربـي، ص155.

[9] الجرجاني، المصدر نفسه، ص 7.

وأما الجانب النَّفسِيّ فغير لغويّ، يصدُر عَن قَصْد متكلّم[1]، إذْ يُرتِّب المعاني في نَفْسِهِ أولاً، ويبني بعضَها إلى بَعْضَ[2]، ثمّ يرتِّب الألفاظ في نُطْقه متوخيّاً معانّي النَّحو، ومراعياً الحدث الكلاميّ الذي يتدخّل في اختيار لَفْظٍ دون آخر[3].

وينتظم هذا المضمون في قول عبد القاهر الجرجاني:

"**إن الألفاظ إذْ كانت أوْعية للمعاني، فإنّها لا محالة تتّبع المعاني في مواقعها، فإذا وَجَب لمعنى أنْ يكون أوّلاً في النَّفس؛ وجب للفظ الدال عليه أنْ يكونَ مثله أولاً في النُّطق**"[4].

وفي قوله:

"**وأمر النّظْم في أنّه ليس شيئاً غير توخّي معاني النحو فيما بين الكَلِم، وأنّك ترتِّب المعاني أولاً في نفسِك؛ ثُمَّ تحذُوَ على ترتيبها الألفاظ في نُطقِكِ**"[5].

والمتبصِّر في قولَيْهِ يَلمَحُ إشَارةً إلى:

- أصلٍ فكريٍّ أَشْعَريّ هو: الكلام النفسيّ الذي فيه تتزاحم المعاني في ذِهْن المتكلّم حتى تنتظم انتظاماً فنّياً طِبْقاً لمواصفاتِ نظامِه اللغويّ المختزل؛ ليشكّلَ عِبارَاتٍ ذاتَ قبول لغوي[6]، تؤدِّي وظيفةً تعبير كالإخبار والأمر والنهي... وهذه المعاني لا سبيل إلى إفادتها إلا بانتظام لفظ إلى آخر؛ إذْ " **كيف يُتصوَّر وقوعُ قصْدٍ منك إلى معنى كَلِمةٍ من دون أنْ تريد تعليقَها بمعنى كلمة أخرى** "[7]، في نظمٍ متناسِقٍ تتلاقى فيه معانيها؛ ويُعْرَف به قَدْرُ الكلام[8].
- تَشَكُّلِ إطار ذهني للكلام تَأْتِلفُ مِنْ تَطَابق ترتيبِ الألفاظِ؛ وفقاً لترتيبِ مَعَانيها ذهنياً[9].

---

[1] انظر: الجرجاني، **دلائل الإعجاز**، ص258.

[2] انظر: المصدر نفسه، ص 53، 258، 360-361، 454-455.

[3] انظر: المصدر نفسه، ص 52-53.

[4] المصدر نفسه، ص 52.

[5] المصدر نفسه، ص 454.

[6] انظر: الزهرة، شوقي علي (1996) **الأسلوب بين عبد القاهر وجون ميري**، القاهرة: جامعة القاهرة، ص90.

[7] الجرجاني، المصدر نفسه، ص 412.

[8] انظر: المصدر نفسه ص 80.

[9] المصدر نفسه، ص 80.

وفي الإرْثِ اللغويّ العربّي نقرأ إشاراتٍ عقَدَتْ تلازماً بين إقامةِ المعنى ذِهْنياً، وما يصاحِبه من قيام ألفاظ تناسبُه، ومن هذه الإشارات ما ورد في كلامٍ للباقلانيّ (ت 403هـ) هذا نصُّه:

"**وإذا كان الكلام إنما يفيد الإبانة عن الأغراض القائمة في النفوس التي لا يمكن التوصّل إليها بأنفسها، وهي محتاجة إلى ما يُعبَّر عنها**"[(1)].

ولعلّ في إيراد النَّصّ رغبةً في الوصل إلى تكامل أفقي لرأي عبد القاهر في مفهوم الكلام.

- مكانةِ القَصْد إلى معاني الكَلِم في التخاطبِ، وقد فَسَّره عبد القاهر الجرجاني بقوله:

"**أنْ تُعلِمِ السّامع بها شيئاً لا يعلمه، ومعلوم أنّك –أيها المتكلم– لست تَقْصِد أنْ تُعْلِمَ السّامع معاني الكَلِمِ المفردة التي تُكلِّمه بها، فلا تقول: خَرَجَ زيد، لُتعلِمه معنى (خرج) في اللغة، ومعنى زيد**"[(2)]؛ بل تريد تعليق معنى (خرج) بمعنى زيد[(3)].

ثُمَّ إنّ فضيلة الألفاظ، أو خلافِها تثبُتُ من حُسْنِ ملاءمةِ معنى اللفظة لمعنى التي تلِيها، وَفق موقعها مِنَ التأليف اللغويّ[(4)]. وفي ذلك يقول عبد القاهر الجرجاني:

"**وهل يقع في وَهْمَ وإن – جَهَدَ –، أن تتفاضل الكلمتان المفردتان مِنْ غَير أنْ يُنْظر إلى مكان تقعان فيه من التأليف والنّظم، بأكثر من أن تكون هذه مألوفة مستعملة، وتلك غريبة وَحْشِيَّة، أو أن تكون حروف هذه أخفّ، وامتزاجها أحسن**"[(5)].

وقد أنِس[(6)]عبد القاهر الجرجاني إلى مَثَل في القرآن الكريم؛ ليوضِّح فيه مقصوده، وهو قوله تعالى:

﴿**وَقِيلَ يَا أَرْضُ ابلَعِي مَاءَكِ وَيَا سَمَاءُ اقلِعِي وَغِيضَ المَاءُ وَقُضِيَ الأَمْرُ**﴾

[القرآن الكريم سورة هود، ٤٤]

إذ للنداء قِيَمُ تعبيرٍ، فأدواتُه قادرة عَلى إبراز انفعالاتٍ، ونقلها عن طريق تفاعُلِ الأصوات والحروف داخلِ التَّركيب الندائيّ[(7)].

---

(1) الباقلاني، **إعجاز القرآن**، ص 171.

(2) الجرجاني، **دلائل الأعجاز**، ص 412.

(3) انظر: المصدر نفسه، ص411–412.

(4) الجرجاني، **أسرار البلاغة**، ص 17–18؛ **ودلائل الإعجاز**، ص 44–46، 250، 391–392، 406.

(5) الجرجاني، **دلائل الأعجاز**، ص 44.

(6) انظر: الجرجاني، **دلائل الأعجاز**، ص 45–46.

(7) انظر: نعامة، عادل، **أسلوب النداء وجمالياته عند النحاة والبلاغيين**، رسالة ماجستير غير منشورة، اللاذقية: جامعة تشرين، 2003، ص225.

ويدعِّم تلك الملائمة أنْ تستخدم كلمة في سياق فتتمكن، ويَحْسُن اتفاقها مع غيرها من جهة المعنى، وقد تُستَكْرَه الكَلِمَة نفسُها فتنبو في سياق آخر، فتتراوح بين الإجادة، والإخفاق في الاستعمال السّياقِي[1]؛ إذ للسياق أثر في إيقاع اللفظ منزلته من النفس قبولاً، أو ردّاً مما قد يؤدِّي إلى أُلفةٍ، أو نُفْرةٍ لمدى السّامع[2].

ومما يشهد لذلك أنَّ البحتريّ-مثلاً- قد أجَاد في اختيار كَلِمَة (الأخْدَعُ) [3]حين قال[4]:

وإنِّي وَإنْ بَلَّغْتَنِي شَرَفَ الغِنَى وَأعْتَقْتَ مِنْ رِقِّ المَطَامِعِ أخْدَعِي

بينما أَخْفَقَ أبو تمام في اختياره الكلمة نفسِها حين قال[5]:

يا دَهْرُ قوِّمْ مِنْ أخْدَعَيْكَ، فَقَدْ أضْجَجْتَ هذا الأنَامَ مِنْ خُرْقِكْ

فحُسْن الاختيار إشادة بالمقدرة الفنِّية لشاعر[6]، وإشارة إلى أنَّ للفظ معنيين[7]:

- معنى معجمي نواة يتفرَّعُ عنه معانٍ ثانويَّة..
- معنى سياقيّ يتَّضح مِنْ موقع الكَلِمَة في السيِّاق اللغويّ.

ولعل الملاءمة تَنْتُجُ من مَدَخَلاتٍ لغوية، وغير لغوية[8]هي:

- المعاني والأغراض التي يوضَعُ لها الكلام[9] (أي الحدث الكلامي) [10]، وهو: مَدخل استبدالي تتحدد فيه دلالة الكلمة بمعاني الكلمات المجاورة لها[11].

---

[1] انظر: الجرجاني، **دلائل الأعجاز**، ص 46.

[2] المصدر نفسه، ص 44-48.

[3] ابن منظور، **لسان العرب**، 66/8 (مادة خ د ع).

[4] البحتري، **ديوانه**، 1241/2؛ وروايته فيه: (....العلا.... ذلّ....).

[5] أبو تمام، **ديوانه**، 405/2.

[6] تحر يشي، **النقد والإعجاز**، ص 158-159.

[7] المصدر نفسه، ص 158 -159.

[8] انظر: بحيري، سعيد حسن(1999)، **ملاحظات منهجية حول تشكيل المكونات الأساسية لنظرية النظم (معاني النحو)، في كتابه: دراسات لغوية تطبيقية في العلاقة بين البنية والدلالة**، القاهرة:مكتبة زهراء الشرق، 204- 205.

[9] انظر: الجرجاني، المصدر نفسه، ص 258.

[10] انظر: خليفات، **منهج التحليل اللغوي**، 78/1.

[11] انظر: العمري، محمد (1990)، **تحليل الخطاب الشعري، البنية الصوتية في الشعر**: الكثافة-الفضاء-النقاء، ط1: الدار العالمية للكتاب، ص193.

- ثمّ موقع الألفاظ بعضِها مِنَ بَعَض[1]، وتواليها في نَسَقِ يُحَــدِّد موقــع لفــظ مــن الألفــاظ الأخرى[2] أي: تعالقِها، ففي السياق اتّساق، فموقع لفظة محكوم بطبيعة العَلاقات المتولّدة عن وضعها في السياق اللغوي[3]، وما تُحْدِثهُ من حرَاكٍ دلالي فيه[4].
- واستعمال بعضها من بعض[5]؛لأنّ الدّلالة على المعنى إنّما تحصّل بالاستعمال[6]الذي يمثّــل الوظائفَ الاجتماعيّة التي تؤدّيها تلك الألفاظ[7]؛وصولاً إلى نَسَقٍ ائتلافيّ أقربَ إلى الفَهم[8].

- ثُمَّ مَقْصَد المتكلّم الذي يُسْهِم في تَخُيّر مَعْنى لَفْظٍ دون آخر تَبْعاً للمعاني، والأغــراض التــي يوُضَع لها الكلامُ؛ يقول عبد القاهر الجرجاني في الرِّسالة الشّافيَّة: "**إنّ لكل نَوْع مِنَ المعنــى نوعاً من اللفظ هو به أخصُّ، وَأَوْلى، وضُروبا من العبارة هو بتأدِيَتِهِ أقومُ، وهُو فيه أجلى ومأخذاً، إذا أخِذَ مِنْه كان إلى الفَهْم أقرَبَ، وبالقبول أخْلَقَ، وكان السَّمع لهَ أوْعى، والنَّفس إليه أمْيَل**"[9].
- ثُمَّ توخَّي مَعَاني النَّحو، وثوابتَه التّي تُزَوِّد المتكلّم بمِعْرفَة مواضِع اْستعمال مُفُــردةٍ نحويِّــة استعمالاً أمْثل[10]؛ ممّا يؤدّي إلى تزايد الألفاظ؛ وَفْقاً لذلك التوخّي، ومن ثَــمَ إلــى تماســكِ النَّصِّ[11]، وفي هذا التقييد إصلاحٌ لمقولة[12] للقاضِي عَبَد الجبَّارِ المعتزلــيّ، الــذي رأى أنّ التزايد (التفاضل) يختصُّ بالألفاظِ دون المعنى. [13] وقد ردّ عبد القاهر الجرجاني على مــن تصوّر المزية في متون الألفاظ، وأنّ السّبق للألفاظ، لا لمعانيها في النّظم[14].

---

[1] انظر: الجرجاني، **دلائل الإعجاز**، ص75، 87، 93، 370، 372، 290-391.
[2] انظر: العمري، المرجع نفسه، ص143.
[3] انظر: النعمان، **اللفظ والمعنى**، ص75.
[4] انظر: سلوم تامر(1983)، **نظرية اللغة والجمال والنقد**، دمشق:دار الحوار، ص 112.
[5] انظر: الجرجاني، المصدر نفسه، ص93، 25.
[6] انظر: الشاوش، **أصول تحليل الخطاب**، 173/2.
[7] انظر: خليفات، المصدر نفسه، ص78.
[8] انظر: بحيري، **ملاحظات منهجية**، ص204.
[9] في كتاب: **دلائل الإعجاز**، ص575.
[10] انظر: الجرجاني، المصدر نفسه، ص 252- 393.
[11] انظر: الجرجاني، المصدر نفسه، ص52، 359-362، 365-366، 394.
[12] انظر: القاضي عبد الجبار، **المغني**، 199/16- 200.
[13] وعن نقضه انظر: الجرجاني، المصدر نفسه، 373، 395، 415-416، 421-422، 452.
[14] انظر: المصدر نفسه، ، ص 372-373، 395، 410 – 416، 421-422، 452.

وتشكّل هاتيك المُدْخَلاتِ مُحْتَكَمات تَصُوغ نَظماً (تركيباً)، فيه يكون اقتفاءَ آثار المعاني (وهي الألفاظ)، وترتيبها وَفْقَ ترتيبِ معاني النَّفس، بما يقْتَضيهِ العَقْلُ، وَحالُ المنْظُوم[1]، ترتيباً خاضعاً للعلاقات القائمة بينها[2] التي تنظّم جزئيات النَّص، وتربط بَيْنَ معانيه بالالتزام بوضوح الدِّلالة، وحُسَنِ ترتيب العبارَةِ، " **والإبداع في طريق التشبيه والتمثيل... ووضع الفَصْلِ وَالوَصْلِ موضَعهما، وتوفيةِ الحذف والتأكيدِ، والتقديم والتأخيرِ شروطها** "[3]. إذْ إنَّ في ائتلاف المختلِفَات ظهوراً للمعاني[4].

نَظْم الكلام: الحَلَقة المفرغة التي لا تقبل التقسيم[5]

ومِنَ اللُّطْفِ أنْ يُذْكَر تِشْبيهٌ يقَرِّب صفة الكلام – والشّعريّ تحديداً – فهو: "**كالأجْزاءِ مِنَ الصِّبْغ تَتْلاحَق، وينضمُّ بعضُها إلى بعضٍ حتَّى تكثرَ في العَيْن، فأنتَ لذلك لا تُكْبِر شأنَ صاحبِه، ولا تَقْضِي له بالحَذق.. حتى تُسْتَوفَى القِطْعة [الشّعرية]، وتأتي على عدَّة أبياتٍ**"[6]

واستمر عبد القاهر في حديثه مُشَبِّهاً سبيلَ الكلام بسبيلِ التَّصْوِيرِ والصِّيَاغة، ونسيج الدِّيباج[7]، وأنّ "**سبيل المعنى الذي يعبّر عنه سبيلُ الشّيءِ الذي يقعُ التَّصوِير، والصَّوْغ فيه، كالفضّة والذّهب، يُصَاغ منها خاتمٌ، أو سِوَارٌ** "[8]. ولعلَّ في هذا إشارة إلى أهمية جِرْس الألفاظ في نظم الكلام[9].

وإنّما كان التشبيه لبيانِ أنّ "**الحُسن يَهْجُمُ عليك [المتلقّي] منه [أي من بيت شعريّ مثلاً] دفعةً.. حتى تَعْرِفَ من البيتَ الواحد مكان الرَّجُلِ من الفَضْلِ، وموضِعَهُ من الحِذْق..** "[10]، فتصف شِعْرَه بالفاخر، ونَمَطَه بالعالي[11].

---

[1] انظر: الجرجاني، **دلائل الإعجاز**، ص52-53.
[2] انظر: عبد المطلب، **البلاغة والأسلوبية**، ص64.
[3] الجرجاني، المصدر نفسه، ص59.
[4] انظر: الجرجاني، **أسرار البلاغة**، ص36.
[5] استثمار عبارة وردت عند عبد القاهر في **دلائل الإعجاز**، ص414.
[6] الجرجاني، **دلائل الإعجاز**، ص، 88.
[7] انظر: المصدر نفسه، ص 245-255، 359، 362، 370-372، 412-414.
[8] المصدر نفسه، ص 254.
[9] انظر: جميل، سعيد (1980)، **ابن جني والجرجاني في دفاعهما عن المعنى**، بغداد: مجلة المجمع العلمي العراقي، م31، 178/1.
[10] الجرجاني، المصدر نفسه، ص 88.
[11] انظر: المصدر نفسه، ص 89.

ففي النّظم تلتقي أجزاء بعضها مع بعضٍ، وتتّحدد ألفاظُه في عَلاقاتٍ نحويــة منتظمـــةٍ؛ فتَصيرُ الأجزاءُ كأنَّها لفظةٌ واحدةٌ، ويصير الكلام سبيكةً واحدةً لا تقبل القِــسمْةَ[1]، بفــضل مـــا يتمَّتع بهِ من ترابط معانيه[2]؛ لعلّة حاصلة توجب تقديما، وتأخيرا، وتنكيرا، أو تعريفا، أو حـــذفا أو ذكرا، بما يتناسب مع وجه من وجوه علم النحو ومعانيه؛ وهذا يؤدي إلى أن يكـــون لإحـــدى عبارتين تأثير لا يكون للأخرى[3]، فَيَحْدث تأثيرا لدى المتلقـــي[4]، مـــصدره تغـــاير الغـــرض الكلامي[5]. ولتوضيحِ ذلك ذكر عبدُ القَاهِر الجرجاني بيتاً[6] لامرئ القَيْس (ت 545 م):

قِفَا نَبْكِ مِنْ ذِكْرَى حَبِيبٍ، وَمَنْزِلِ   بِسِقْطِ اللّوى بَيْن الدّخولَ فَحَوملِ

يقول عبد القاهر مُعلّقاً، ومُشِيداً بمكانة معاني النَّحو في انْسِجام النّص:

"وإن أردتَ أنْ تَرى ذلك [أي الانسجام] عِياناً؛ فاعتَمِد إلى أيِّ كَلامٍ شِئْتَ، وأزِلْ أجــزاءَه عــن مواضِعِها، وضَعْها وَضْعاً يمتَنِعُ معه دُخول شيءٍ منْ معاني النَّحو فيها فَقُلْ في (قفا نبــكِ مِــنْ ذِكْرَى حبيب ومَنْزلِ):(من نبكِ قفا حبيب ذكِرى منزلِ)؛ ثُمَّ انظر هَلْ يتعلَّق مِنْك فِكْر بمعْنىَ كلمةٍ منها"[7].

فكل تركيب يختص بنسق نحوي[8].

ثمّ أتْبَعَهُ معلّقاً على بيتٍ[9] لبشّار بن بُرْد(ت 167هــ):

كأنَّ مثارَ النَّقْع فوْق رؤوسِنَا   وأسيافُنا ليلٌ تهاوى كواكِبُهْ

يقول:"**هل يتصوَّر أن يكون بشار قد أخَطر معاني هذه الكلم، بباله أفرادا عاريــة مــن معـــاني النحو التي تراها فيها..** "[10]، بمعنى هل استند الشاعر في تأليف بيته إلى مابين الألفـــاظ مـــن علاقات معنوية ونحوية كعلاقة التشبيه، والإضافة، والعطف..؟ وإليها أشار الجرجانـي[11].

---

(1) انظر: الجرجاني، **دلائل الإعجاز**، ص412-414.

(2) انظر: الجرجاني، **أسرار البلاغة**، ص2، **ودلائل الإعجاز**، ص414.

(3) انظر: الجرجاني، **دلائل الإعجاز**، ص258، 370، 372.

(4) انظر: المصدر نفسه، ص85.

(5) انظر: المصدر نفسه، ص285.

(6) امرؤ القيس، **ديوانه**، 1/ 164.

(7) الجرجاني، المصدر نفسه، ص410.

(8) انظر: عبد المطلب، **البلاغة والأسلوبية**، ص46.

(9) ابن برد، بشار (167هــ/783م) **ديوانه**، جمعه وشرحه: محمد الطاهر بن عاشور، تونس: الشركة التونسية، 1976، 335/1؛ وروايته فيه (رؤوسهم).

(10) انظر: الجرجاني، **دلائل الإعجاز**، ص411.

(11) انظر: المصدر نفسه، ص410-415.

وانسجاماً مع مفهوم النَّظْم[1] الذي عَدّه مَدْخلاً للحُكْم عَلى مزيَّةِ نصٍّ أَخَذَ بأسَاسٍ نظــريٍّ يؤكّــدُ تحرِّي المتكلّم معرفة بِـ:

- الوجوه الدّلالية التّي يَحْتَمِلها كل بابٍ نحويٍّ ضِمْنَ تحوُّلات بنائية قَدْ يخضَع لها، فتراه يُقلِّــب النَّصَّ في وجوه الخبْر –مثلاً– عَارضاً الممكِن تمثلهُ أدائياً وَفْقَ ما يقتضيه الحدث الكلامــي من استعمال تركيب دون آخر[2]، مع مراعاة أحوال المخاطبين[3].

وعرض عبد القاهر الجرجاني تقاليبَ أساليب نحويةٍ، وتركيبية تُحْمَل على وجوه دلالية كــالخبر، والجملة الشرطية والحالية [4].

- ظواهر أسلوبية تُعِينُ على تَشْكِيلِ الجُمَل التي تُسْرَد "**فيُعرف مَوْضِــعُ الفَــصْلِ فيهــا مِــنْ الوَصْلْ**"[5]؛ مع عِلْمِ المتكلّم بتقدُّم حرفِ وصْلٍ دونَ آخر، حسب سياقاتها[6].

وينظر في الحروف التي تشترك في معنى عام قد يختصُّ –بالإضافة إليه– حرف بمعنى آخر فيضَع المتكلّم كلاً في معناه[7]؛ وفي هذه الضوابط احْتِرَاز عن الخَطأ فــي تأديَــةِ المَعْنَــى، ولعلَّ المتبصِّرِ في هذيْنِ الأمرَيْن يلمَحُ مفرَدات، تنتمي إلى ما ُسمِيَّ –لاحقاً– علمَ المعاني.

وطلباً للإيضاح مثَّــل عبد القاهر الجرجــاني بأمثلــة شــعريَّةً علــى مــساوئ الــنَّظم ومحاسنه[8]، مفسِّراً ذلك؛ بمعان النحو التي تدل على وجوه دلالية، فتنكير كَلِمَة – مثلاً – يَحْسُن في مَقام دونَ آخرِ [9].

---

[1] رجَّح أستاذي الدكتور محمود عبد الله الجقال أن يكون النّظم مساوياً لمفهوم الصياغة، انظر: الجفال، محمود عبد الله، **مقاييس الفصاحة في القرن الخامس الهجري**، مجلة مجمع اللغة العربية الأردني، ع 33، السنة 11، 1987، ص 160.

[2] انظر: الجرجاني، **دلائل الإعجاز**، ص 81، 250.

[3] انظر: السامرائي، مهدي صالح (1977) **تأثير الفكرِ الدينيّ في البلاغة العربية**، دمشق: المكتب الإســلامي ص 104.

[4] انظر: الجرجاني، المصدر نفسه، ص 81 –82.

[5] المصدر نفسه، ص 82.

[6] انظر: المصدر نفسه، ص 82.

[7] انظر: الجرجاني، المصدر نفسه، ص82.

[8] انظر: المصدر نفسه، ص83–84.

[9] المصدر نفسه، ص 84–86.

ثم استند إلى مفاهيم تُعينُ على تحقيقِ ذلك، ومِنْها:

- **التَّعليق:** إذ يقيمُ علاقاتٍ نَسَقيةً بَيْنَ كَلِمَاتِ نَصٍّ[(1)]، وفق معاني النحو[(2)]، بتدبُّر دقائقها بالرويّة والتفكير؛ وصولاً إلى استنكاه المزية في كلام. ففي الكشف عن مزية الكلام صلة باستكشاف مواطن الإعجاز في النص القرآني[(3)].

وقد ردّ[(4)] عبد القاهر الجرجاني على مَن شَكَّ في ذلك الدَّوْر.

ويرى حمادي صَمُّود أنّ المعاني في الأنماط التركيبية، التي تراعي أساليب عربية تنسجم مع أسس النحو العربي[(5)].

ولمنزلة مفهوم التَّعليق في رؤية عبد القاهر الجرجَاني، أطلَقَ محمد رضا مبارك، على نظرية النَّظم: نظرية العَلاقة[(6)].

- **الإسناد:** لمّا كان كلام العربيِّ لا يخرج –عادة– عن اسم، وفعل، وحرف بنى عبد القاهر الجرجاني قوالب تركيبية ذات روابط تركيبية كالرتبة، والتّلازم، والإنابة، وتمام الفائدة[(7)] الذي يتطلب من الاسم أنْ "**يكونَ فيه نون تثنيَة.. أو نون جَمْع.. أو تنوين أو تقدير تنوينٍ**"[(8)].

وشكّلت تلك القوالب نبراساً يَسْتهدِي به المتكلِّمُ عند كلامِه مخضَعاً الأداء المتحقق لمبدأ الإمكانية، أو عدمِها، فكانت المخْرَجَات الأدائيَّة المُجَازة التي تتكون من[(9)]:

- **اسم مع:**
  - اسم، كالمبتدأ والخبر حال كونه اسما مفردا.
  - فعل، كالمبتدأ والخبر حال كونه جملة.

---

(1) عن مضمون ذلك انظر: الجرجاني، **دلائل الإعجاز**، ص 83–84.

(2) عن دور المعاني النحوية في صحة التأليف، انظر: المصدر نفسه، ص 7، 81–83، 360، 362، 370، 405، 410، 466.

(3) المصدر نفسه، مقدمة الكتاب، ص 7.

(4) المصدر نفسه، ص 420.

(5) انظر كتابه: **التفكير البلاغي**، ص513– 514.

(6) انظر: مقالته (2004–2005)، بعنوان: **مفهوم النقد من الأسلوبية إلى تحليل الخطاب**، مجلة فصول، ع65، ص 112.

(7) انظر: الجرجاني، المصدر نفسه، (مقدمة الكتاب)، ص 5.

(8) المصدر نفسه، (مقدمة الكتاب)، ص 5.

(9) انظر: المصدر نفسه، ص 4–8. وأشار في (ص 466) إلى انتفاء تآلف الفعل مع الفعل، أو الحرف مع الحرف.

– حرف، كالاسم النكرة المصروف والتنوين.

ولعلَّ إثبات ائتلاف الاسم مع الحرَف مُجتَهَد من مُقتَبَسٍ للجرجاني، يقول فيه: "**وقد يكون في الاسم ما يمنع من الإضافة، وذلك بأن يكون فيه نون تثنية.. أو نون جمع، أو تنوين.. أو تقدير تنوين**"[(1)]. ولما كان التنوين نونَ ساكنة (حرف) تُلفظ ولا تُكتب، عُدَّ إلحاقه بالاسم النكرة المصروف تعلقاً.

- **فعل** مع فعل كالفعل المبني للمعلوم مع الفاعل.
- **حرف** مع: – اسم، كحروف النداء والمنادى.

– فعل، كحروف النصب، والفعل المضارع.

ونبّه عبد القاهر الجرجاني على أنّ:

- هذه الطرق مردُّها على معاني النحو، وأحكامه[(2)]؛ دون أنْ يبيّن سُبُل ربط النَّظم بها[(3)]، أو تبيان أسرارها، وأوجه جمالها في أمثلته المعروضة[(4)].
- التعليق الذي هو: محصول النَّظم اللغوي، رابطٌ بين إمكانات نحوية متاحة[(5)]، فاللغة "**توفر لمستعملها أكثر من إمكانية، لصياغة نفس الوظيفة النحوية، وأنّ بين هذه الإمكانات المتنوعة في البناء فروقاً معنوية توافق مقاماً معيناً، وتقدم عرضاً دون عرض**"[(6)].

ثمّ قدرة المنشئ على استغلالها[(7)]، وفي هذا ردّ على مَنْ لا يرى لمعاني النّحو، وتوخيها مكانة في النَّظْم، إذ لتوخي معاني النّحو، وفروقِه، والعَمَل بقوانينه أثر في اختيار ائتلاف لغوي دون آخر[(8)].

* * *

---

(1) الجرجاني، **دلائل الإعجاز**، (مقدمة الكتاب)، ص 5.

(2) انظر: المصدر نفسه، ص 81–82، 361.

(3) انظر: صمود، **التفكير البلاغي**، ص 510.

(4) انظر: بدوي، أحمد أحمد، **عبد القاهر الجرجاني وجهوده في البلاغة العربية**، ط2، وزارة الثقافة والإرشاد القومي، ص 116–117.

(5) صمود، المصدر نفسه، ص 515؛ وعبد المطلب، **البلاغة والأسلوبية**، ص 43.

(6) المرجع نفسه، ص 515.

(7) الجرجاني، المصدر نفسه، ص 410–411، 420.

(8) انظر: المصدر نفسه ص 452.

أجناس بيانيّة: نحو جماليّة التّركيب اللغوي

تعددت وسائل فَهْم اللغة، فمنها: الميْلُ إلى تصنيفِ الكلمات؛ وَفقاً لمحـددات داخليـة، أو خارجيَّة[1]؛ فللكلمة معنى معجميّ يتمثّل خارج التّداول السّياقيّ لها، أي المعنى اللغويّ المجـرّد. ولها معنى نحويّ يكْشفُ عن مَوْقِعِها منَ الجملة (السّياق)، ويبيِّنُ وظيفتهـا، وأحكـام إعرابهـا، ويُثْبِعُها باباً نحويّاً مشيراً إلى العلاقات بَيْن مكوّنات الجملة.

ويتأثّر مفهومها – أحياناً – بعوامل مساعِدَة تَعْمَلُ على تقليدها وظيفةً دلاليّة، منها:

قدرتها على الثبات، والحِراك على مستوى المفردة والتَّركيب اللغويّ، فالمُفْردة تبقى ثابتة ما لـم يتغيّر تداولها؛ لدخولها في علاقاتٍ مع غيرها من التّركيب اللغويّ.

ودلالة التَّركيب اللغويّ تبقى ثابتة في ذهْن متكلّميها ما لم تشهَدْ عناصر التَّركيب اللغويّ حِراكاً؛ فتغيّر توظيفها السِّياقيّ قد يُحدِث تغيّراً دلاليّاً في التَّركيب اللغوي، إذ قد يَخْـرج المعنـى الحقيقيّ إلى معانٍ مجازيّة تزيد مِنْ سَعة اللغة.

فالمجاز – بمعناه العام – أُطْلِق على الأجناس البيانيَّة: التّشبيه، والاستعارة، والكِنَاية، والمجـاز، والتّمثيل. وقد حَظِيت الأجناس البيانية – خاصة المجاز – بمكانةٍ عنـد العـرب، فهـي دليـل الفصاحة، وأساس البلاغة،[2] وسبيل إلى محاسِن الكلام إذا نَزَلَتْ موضعَها من السّياق[3].

وفيها يكونُ تقريبُ المعنى من فَهْم السَّامع، وإيضاحُه له[4]، تناولها البلاغيـون العـرب رعايـة ودراسة، ومنهم: ابن رشيقٍ القيرواني، وابن سنان الخَفاجي، وعبد القاهر الجرجاني[5] مِنْ علماء القرْن الخامس الهجري. فالصّلة بين مصطلح الأجناس البيانيّة، والفصاحة قد يُسَوِّغ تناوله، ولعلّ من متطلبات المنهج العلميّ أنْ يَرِدَ مصطلح الأجناس البيانية بعد مـصطلح الفـصاحة، وإنمـا أُرْجِئ بحثه عند ابن رشيق القيروانيّ استكمالاً للتّصور العلمي للمصطلح في القـرن الخـامس الهجري، ولأنَّ السَّبْق في الإلماح إلى دوْر الأجناس البيانية في علم التركيب اللغوي يعـود إلـى عبد القاهر الجرجاني.

* * *

---

(1) للاستزادة انظر: حسّان، **الأصول**، ص324–337.

(2) انظر: ابن رشيق، **العمدة**، 455/1.

وخصّ ابن رشيق هذا التّعليل بالمجاز، وإنّما عمّمَ على سبيل القياس.

(3) انظر: المصدر نفسه، 460/1، وفيه يقول:

"وهي [أي الاستعارة] من محاسِن الكلام، إذا وقعت موقعها، ونزلت مَوْضِعِها".

(4) انظر: المصدر نفسه، 494/1.

(5) وجدير بالذكر أن لعبد القاهر الجرجاني جهوداً نحوية وبلاغية، وله مصنفات فيهما.

ابن رشيق: أجناس بيانية؛ مبتغى إلى فصاحة التركيب اللغوي

فابن رشيق ذَكَرَ مفهومها[1]، وأنواعها[2]، وصُوَرَها[3]، وجيّدها[4]، ومعيبها ممثلاً وموضّحاً مقصدها[5]. وجاءت انسجاماً مع منهج كتابه الذي يبحث في محاسِنِ الشعر، وآدابه ونقده؛ ذلك أنَّ التركيب الشّعريّ أداء لغويّ له خصائص مميَّزة، منها: الأجناس البيانية التي تُعَدّ من محاسن الكلام، ومكثفاته اللغويّة.

وسأقف عند سَبَبِ ضَمِّ الأجناس البيانية إلى علم التركيب اللغوي.

الإيجاز والإطناب: المسْعَى إلى البلاغة

فالبلاغيُّ يرى أنَّ: الإيجازَ مِنْ غيرِ عَجْزٍ، والإطْنابَ مِنْ غَيْرِ خَطَلٍ محدِّداً للبلاغة التي ترتبط في بعض جوَانِبها إلى أحدهما، أو كِلَيْهِمَا. وقد أورَدَ ابن رَشيق القيروانيّ (ت456هـ) – انسجاماً مع نَهْجِ كتابه – مقتبساتٍ تتفق من حيث إشادتها بأحدهما، أو كليْهما، وإجماعها على أنَّ الإيجاز من غير عَجْزٍ، والإطناب من غير خَطَلٍ موصِلانِ إلى البلاغة؛ من ذلك ما اقتبسه مِنْ مساءَلة لابن المقفع (ت142هـ) عن مفهوم البلاغة، فَأجابَ هي:

"اسمٌ لمعانٍ تجري في وجوهٍ كثيرة فمنها: ما يكون السّكوت، ومنها ما يكون في الاستماع...." [6].

وعلقّ ابن رشيق قائلاً:

"فهذا ابن المقفّع جَعَلَ مِنَ السكوت بلاغة؛ رغبة في الإيجاز"[7].

وتتابعتِ المقتبَسَات الموضّحة – عند ابن رشيق – لمفهوم الإيجاز الذي يرتبط بأسسٍ هي:

- اللفظ ومدى قدرته على إيضاح المعنى[8].

---

(1) انظر: ابن رشيق، **العمدة**، 462/1–463.

(2) انظر: المصدر نفسه، 489/1–490.
وذلك في سِياقِ حديثة عنْ أنواعِ التَّشْبيه.

(3) انظر: المصدر نفسه، 494/1–501.

(4) انظر: المصدر نفسه، 462/1، 468–147.

(5) انظر: المصدر نفسه، 470/1–473، 494.

(6) الجاحظ، **البيان والتبيين**، 115/1، وعبارته: "اسم جامع...".

(7) ابن رشيق، المصدر نفسه، 420/1.

(8) المصدر نفسه، 418/1.

- مدى توافر الملاءمة بين اللفظ، ومعناه[1].
- مدى قدرة التركيب اللغويّ على تحقيق المقْصد[2].
- مدى ترابط التّراكيب اللغويّة بعضها ببعض[3].
- ومن ثَمَّ وصولٌ آمِن إلى الإفهام[4].
- مدى قدرة المنشئ على تطويع النّص؛ وتشكيله تشكيلاً مَرِناً يضمن ضبطاً لخصائص الكلام[5]، فنراه يُقصِّر طويلاً؛ وَفْقاً لمقتضيات الحدث الكلاميّ، وبهذه المقدرة استحقَّ الأديب أنْ يكون بليغاً[6].

ونظرياً هناك مصطلحات قد تتقارب، وقد تتفارق بقدْر اختلاف زاوية النّظر إليها، وهذه المصطلحات هي: (الإيجاز والإطناب) في مقابل (التّقصير والتطويل).

ومِنْ أسس التفريق بينها:

- مدى قُرْب المصطلح من مفهوم البلاغة، فالإيجازُ والإطنابُ بلاغة، والتّقصيرُ، والتّطويلُ عيّاً[7].
- مدى ما يوقره المصطلح من قيمة، وحيويّة، وقدرة في التأثير على المتلقي بمتابعة النّص (شفهياً كان أم كتابيّاً) [8].

الإفهام: فَهِمَ، فقال، فحدَّث، فأفْهَمَ:

واللغويّ نَظْر إلى قول يُصاغ، وحديث يُتابَعُ المتكلّم يصدر عن فهْم، ووعْي لغويّ، ومقدرة على إيصال المعنى تاماً إلى متلقٍّ. فالمتكلّم النّبه يكون على بيّنةٍ بتوقيت استعمال الإيجاز، أو الإطناب؛ وصولاً إلى الإفهام.

---

(1) ابن رشيق، **العمدة**، 259/1.
(2) انظر: المصدر نفسه، 259/1.
(3) انظر: المصدر نفسه، 422/1.
(4) انظر: المصدر نفسه، 421/1.
(5) انظر: المصدر نفسه، 422/1.
(6) انظر: الرماني، **النكت في إعجاز القرآن**، ص 78-79، ابن رشيق، **العمدة**، 424/1.
(7) انظر: المصدر نفسه، ص 78-79.
(8) انظر: ناجي، مجيد عبد الحميد (1984)، **الأسس النّفسيّة لأساليب البلاغة**، بيروت: المؤسسة الجامعية، ص141.

ومن قَبْل ذكَر الرّماني (ت386هـ) أنَّ " **لكلٍّ واحدٍ من الإيجاز والإطناب مَوْضعاً يكـون فيه أوْلى من الآخر؛ لأنَّ الحاجةَ إليه أشدّ، والاهتمام به أعظمُ** "[(1)].

ويُوردُ ابن رشيق القيروانيّ نصّاً للخليل بن أحمد الفراهيديّ (ت175هـ) فيه يعتمِدُ بُعْداً بلاغيّاً للتّفريق بين الإيجاز والإطناب:

" **يطُول الكلام ويَكثُر؛ ليُفْهَمَ، ويوجزُ ويختصرُ ليُحْفَظ** "[(2)]، ففي الحفظ استمرارٌ للتّواصل اللغويّ؛ ذلك أنَّ الكلام الموجَز إذا روعِيَ فيه الوضوح، وعدم الإخلال؛ وصولاً إلى الهدف منه، فإنّه يحافظ على نشاط المتلقي في تواصله، ويدفع عنه الملل[(3)].

وفطرياً تميل النَّفس إلى الإيجاز؛ ليُحفظ ويُتداوَل، وبهما عُلّل ميْل فنونٍ أدبيّة كالمَثَل، والحكمة إلى الإيجاز[(4)]. وفي الإيجاز زيادة في تفاعل المتلقي مع النّص، مما يفتح له باب التّخيّل والاحتمال؛ فلو أنّه سمع عبارة (وفي الصّمت إبانة) فإنّه يَبْدأ ذهنيّاً بإثارة أسئلة حول ماهيّة هذه الإبانة منها: ما وجه هذه الإبانة؟ وهل تكون مصحوبة بإيماءات تُعين في فهمها؟ وكيف يؤول عدم الكلام إلى كلام؟[(5)]، فالمتلقي يَسْعى إلى ملء فراغات النص دلالياً من ثقافة لغته[(6)].

ويرى ابن رشيق أنّ في الإيجاز – تَكْثيفاً للمعنى؛ إذ إنَّ الكلمة الموجزة المحْكمة تقوم مقام كلامٍ كثير[(7)].

محكمة النّص: تأسيسٌ على الإيجاز والإطناب

والنّقديّ أبان عن قيمة نصٍّ إبداعيّ، ويحلّله تحليلاً ينْبئُ عن منزلته النّقديّة من نصوص أخرى. أوْرَدَ ابن رشيق اقتباساً يتّخذ من (الإيجاز والإطناب) مقياساً نقديّاً يُفضي إلى رأي نَقْديّ في تفاضل أديبَيْن فأكثر، يقول حاكيًا:

"**أنَّ الفرزدق (ت110هـ) لمّا وقع بينه وبين جرير (ت110هـ) ما وقع، وحُكمً بينهما، قال**

---

(1) في رسالته: **النكت في إعجاز القرآن**، ص79.

(2) ابن رشيق، **العمدة**، 346/1-347.

(3) انظر: ناجي، **الأسس النفسية**، ص127.

(4) انظر: المرجع نفسه، ص127-128.

(5) انظر: المرجع نفسه، ص129.

(6) انظر: الكواز، محمد كريم (2006) **البلاغة والنقد: المصطلح والنشأة والتجديد**، ط1، بيروت: الانتشار العربي، ص118-119.

(7) انظر: ابن رشيق، المصدر نفسه، 435/1-436.

بعض الحكّام: الفرزدق أشْعَرُ، لأنّه أقواهما أسْرَ كلامٍ، وأجْراهما في أساليب الشّعر، وأقــدرْهما على تطويلٍ، وأحسنْهما قطعاً"[1]. فبالقَطْعِ فُضِّلَ[2].

وإنّما كان القَطع علّة لتقديم شاعرٍ على آخر؛ لسرعة جريانه إلى المسامع، ولاســتدعائه في مواقف عِظام[3].

وقد يكون الميل إلى الإيجاز لمقصَدٍ مجتمعيّ ينحصر في مقدرة التّركيب الشّعريّ على التَّــداول والذيوع؛ ذلك أنَّ الكلام الموجز أسرع إذاعة من الكلام المُطْنب[4].

ومع ذلك كلّه، فإنَّ ابن رشيق يميل إلى تقديم الشّاعر المطيل على الشّاعر الموجَز؛ لأنّ الكــلام المطنَبُ أهْيَبُ في النّفوس مِنَ الكلام الموجز، وإنْ أجاد صاحبه[5].

ولا يعني هذا إنكار ابن رشيق فضْلَ الكلام الموجَز، فقد يتعادلان حكْماً " **فــإذا كــان صــاحب القصائد [أي المطيلُ في شعره] دون صاحب القِطَع بدرجة أو نحوها، وكان صــاحب القِطَــع لا يقدِر على التطويل – إنْ حاوله بتّةً – سُوِّيَ بينهما ؛ لفضْلْ غير المجهود على المجهود** "[6].

ويرى الباحث أنَّ المحدِّد لأحدهما هو: طبيعة الموقف الكلاميّ، وما يتطلّبه من قدرة المتكلّم على الاختزال أو البسْط؛ انسجاماً مع الموقف الكلاميّ من جهة، وما تمليه نوعية المتلقي مــن جهــة أخرى، فلكلٍّ مقام مقال.

الإطناب: تقارب المضمون، واختلاف المصطلح:

أُشير – آنفاً – إلى دور ثنائية الإيجاز والإطناب في التّركيب اللغويّ فالموجز منه سريعُ الحِفْظ في الأذهان مما يضمنُ له تداولاً أفضل في بيئات لغويّة[7]. والتّركيب اللغــويّ المطْنَــب أسْرع فهْماً[8].

ومع عناية ابن رشيق القيروانيّ بمصطلح الإطناب فإنَّ الباحث لم يعثر في كتابه العمــدة على إشارة صريحة، أو ضمنيَّة إلى دوران المصطلح نفسه، بل إنّه أورد مصطلحات قد تتقارب

---

[1] ابن رشيق، **العمدة**، 347/1.
[2] انظر: المصدر نفسه، 347/1.
[3] انظر: المصدر نفسه، 347/1.
[4] انظر: المصدر نفسه، 347/1.
[5] انظر: المصدر نفسه، 349/1.
[6] المصدر نفسه، 349/1.
[7] انظر: المصدر نفسه، 347/1.
[8] انظر: المصدر نفسه، 347/1.

مضموناً، وتختلف مصطلحاً، ومنهـا: التّطويـل[1]، والتّتبيـع[2]، والإلتفـات[3]، والتتمـيم[4]، والإيغال[5]، والتّكرار[6]. ولعلّ في اجتزاء بعضها، وعرضه بإيجاز كفاية لإعطاء تـصوّر عـام لها، حتّى لا يُثقل القارئ بتزاحم المصطلحات.

أولاً: التّطويل:

ويختصّ بالقصائد الطّوال، ويقابله مصطلح المقطّعات وهي: قِطَع شـعريّة مـوجزة ذات معـانٍ عميقة[7].

ثانياً: التتميم:

وهو إتمام عنى تركيب لغويّ بمعنى إضافيّ يلحقه؛ احتراساً من فَهْمٍ خاطئ قد يتبادر إلى ذهْـنِ المتلقي، فغايته إزالة اللبس المعنويّ الذي قد يلْحق المتلقي، قال تعالى:

﴿**وَيُطْعِمُونَ الطَّعَامَ عَلَى حُبِّهِ مِسْكِينًا وَيَتِيمًا وَأَسِيرًا**﴾ [القرآن الكريم، سورة الإنسان، 8]

ففي السّياق تتميم للمعنى على قوْل في عَوْدِ الضمير إلى كلمة الطّعام[8].

وعندما حدّه ابن رشيق القيروانيّ قصَرَه على الشّعر مع ثباته في القرآن الكريم، يقـول معرّفـاً، هو:

"**أنْ يحاول الشاعر معنى، فلا يدَع شيئاً يتمم به حُسْنَه إلا أورده، وأتى به، إما مبالغة، وإما احتياطاً، واحتراساً من التقصير**"[9].

وممّا مثّل به قول[10] طرفة بن العَبْد (ت60 ق.هـ.):

فَسَقَى ديارك غير مُفْسِدِها صَوْبُ الرّبيع، وديمةٌ تَهمِي

فقوله: (غير مفسدها) إتمام للمعنى، واحتراس للديار من الفساد بكثرة المطر[11].

---

[1] انظر: ابن رشيق، **العمدة**، 1/346-351.

[2] انظر: المصدر نفسه، 1/533-545.

[3] انظر: المصدر نفسه، 1/636-642.

[4] انظر: المصدر نفسه، 1/645-649.

[5] انظر: المصدر نفسه، 1/654-661.

[6] انظر: المصدر نفسه، 1/683-695. ولم أفسرها إيجازاً.

[7] انظر: المصدر نفسه، 1/349.

[8] انظر: المصدر نفسه، 1/647.

[9] المصدر نفسه، 1/645.

[10] ابن العبد، طرفة، **ديوانه**، ص97.

[11] انظر: ابن رشيق، المصدر نفسه، 1/646.

ثالثاً: الإيغال:

هو: " **ضَرْبٌ مِنَ المبالغة**[1]... **إلا أنَّه في القوافي خاصة لا يعدوها، والحـاتمي**[2] **وأصحابه يسمّونه**[3] **التبليغ** "[4].

ومثاله قول[5] ذي الرُّمَّة:

قِفِ العَنْسَ في أطلالِ ميَّةَ فأسّألِ رسوماً كأخلاق الرداء المسلْسَلِ

رابعاً: التّكرار:

التكرار ظاهرة لغوية تعني إعادة لفظٍ، أو تركيب إعادة لفظيّة، أو معنوية في مواضع متباينةٍ في نصٍّ[6].

وممّن عَرَضَ له من القدماء ابن قتيبة[7]، وابن رشيق القيرواني[8]. ويُعَدُّ ابن رشيق أكثرهم التفاتاً إلى ظاهرة التّكرار، إذْ أفاض القول فيه، إلاّ أنَّ التّكرار في النّظم القرآنيّ لم يحظَ بعنايته ما خلا إشارة سريعة إلى التكرار[9] في نظّم سورة الرحمن.

وقد قصرَ ابن رشيق كلامه على ظاهرة التكرار بذكر حدِّه ونوعيه: اللفظي والمعنويّ عارضاً أوجهَ دلالية للتكرار اللفظي، مركز القول إلى تكرار الكلمة المفردة دون التفاتٍ إلى تكرار الجملة أو التأليف[10].

---

[1] جاء في كتاب **العمدة** لابن رشيق، 650/1: "المبالغة ربّما أحالتِ المعنى، ولبّسته على السّامع؛ فليست لذلك من أَحْسَن الكلام ولا أفخره، لأنّها لا تقع موقع القبول كما يقع الاقتصاد وما قاربه؛ لأنه ينبغي أن يكون من أهم أغراض الشاعر والمتكلّم أيضاً الإبانة والإفصاح، وتقريب المعنى على السامع....".

[2] أبو علي محمد بن الحسن البغدادي الكاتب (ت388هـ/998م)، له الرسالة الحاتميّة (الموضّحة لسرقات أبي الطيب المتنبي، وعيوب الشّعر)، وكتاب حلية المحاضرة في صناعة الشّعر، انظر:
الذّهبي، **سير أعلام النبلاء**، 499/16-500.

[3] وذلك في كتابه: **حلية المحاضرة في صناعة الشّعر**، تحقيق: جعفر الكتاني، بغداد: دار الرشيد، مطبوعات وزارة الثقافة والإعلام، 1979، 155/1، وفيه يقول: "هو [أي التبليغ] أن يأتي الشاعر بالمعنى في البيت تماماً قبل انتهائه إلى القافية، ثمّ يأتي بها لحاجة الشعر إليها فتزيد البيت نصاعة، والمعنى بلوغاً إلى الغاية القصوى في الجودة".

[4] ابن رشيق، **العمدة**، ص654.

[5] ذو الرُّمة، **ديوانه** 1451/3.

[6] انظر: السّيد، شفيع (2006) **النظم وبناء الأسلوب في البلاغة العربية**، ط1، القاهرة: دار غريب، ص125.

[7] في كتابه: **تأويل مشْكَل القرآن**، ص182-187.

[8] في كتابه: العمدة، 683/2-695.

[9] انظر: ابن رشيق، المصدر نفسه، 685/2-686، السيد، المرجع نفسه، ص128-133.

[10] انظر: المصدر نفسه، 683/2-695.

أمّا حدّه فاستِجْلاءٌ لأثرهِ في سياقٍ لغويّ، إذْ له "**مواضعُ يحسُن فيها، ومواضــع يقــبُح فيها، فأكثر ما يقعُ التّكرار في الألفاظ دون المعانى، وهو في المعاني دون الألفاظ أقــل، فــإذا تكرّر اللفظ والمعنى جميعاً فذلك الخذلانُ بعينه**"[1].

وأمّا نَوْعاه[2] فعَرَض لمقاماتٍ، فيها تتّضحُ جَدْواهما الدّلاليّة، فمِن أوجهِ دلالة التّكرار اللفظيّ:

1- التّشوّق والاستِعذاب[3]؛ إذ كان في غزلٍ، أو نَسيبٍ. كقول[4] قيس بن ذريح (ت68هـ):

ألاَ لَيْتَ لُبْنى لم تكنْ لي خُلّةً ولم تَلْقِني لبنى، ولم أدْر ما هيا

2- التنويه بالاسم المكرّر، والإشارة إليه بذكرٍ، إن كان في مَدْح[5] كقول[6] الخنساء (ت24هـ) مشيدة بأخيها:

وإنَّ صخراً لوالينا وسيدنا وإنّ صخراً إذا نشتو لنحّارُ

وإنَّ صخراً لتأتمُ الهداة به كأنه علم في رأسه نــار

3- التّقرير والتّوبيخ[7]، قال تعالى:

﴿**فبإيّ آلاء ربكما تكذّبان**﴾ [القرآن الكريم، سورة الرحمن، 16، 18، 21،...]

يقول ابن رشيق: " **ومن المعجز في هذا النوع قول الله تعالى في سورة الرحمن فبــأيّ آلاء ربكما تكذبان، كلما عدد منَّة أو ذكر بنعمة كرر هذا**" [8].

4- التّعظيم للمحْكِي عَنه (المخاطب) [9]، كقول[10] عديّ بن زيْدٍ العبَاديّ (ت نحو 35ق.هـ):

لا أرى الموتَ يسْبُقُ الموْتَ شيءٌ نَغَصّ الموتَ ذا الغنى والفقيرا

---

[1] ابن رشيق، **العمدة**، 683/2.

[2] انظر: المصدر نفسه، 2/ 683-684.

[3] انظر: المصدر نفسه، 683/2.

[4] ابن ذُرَيح، قيس (ت68هـ/687م)، **ديوانه**، جمعه وحققه وشرحه: عفيف نايف حاطوم، ط1، بيــروت: دار صادر، 1998، ص158.

[5] انظر: ابن رشيق، المصدر نفسه، 684/2.

[6] الخنساء، **ديوانها**، ص385-386.

[7] ابن رشيق، المصدر نفسه، 685/2.

[8] المصدر نفسه، 685/2.

[9] انظر: المصدر نفسه، 686/2.

[10] العبادي، عديُّ بن زيد (ت نحو 35 ق.هـ/587م)، **ديوانه**، حققه وجمعه: محمد جبّــار المعيبــد، بغــداد: وزارة الثقافة والإرشاد، 1965، ص65.

إذّ أعاد الاسم الظاهر "الموت" (مفعول به للفعل "يسبق") مكان الاسم المضمر، "**وفيه قبْحٌ إذّ كان تكريره في جملة واحدة**"[1].

5- الوعْد والتهديد[2]، إنْ كان عِتاب موجَع، كقول[3] الأعشى (ت7هـ)؛ ليزيد بن مسهر الشيباني"[4]:

أبا ثابتٍ لا تعلقنك رماحُنا　　　أبا ثابت اقصِرْ وعِرْضُك سالمُ

6- التّوَجع إنْ كان الشّعر في رثاء، أو تأبين[5]، كقول[6] متمِّم بن نُوَيْرة[7] (ت نحو 30هـ):

وقالوا: أتبكي كلَّ قبْرٍ رأيتَه　　　لقبْر ثوى بين اللّوى فالدّكادِكِ[8]

فقلت لهم: إنّ الأسى يبْعثُ الأسى　　　دعوني فهذا كلّه قبر مالكِ

7- الهجاء على سبيل الشُّهرة، وشدّة التّوضيح بالمهجو"[9]، كقول[10] ذي الرّمّة (ت117هـ) هاجياً:

تَسَمَّي امرؤ القيس بن سعد إذا اعتزَت　　　وتأبى السِّبال الصُهبُ، والآنفُ الحمْرُ

ولكنّما أصل امرئ القيس معشرٌ　　　يحِلّ لهم لحمُ الخنازير، والخمْرُ

---

[1] الأعلم الشنتمريّ، أبو الحجاج يوسف بن سليمان (ت476هـ/1083م)، **تحصيل عيْنَ الذّهب من معدن جوْهر الأدب في علم مجازات العرب**، حققه وعلّق عليه: زهير عبد المحسن سلطان، ط2، بيروت: مؤسسة الرّسالة، 1994، ص86.

[2] انظر: ابن رشيق، **العمدة**، 686/2.

[3] الأعشى، أبو بصير ميمون بن قيس بن جندل (ت7هـ/628م)، **ديوانه**، شرح وتعليق: محمد محمد حسين، القاهرة: مكتبة الآداب، 1950، ص79.

[4] يزيد بن مسهر بن أصْرم بن ثعلبة بن الأسعد بن همّام بن مُرَّة، انظر: ابن حزْم، أبو محمد علي بن أحمد بن سعيد الأندلسيّ (ت456هـ/1063) **جمهرة أنساب العرب**، تحقيق وتعليق: عبد السّلام محمد هارون، القاهرة: دار المعارف، 1962، ص325–326.

[5] ابن رشيق، المصدر نفسه، 686/2.

[6] البيربوعيّ، متمِّم بن نوَيرة (ت نحو 30هـ/650م)، **شعرهُ**، ضمن: كتاب: مالك ومتممٌ ابنا نويْرة اليربوعيّ، جمع وتحقيق: ابتسام مرهون الصقار، بغداد: مطبعة الإرشاد، 1968، ص125.

[7] أبو نهْشل متمِّم بن نويرة اليربوعي (ت نحو 30هـ/650م)، شاعر إسلامي، انظر: ابن سلاّم الجُمَحيّ، **طبقات فحول الشعراء**، 204/1–209، وابن قيبة، **الشعر والشعراء**، 344/1–347.

[8] الدَّكادِك: بفتح أوّله؛ موضع في بلاد بن أسد، انظر: البَكْري، أبا عُبَيْد عبد الله بن عبد العزيز الأندلسي (ت487هـ/1094)، **معجم ما استعجم من أسماء البلاد والمواضع**، حققه وضبطه وشرحه: مصطفى السقا، القاهرة: مطبعة لجنة التّأليف والتّرجمة والنشر، 1947، 554/2.

[9] انظر: ابن رشيق، المصدر نفسه، 678/2.

[10] ذو الرُّمة، **ديوانه**، 592/1–593.

8- الازدراءُ والتّهكم والتّنقيص[1]، كقول[2] حمّاد عجْرد[3] (ت161هـ)، لابن نوح[4] – وكان يتعرّب–:

فيا ابن نوح يا أخا الـــ	**حِلْـس، ويا ابن القَتَب**
ومَــنْ نشـــأ والـــده	**بيــن الرُّبــا والكُثــبِ**
يا عربيّ يـــا عربـــيّ	**يا عربيّ يـــا عربـــيّ**

ويلاحظ المتتبِّع للتكرار اللفظيّ – في تصوّر ابن رشيق – أنّه مقصور عند الشعراء على الأسماء، وأنه يخرج إلى أوجه دلالية تشكّل نظْماً لغوياً فيه تكون المزيّة.

وثمَّة مَلْحظ هو: أنَّ التّكرار – بمفهومه البلاغي – يعني دوران لفْظ اسميّ في نصٍّ دون اشتراطِ تعاقب مكانه كدوران جملة : (وإنَّ صَخراً) في شعرٍ للخنساء، إذ تقول[5]:

وإنَّ صخراً لمقدام إذا ركبوا	**وإن صخراً إذا جاعوا لعقّارُ**
وإنَّ صخراً لتأتَمُّ الهداة به	**كأنه علَم في رأسه نـــــار**

أما التّكرار المعنويّ فاقتصر مفهوم ابن رشيق له على جانبيْن:

الأول: وصفيّ، يصفه بقلّة التّداول في التّراكيب الشعرية[6].

الآخر: تفسيريّ، غايته الإيضاح، وأداته التّمثيل[7].

كقول[8] امرئ القيس (ت 545م):

---

[1] انظر: ابن رشيق، **العمدة**، 2/688–689.

[2] عجرد، أبو عمرو حمّاد بن يونس الكوفيّ (ت161هـ/777م) **شعره**، في كتاب: حماد عجرد، شاعر عباسي، نازك سابايارد، ط1، بيروت: دار الفكر العربي، 2001، ص41–42. وانظر: ابن رشيق، المصدر نفسه، 2/288.

[3] أبو عمرو – وقيل أبو يحيى – حمّاد بن عمر بن يونس الكوفيّ – وقيل الواسطيّ، (ت161هـ/777م)، المعروف بعجْرد؛ لأنه تعجْرد – أي تعرّى في يوم شديد البرد وهو صبي، انظر:

- ابن قتيبة، **الشعر والشعراء**، 2/783–785.
- أبو فرج الأصفهاني، **كتاب الأغاني**، 14/321–381.
- ابن خلكان، **فيات الأعيان**، 2/210–214.

[4] لم اهتدِ إلى ترجمته.

[5] انظر: الخنساء، **ديوانها**، ص385–386.

[6] انظر: ابن رشيق، المصدر نفسه، 2/683.

[7] انظر: المصدر نفسه، 2/690.

[8] امرؤ القيس، **ديوانه**، 1/243.

فَيَا لَكَ مَنْ لَيْلٍ كَـأنّ نُجُومَـهُ بكل مُغار الفتل شُدّتْ بيذْبـُلِ

كَأنّ الثُّرَيّا عُلِقَت في مَصامِهـا بِأمْرَاسِ كَتّانٍ إلَى صُمّ جَنْدَلِ

يقول ابن رشيق:

"**فالبيت الأول يغْني عن البيت الثاني، والثاني يغني عن الأول، ومعناهمـا واحـدٌ؛ لأنَّ النجوم تشتمل على الثريا، كما أنَّ يذبل يشتمل على "صمّ الجندل"، وقوله شـدَّت بكـل مغار الفتل كقوله: " عُلّقت بأمراس كتّان** "[1].

وثمَّة مُلْحق يضاف إلى التكرار اللفظيّ[2]، وهو: ما أطلق عليه الجاحظ – من قبـل– المـذهب الكلاميّ وبه اقتدى ابن المعتز[3]، وأبو هلال العسكري[4]؛ ويعني المصطلح: إيراد حُجَّة للمـراد إثباته أو نَفْيِهِ على طريقة أهْلِ المنطق، بأن تكون المقدّمات مسلّمة مستلزمة للمراد[5].

وفسّره محمد علي أبو حمدة[6] بـ " **تعليق الكلام بعضه على بعض بسلسلة من العلائق** "[7].

* * *

الجرجاني: الأجناس البيانية؛ أقطاب تدور عليها المعاني.

صدَرَ عبد القاهر الجرجاني عن الكلمة بمعناها اللغويّ المجرَّد فلم يجْد لها مزيَّةً، وحُسْنٌ وفضيلة[8]؛ فتوسَّل بمعناها الأوّل إلى معنى ثانٍ لها، فيه تكون المزّية[9]، فالمزيّة لا تُـرَدُّ إلـى اللغة، والعلم بأوضاعها، بل في كيْفيَّة تشكيلها، وما أريد منها، وفي معرفة التركيب اللغويّ ومـا يعتريه من: تقديم أو تأخير، أو حَذْف أو ذِكْر أو مما يُبْتدع في الكلام من استعارة[10]، أو تمثيل،

---

[1] انظر: ابن رشيق، **العمدة**، 2–690–691.

[2] انظر: المصدر نفسه، 692/2.

[3] ابن المعتز، **البديع**، ص101–105.

[4] انظر: العسكري، **كتاب الصناعتين**، ص410.

[5] انظر: الأحمد نكري، عبد النبي بن عبد الرسول (ت؟) **موسوعة مصطلحات جامع العلوم الملقب بـ(دستور العلماء)**، تحقيق: علي وحروج، ط1، بيروت: مكتبة لبنان ناشرون، 1997، ص823.

[6] في كتابه: عبد الله بن المعتز وكتاب البديع (1999)، ط1، عمّان: دار البشير.

[7] المرجع نفسه، ص81.

[8] انظر: الجرجاني، **دلائل الإعجاز**، ص367، 365–366.

[9] انظر: المصدر نفسه، ص268–269.

[10] وركّز عنايته إلى الاستعارة المفيدة، انظر:

الجرجاني، **أسرار البلاغة**، ص24–26، 32–33.

أو كناية[1]. وهو ما أطلق عليه عبد القاهر المعاني الثواني، وألمحَ إلى إدْراجها ضمْنَ مقوّمــات علم التركيب اللغويّ.

تأليف الأجناس البيانية، وعلم التركيب: استكناه العلّة

قيل آنِفاً: إنَّ عبد القاهر قدْ أشار في غير مَوْضِعٍ إلى وقع المزية في المعــاني الثــواني، وإنه ألمح إلى إدْراج الأجناس البيانية ضمْن مقوّمات علم التّركيب اللغوي؛ إتماماً لتصوّره لبنــاء التّركيب اللغوي.

ولهذا الملْمَحَ مُسوِّغاتٍ، هي:

- عناية المنشئ بمعانيها الثواني، لا المعاني الأُوَل اتماماً لجماليَّة النَّص؛ وَدفْعاً لسأمة المتلقي.
- انصهارها في السّياق اللغويّ مصدرةً أحكاماً نقدية تحدُثُ بالتّآلف والتركيب؛ لتعمــل علــى تحسينه معنويّاً وفنّياً، وتسْهم في إبراز مَزيَّة تركيب لغويّ دون آخر لسبب، وعلة[2].
- انتماؤها إلى شبكة المعنى التي تكسب المعاني نُبلاً، وفضْلاً، وترفع أقدارها عند الخــاطبينَ؛ فينتجُ بتعدد علائق هذه الأجناس نظْماً ذا مزيّة، إذْ إنَّ "**جُلَّ محاسن الكــلام – إنْ لــم نقــل كلها – متفرّعة عنها وراجعة إليها، وكأنها أقطاب تدور عليها المعاني في متصرفاتها**"[3].
- تفاوت مستوياتها فنّياً وتداوليّاً، ومقصدياً؛ وصولاً إلى تميُّزٍ نصيّ[4].

سِفارةٌ بين المتكلّم والمعاني الثَّواني: [5]

أُشيرَ – سابقاً – إلى أنَّ المنشئ يعتني بالمعاني التي تتقلدها الأجناس البيانية، لا بمعانيها الأوّليَّة. فالمعاني الأولى يصِلُ فيها المتلقي إلى الغرض المراد بدلالة اللفظــة الواحــدة، فهــي مفهومة من أنفس الألفاظ، ويقصَدُ منها الإخبار على وجهِ الحقيقة، كأن يقال مثلاً: خرَج زيدٍ [6].

وهي تؤمئُ إلى المعاني والثواني، فلو قلت: (فلان جبانٌ كلبُه) كانَ المعنى الأوّل (المعنى اللغوي الظاهر) سبيلاً إلى المعنى المراد، وهو أنَّه مضياف[7].

---

[1] انظر: الجرجاني، **دلائل الإعجاز**، ص249–250، 268–269، 293–299، 306–314.

[2] انظر: الجرجاني، **دلائل الإعجاز**، ص72.

[3] الجرجاني، **أسرار البلاغة**، ص20.

[4] انظر: المصدر نفسه، ص74–79، 296.

[5] هذا استثمار لمضمون وارد عند: الجرجاني، **دلائل الإعجاز**، ص267.

[6] انظر: المصدر نفسه، ص262.

[7] انظر: المصدر نفسه، ص263–264، 266–267.

ولو قيل: (رأيت الأسد) و(لقِيتُ الليثَ) على وجهِ الحقيقة، فإنَّ اختلاف الكلام؛ لما يتميز به المتكلّم من حصيلة لغوية تسمح له الاختيار اللفظيّ، إذ إنّ حال الألفاظ متفاوت، فيكون معه معنى لفظٍ أسرع إلى قلبه من معنى لفظ آخر[1]. وهذا الاختلاف يحمل الكلام على ظاهره، مما يؤدي إلى ثبات صورة المعنى، لثبات النظم، وعدم الاتساع والمجاز[2] الذي يراد فيه معنى رِدْفٌ للمعنى الظاهر[3]؛ فإنْ تغيَّر النّظم (التّركيب اللغوي) تغيّر المعنى، وازن: (إنَّ زيداً كالأسد) و(كأنَّ زيداً الأسد)؛ فالمعنى تغيَّر لتغيّر التركيب اللغوي[4].

أما المعاني الثانية التي مدارها الأجناس البيانية[5]؛ ففيها يصل المتلقي إلى الغرض المراد بدلالة اللفظ على معناه الذي يقتضيه موضوعه في اللغة، فالمتكلّم يعقل مِنَ اللفظ معناه، ثمَّ يفضي به ذلك إلى معنى آخر؛ سبيل معرفتهِ الرَّوِيَّةِ؛ والتأمُّل[6]، وإعمال الفكر[7]؛ لأن محلّها خبايا العقل[8].

وهي وسيلة إضافية؛ لفهْم مقاييس البلاغة التي تُقيم نصّاً[9]، ونكشف عن طاقة الإفهام في النصوص[10].

"**فلو قُلْتَ: (رأيت أسداً)، كنت قد تلطفت لِمَا أردت إثباته له من فرْط الشجاعة؛ حتى جعلتها كالشيء الذي يجب له الثّبوت والحصول، وكالأمر الذي نُصِبَ له دليل يقطع بوجوده**"[11].

وملتقى القول:

إنَّ المعنى الأول سفير المتكلّم إلى المعنى الثاني الذي تعبِّر عنه الأجناس البيانية[1]، وهذه السِفارة قد تتغيّر لسوءٍ في اختيار اللفظ، كما في قول[2] العباس بن الأحنف (ت192هـ):

---

[1] انظر: المصدر نفسه، ص267.

[2] انظر: الجرجاني، **دلائل الإعجاز**، ص265-266.

[3] انظر: المصدر نفسه، ص293.

[4] انظر: المصدر نفسه، ص265-266.

[5] انظر: المصدر نفسه، ص262-265، 293-298، 430-441. وعبد المطلب، **البلاغة والأسلوبية**، ص430-455.

[6] انظر: الجرجاني، المصدر نفسه، ص430-455.

[7] انظر: المصدر نفسه، ص430-455.

[8] انظر: الجرجاني، **أسرار البلاغة**، ص33.

[9] انظر: صمود، **التفكير البلاغي..**، ص414.

[10] أبو حمدان، سمير، (1991) **الإبلاغية في البلاغة العربية**، بيروت: منشورات عويدات الدولية، ص6.

[11] الجرجاني، **دلائل الإعجاز**، ص72.

سأطلُبُ بُعْدَ الدار عنكم لتقرُبوا وتسكبُ عيناي الدّموع لتجْمُدَا

فقد وُفِّق الشاعر في اختيار (تسْكبُ)؛ لتناسبها مع معنى الحزن والكمَدِ، وأخفقَ في اختيار (تجمُدا) ظنّاً منه أنَّ في معنى الجمود إفادة المسرّة، والسلامة من الحزن غافلاً أنَّ (الجمود) يعني عدم بكاء العين في حال يقتضيها الموقف الشّعوري، فوقع في تناقض بين الدلالة على بكاء العيْن، وعدم بكائها في ذاك الحال، فكأنّه جمع بين الضّديْن في الوقت نفسه[3].

وفي هذا التّمثيل ردٌّ على من يرى: أنَّ الكلام لا يستحقُّ اسم البلاغة "**حتى يسابق معناه لفظه، ولفظه معناه، ولا يكون لفظُه أسبَق إلى سمعِك، من معناه إلى قلبك**"[4]. إذ قد يصل معنى اللفظ – كما في بيت العباس – إلى قلب المتلقي دون أن يوصَفَ بالبليغ[5].

وعلى ذلك تجري المقايسة، فالإجراءات – وأعنى بها: اختيار لفظٍ يتلاءم مع الموقف الشّعري للمتكلم ويحقق غايته – التي يسير عليها النّظم؛ وصولاً إلى المقْصَد، هي نفسها التي يتم بها اختيار لفظٍ، وصولاً على المزية.

* * *

التقديم والتأخير: مرونة في ترتيب الجملة

هو مظهر لغويّ دالّ عَلى مُرُونَةٍ في تَوْزيع مُفْرَدَاتِ اللغة العربيَّة؛ في التراكيب اللغوية طبقاً لقوانين اللغة العربية التي تستعين بقرائن مثل: الرُّتبْة والسِّياق؛ ثُمَّ معرفةٍ تامةٍ بالفروق الدلالّية التي تَسْتَوجِبُ تقديمُ لفظٍ، أو تأخيرُ آخر[6].

وهو تحويل للفظ عن مكانه إلى آخر، وإعادة بناء عَلاقاتٍ نَظْمِيَّة في نصٍّ في ضَوْءِ ما هو ممكِنُ جَوازاً، أو وجوباً مؤدّاه مزايا وخفايا وراء النص، تكشف عن أحواله[7].

دَرَسَ عبد القاهر ذاك المظهر اللغويّ، وأبانَ عن فائدتهِ متَّكِئاً في ذلك إلى دلالات طبيعيةٍ لمدْرَكاتٍ سمعيَّة تَخْضَع للذوق النقدي[1]، وقسَّمه – معتمداً إلى ثبات الحكم النحويّ للفظ

---

(1) انظر: المصدر نفسه، ص258، 267–268، 426–427، 446–447.

(2) ابن الأحنف، أبو الفضل العباس (ت192هـ/807م) **ديوانه**، تحقيق: عاتكة الخزرجي، القاهرة: مطبعة دار الكتب المصرية، 1994، ص106.

(3) الجرجاني، **دلائل الإعجاز**، ص268–269.

(4) المصدر نفسه، ص267.

(5) انظر: المصدر نفسه، ص267–269.

(6) انظر: عبد المطلب، **جدلية الإفراد والتركيب**، ص 163، والسيد، **النظم وبناء الأسلوب**، ص201–205.

(7) انظر: الجرجاني، المصدر نفسه، ص 106.

المقدَّم – إلى قسمَيْن[2]؛ رافضاً مفهوم الفائدة المعنوية أساساً للتقسيم؛ إذْ إنّ من البعيد أنْ يكــونَ في جملة النَّظْم ما يدلّ تارة، ولا يدلُّ أخرى[3]. وهذه الفائدة توسِّعُ من دلالاتِ لفظ؛ فتزيد مكانته بين الألفاظ، فيستحقُ التقدِيَم على غيره.

○ **التقديم على نيَّةِ التأخير[4]: سكونُ الثَّابت**

ويقتضي ثباتاً وظيفياً، وإعراباً للفظ المقدّم مثل: خبر المبتدأ في مثل: (زيد منطلق)، فلو قــدَّمت، وقلت: (مُنْطَلِقٌ زيد) لما تغيَّرت الوظيفة النحويّة (المعنى النّحويّ) للفظ (مُنْطَلِقٌ)، أو إعرابه.

○ **تقديم ليس على نيّة التأخير**

وفيه تتناقل أحكام نحوية لألفاظ يعاد تصنيُفها وظيفياً وإعرابياً، فلو قلت: زيــدٌ المنطلــقُ؛ فإنَّــك حكمْتَ للفظ (زيد) بالابتداء، وللفظ (المُنطَلِقُ) بالإخبار.

ولو قلت: (المنطلق زيد)؛ فإنَّ الحكم النحويّ يتناقل، فالمبتدأ صارَ خبراً، والخبر صــار مبتدأ. ولم يكتف عبد القاهر الجرجاني – كسابقيه من النحاة – بالعنايةِ والاهتمــام، والتوســعة[5] – وهي قدرةُ الشاعر والكاتب على تطويع التراكيبِ اللغويّة لتطَّرد لهذا قوافيه، ولذاك سَــجْعُه – علةً موَجبةً للتقديم؛ لأنّ في ذلك تصغيراً لشأنهِ، وتهويناً لأمره، ونفياً لتباينُ التراكِيــب اللغويــة، وجهلاً بمنابع الإعجاز[6].

ويرى الباحث أنّ مطالبة سابقِيه بالتقيد بمنابع الإعجاز قد يخرج كتاب سيبويه –مــثلاً– من دائرته النحويّة مع إقرار بوجود لطائفَ بلاغيةً ودلالية فيه. ورفَضَ عبد القاهر قَوْلاً ســاوى فيه أصحابه دلالياً بين التقديم، أو تركه في عموم الأحوال؛ لأنّ في ذلك انتفاء لمزية التراكيــب اللغوية[7].

وثمة أثَرٌ لظَاهِرة التَّقديم والتأخير في حِراك المعنى بما يتناسب، والحدث اللغويّ تمثَّــلَ بتراكيبَ لغويةً ذاتِ دلالات متباينة؛ وأوّلَ هذه التراكيب اللغوية الترَّكيب الاســتفهاميّ المبــدوءِ بالهَمزةِ مستنداً في إيضاح أثر التقديم والتأخير فيه إلى ملمَحَيْن:

---

(1) انظر: حسان، تمام (1988)، **الأصول: دراسة ابيستمولوجية للفكر اللغوي عند العرب**، بغداد: وزارة الثقافة، دار الشؤون الثقافية العامة، ص 354.

(2) انظر:عبد المطلب، **البلاغة والأسلوبية**، ص 333.

(3) الجرجاني، **دلائل الإعجاز**، ص 110–111.

(4) المصدر نفسه، ص 106.

(5) انظر: المصدر نفسه، ص 110.

(6) انظر: المصدر نفسه، ص 108–109.

(7) انظر: المصدر نفسه، ص 110–111.

- **تركيبيّ** يختصُّ باختلافِ الرُّكن الأساس لقيام تركيبِ الاستفهام؛ فدلالة الاستفهام تتفاوت من أداة إلى أخرى وَفْقَ طبيعتها، وما تؤدّيه من إفهام للمتلقّي.
- **دلاليّ** يتعلّق بما تقدّمه الجملة من إفهامٍ للمتلقي، فالمعنى في التركيب الاستفهاميّ المبدوء بالهمزةِ تتعيَّن؛ وَفقاً لمقصدِ المتكلّم منها، فإنْ قال متكلّمٌ: أقلْتَ الشِّعر الذي كانَ في نفسِك أنْ تقولَه؟ كان الشّكُّ واقعاً في الفعل نفسه، وإنْ قال آخر: أأنْتَ قلتَ هَذا الشِّعْرَ؟ فبدأتَ بالاسْمِ، وَقَع الشّكّ في الفاعل[1].

ولا يستقيم الكلام في إقامة الاسم مَقام الفعل في الجملة الأولى، كأن يقول: أأنت قلتَ الشعر الذي كان في نفسِك أنْ تقوله؟ إذْ لا يُعْقَلُ أنْ يسأل عنْ فاعل فعلٍ غيرِ محدَّدٍ، ثُمَ إنّ في التّقديم دَلالة على وقوع الفعل مع استعلامٍ عَنْ فاعِلِه[2].

وإنْ أقمت الفعل مقام الاسم في الجملة الثانية، فقلت: أقلتَ هذا الشّعر؟ لم تسْتَبِنْ معهودَ كلامِ النّاس، إذْ كيف تقول في الشّيء المشاهَد: أموجود، أم لا؟[3].

ويرتبط إفهامُ المتلقي بمَدَى قَدْرَة المتكلّم على المطابقة بين نيَّتِه (مقَصِده)، وبين تركيبه؛ فإنْ أراد المتكلّم أنْ يَستَفْهِمَ على إطلاق نحو: (أأنتَ رأيتَ إنساناً؟) لم يستقِم تركيبه؛ لأنَّ رؤية إنسانٍ على وجْه الإطلاقِ محالٌ، إذْ كيف يُسأل عن عيْنِ فاعل غير مختصٍّ: فإنْ مال إلى الاختصاصِ بظَرْفٍ، أو نحوه استقام نحو: (أرأيتَ اليومَ إنساناً؟) [4].

وقد استند في إيضاح هذه الأنساق إلى الدّلالة التقريريَّة للهمزة الاستفهاميّةِ ذلك أنّ تقديم:

- الاسُم تقريرٌ لِلفْعل.
- الفْعل (الماضي) إنكارٌ له، وتوبيخٌ لفاعله[5].
- الفعل (المضارِع) الدَّال على الحال إقرارٌ لكينونَتِهِ، أي لتَمَثُّلِهِ في الواقع.
- الفعل (المضارع) الدالِّ على الاستقبال إنكار له؛ نحو قوله تعالى

﴿**أنُلزِمُكُمُوهَا وَأنتُم لَهَا كَارِهُونَ**﴾ [القرآن الكريم سورة هود، 28]

[1] انظر: الجرجاني، **دلائل الإعجاز**، ص 112.
[2] انظر: المصدر نفسه، ص 112.
[3] انظر: المصدر نفسه، ص 112.
[4] انظر: المصدر نفسه، ص 112.
[5] انظر: المصدر نفسه، ص 122-123.

ففي سياق النص تكذيبٌ، وإنكار للمخاطَبينَ بأنْ يلتزموا بالبيِّنة، وهم لها رافضون، فمطلبُهم غيرُ متحقّقٍ؛ لأنّه لا يكون. فتقديم الاسمِ على الفعل المضارع إنكارٌ لفاعِلِهِ[1].

وقد تمتد دلالة الإنكار إلى المفعول به المقدَّم على الفعل المضارع كما في قوله تعالى:

﴿قُل أغَيرَ اللهِ أتَّخِذُ ولِيًّا﴾ [القرآن الكريم سورة الأنعام، 14]

فالمعنى المفاد من تقديم المفعول به الثاني: إنكار أنْ يُتخَذَ غيرُ الله ولياً، ولا يُتَصَوّرَ هذا الملْمَح البلاغيّ، لو أُخّر المفعول به الثاني؛ إذ يصبْحُ التناول مِحْضاً بالفعل فحسب[2].

وجملة القول: إنّ لدلالة الإنكار التي تَلْحَقُ معنى التقرير وجوهاً هي[3]:

1- إنكارٌ لفعل قد كانَ، وتوبيخُ فاعلِه، كما في النّظم القرآني:

﴿قالُوا أأنْتَ فَعَلْتَ هَذَا بآلِهَتِنَا يَآ إبْرَاهِيمُ﴾ [القرآن الكريم، سورة الأنبياء، 62]

فالقوم أنكروا فعل تحطيم الأصنام، وضمّنوا إنكارهم توبيخاً لفاعله المتوقَّع.

2- إنكارٌ لحصولِ فعلٍ أصْلاً، كما في النَّظْمِ القرآنّي:

﴿ أفَأصْفَاكُمْ رَبُكُمْ بالبَنِينَ وَاتَّخَذَ مِنَ المَلائِكَةِ إنَاثًا إنَّكُمْ لِتَقُوُلُونَ قوْلاً عَظِيماً﴾

[القرآن الكريم سورة الإسراء، 40]

فالفعل غيرُ متمثل على وَجْهِ الحقيقة، وهذا يتطلّب إنكاراً لِفِعْلِ المشركين، وتكذيباً لهم[4].

3- إنكارٌ حاصِلٌ في الفَاعل، كأن يقال لرجل يدعي أنّ قَوْلاً كان منه، وأنتَ تعلَمُ أنه لا يصدُر عنه ذلك[5]: أهو قال ذلك بالحقيقة، أم أنت تغلط؟.

4- تنبيه السامع حتى يرجعَ إلى نَفْسِهِ فيرتِدَعَ، ويَعِي مقدرتِه[6].

فإنْ حَصَلَ إنْكَارُ فِعْل ابتداءً؛ لعدم صُدورِهِ منْ عاقل حُمِلَ على التَّمثيل والتَّشبيه، كما في النّظم القرآني: ﴿أفَأنْتَ تُسْمِعُ الصّمُّ أوْ تَهْدِي الْعُمْيَ﴾ [القرآن الكريم سورة الزخرف، 40]

فليس إسماع الصُّمِّ مما يدَّعيه أحدُ فيكون ذلك للإنكار، ومراده التمثيل.

---

(1) انظر: المصدر نفسه، ص 116-117.

(2) انظر: الجرجاني، **دلائل الإعجاز**، ص 120-121.

(3) انظر: المصدر نفسه، ص 113-114.

(4) انظر: المصدر نفسه، ص114.

(5) انظر: المصدر نفسه، ص 115.

(6) انظر: المصدر نفسه، ص 119-120.

ثُمَّ إنَّ المبتغى مِنْ تقديم الاسم على الفعل في هذا السياق القرآني أنْ " **يقال للنّبيّ – صلّى الله عليه وسلَّم– أأنتَ خُصوصا قد أُوتيت أن تُسْمع الصُّمَّ، وأن يجعل في ظنه أنه يستطيع إسماعَهم بمثابة منْ يظنُّ قد أُوتيَ قدرة َعلى إسماع الصُّمّ** "[1].

أثر التقديم والتَّأخير في تركيبِ النَّفيّ:

إذ تتضح الفواصل الدّلالية فيه، وَفْقَ تقديم اسم أو فِعْل؛ فلو قلت مُقَدِّماً الفعل: (ما ضربتُ زيداً)؛ لنفيْتَ عَنْكَ ضَرَبْه مع احتمالِ أنْ يكونَ الفاعلُ غيرَك، أو نفيت فعلَ الضَّربِ أصلاً[2].

ولو قلت مقدِّماً الاسم: (ما أنا ضربْتُ زَيْداً)؛ لنفيتَ أنْ تكونَ الضَّارب، مع حصول فعل (الضرب) [3].

فالدلالة[4] التي يشير إليها النَّفيِّ عند تقديم الفعل صيَّرت (المنفيَّ) إلى معنى العموم؛ نحو: (ما أكلتُ اليومَ شيئاً). أما عند تقديم الاسم، فإنّه لا يصير المَنفّي إلى معنى العموم، إذْ لا يجوز أنْ يُقال: (ما أنا أكلت اليوم شيئاً)؛ لاستحالة أن يكون هناك إنسان ما أكلَ كلّ شيءٍ يُؤْكَلَ، فنفيتَ أن تكونَ مثلَه.

وعرض عبد القاهر الجرجاني مواقِفَ لغَوَّيةً متحقّقة مع بيانٍ لِمَدَى قُربها، أو بعدها عن الصَّواب الدلالي بناءً إلى تقديم الاسم أو الفِعل؛ إذ يجوز أنْ يقال: [5]

- ما قلتُ هذا، ولا قاله أحدٌ من النَّاس.
- ما ضربتُ زيداً، ولا ضَرَبَه أحدٌ سِوايَ.

فلو قَدَّمتَ (الاسم) فقيل:

- ما أنا قلت هذا، ولا قاله أحدٌ من النَّاس.
- ما أنا ضربتُ زيداً، ولا ضَرَبَه أحد سِوايَ.

لكان مخالفةً لغوية؛ لعدم ذكر الفاعل الحقيقيِّ، ويجوزُ أنْ يقال:

- ما قلت إلاّ هذا.
- ما ضربت إلاّ زيداً.

---

[1] المصدر نفسه، ص 120–121.
[2] انظر: الجرجاني، **دلائل الإعجاز**، ص 124
[3] انظر: المصدر نفسه، ص 124.
[4] انظر: المصدر نفسه، ص 124.
[5] انظر: المصدر نفسه، ص 125–126.

فإنْ قيل: ما أنا ضربتُ إلا زيداً " **كانَ لَغْواً من القوْل.. لأنّ نقضَ النَّفْي بـ (إلاّ) يقتضِي نَفْيَ أنْ تكونَ ضَرَبْتَ زيداً وتقديمك ضميرك وإيلاؤه حرف النفي، يقتضي أن تكون ضربته، فهما يَتَدَافَعَانِ** "[1]. أي يدفع أحدهما الآخر، وينفيه.

فإن تقدم المفعول به فقيل: ما زيداً ضربتُ، كان المعنى " **أنّ ضَرْباً وَقَعَ منك على إنسان وظَنّ أنَّ ذلك الإنسان زَيْدٌ، فنَفَيْتَ أنْ يكونَ إيّاه**"[2].

وإنْ تقدَّم الفعل على المفعول به فقيل: (ما ضربتُ زَيْداً)، نفي أن يكون قد وقع ضَرْبٌ منه على زيد، وإن لم يثبته لغيره تُركَ المعنى مُبْهَماً محتَمِلاً غير زيد[3].

فإذا قيل: (ما زيداً ضربت، وَلا أحداً من النَّاسِ) صحَّ ذلك؛ فإنْ قَدَّمَ الفِعْلَ فَقيل: (ما ضَرَبْتَ زيداً، وَلاَ أحداً من النَّاس) لم يُصح دلالياً؛ لانتفاءِ وقوع الحَدَث[4]

فإن استدْرَكَ على الفِعْل المَنْفِيّ بِضِدِّه مُثْبَتاً، فقيل: (ما ضربتُ زيداً، ولكنّي أكرمتُه) صحّ ذلك. فإن قلت: (ما زيداً ضربتُ، ولكنّي أكرمتُه)، ومرادُك إثباتُ الفِعْل المستدرَك، لَمْ يصح، وصوابه أن يقال: (ما زيداً ضربت، ولكن عَمْرا) [5].

وبالمقايسة على حُكْم المنصوب يكونُ حكم الجار والمجرور؛ يقول عبد القاهر الجرجاني مكتفياً بالتَّمثيل دُونَ التفسير:

" **فإذا قلْتَ: (ما أَمَرْتُك بهَذا)، كَانَ المَعْنَى على نفي أن تكونَ قدْ أَمَرته بذلك، ولم يجبْ أن تكونَ قدْ أمرتَه بشيء آخر. وإذا قلتَ: (ما بهذا أمرتُك)، كنْتَ قد أمرتَه بشيءٍ غيره**"[6].

ثم إشارته إلى صواب تركيب مقيّد بالتوكيد، ومستدرك بالإثبات نحو: (لم يَأْتِنِي القَوْمُ كلُّهُم، ولكنْ أَتاني بَعْضُهم)، فإن قدَّمْتَ (كُلّهم) على الابتداء، فقلتَ: (كلهُّم لَمْ يأْتِنْي، ولكن أتاني بعضُهم)... لم يَجُز؛ "**لأنه يؤدي إلى التناقض، وهو أن تقول: لم يأتني واحد منهم، ولكن أتاني بعضهم**"[7].

---

[1] المصدر نفسه، ص126.

[2] الجرجاني، **دلائل الإعجاز**، ص 126.

[3] انظر: المصدر نفسه، ص 126.

[4] انظر: المصدر نفسه، ص 126.

[5] انظر: المصدر نفسه، ص 283

[6] المصدر نفسه، ص 127

[7] المصدر نفسه، ص 283.

والمعَتبَر في صحَّة تركيبٍ لغوي دونَ آخر من الأنماط السابقة: دخولُ كلمة **(كلُّهم)** فـــي ســـياق النَّفي؛ أو انتفاء دخولها[1].

* * *

---

[1] انظر: المصدر نفسه، ص 283

الخبر المثبَت: القَصْد والتَّقدِيم

إذ قسَّمه عبدُ القاهر الجرجَانيّ استناداً إلى القَصْد إلى قسميْن:

1- جَلِيّ لا يُشْكِلُ[1]؛ وفيه ينحَصِر القَصْد في فاعل دون آخر؛ كأنْ يقوم متكلِّم: (أنا كتبتُ في مَعْنى فلان)، والقَصْد الانفراد بذلك، وإزالة الاشتباه في تفرُّدِ غيره.

2- مُحَقّق؛ وفيه يكون القَصْد مِن تقديم المبتدأ (المحدَّث عنه) القصد تأكيد معنى الخبر، وتحقيق حدوثه دون الشك، ومثاله قولك: "هو يُعطي الجزيل". تريد إعلام السامع أنّ إعطاءَ الجَزيل دَأبَه[2].

وَيشْهَدُ على أنَّ المحدَّث عَنْه (المبتدأ) يقتضي [3] أحوالُ كلاميّةٌ تأكّد الخبر وتحقيقه منها:

- إذا سُبِقَ كلامٌ بإنكارِ مُنْكَر، كما في النَّظْم القرآنيّ:

﴿وَيَقُولُونَ عَلَى اللهِ الكَذِبَ وَهُمْ يَعْلَمُونَ﴾ [القرآن الكريم سورة آل عمران، 78]

فالكاذب لا يعترف بذلك، وإذا لم يعترف بأنه كاذب، كان أبعد من ذلك أنْ يَعْتَرِفَ بأنَّه كاذبٌ[4].

- إذا اعترض كلاماً شكٌّ؛ كَأنْ يقولُ رجلٌ: كأنَّك لاتعلم ماصَنَعَ فلان، ولم يَبْلُغْكَ، فيقولُ: أعْلَمُ، ولَكِنِّي أُدَارِيهِ [5].

- إذا اعترض كلاماً[6] تكذيب مُدَّعٍ، كما ورد في قوله تعالى:

﴿وَإِذَا جَاؤُوكُمْ قَالُوا آمَنَّا وَقَدْ دَخَلُوا بِالْكُفْرِ وَهُمْ قَدْ خَرَجُوا بِهِ﴾

[القرآن الكريم سورة المائدة، 61]

ففي قولهم تكذيب.

- في كلامٍ القياس في مثله لاَ يكونُ، كإخبار الله –سبحانه– عَنْ قومٍ مُشركِينَ؛ في قوله تعالى:

﴿وَاتَّخَذُوا مِنْ دُونِهِ ءالِهَةً لا يَخْلُقُونَ شَيْئَاً وَهُمْ يُخْلَقُونَ﴾ [القرآن الكريم سورة الفرقان، ٣]

فعبادتُهم للآلهة تَقْتَضِي ألاّ تكونَ مَخْلوقةً[7].

---

[1] انظر: الجرجاني، **دلائل الإعجاز**، ص 128

[2] انظر: المصدر نفسه، ص 129

[3] انظر: المصدر نفسه، ص 133.

[4] انظر: المصدر نفسه، ص 133.

[5] انظر: المصدر نفسه، ص 133.

[6] انظر: المصدر نفسه، ص 134.

[7] انظر: المصدر نفسه، ص 134.

في كلامٍ خالفَ العادةَ؛ نَحْو: البقرةَ تكلَّمتْ[1].

- في سياق الوَعْدِ، والضَّمَان، كَقَولِ رجل: أنا أعطيْتكَ؛ إذْ منْ شأنِ مَنْ تَعِدَه، وتضمَن لــه أنْ يعْتَرِضَه شكٌّ في تمام الوعْد[2].
- في سِيَاق المَدْحِ؛ كَقَولِكَ: أنْتَ تُعْطِي الجزيلَ؛ إذْ "**مِنْ شأنِ المَادِحِ أنْ يَمْنَعَ الــسَّامِعينَ مِــنَ الشَّكِّ فيما يَمْدَحُ به، ويُبَاعِدُهُم مِنَ الشُّبْهَةِ**"[3].

ويَظْهرُ عبد القاهر الجرجاني في أمثلته جامِعاً لأحوالٍ فيها يُراعَى تقدُّمِ ذِكرِ المحدَّثِ عنــه (المبتدأ)، مُوَجِّهاً النَّظَر إلى ما قَدْ يعْتَرِي السَّامع مِنْ شَكٍّ يُسْتَبَانُ بالتقديم. فإنْ استقرّ فِعْــلٌ دائــرٌ مِنَ المحدَّثِ عَنْه في ذِهْن السَّامع لم يحْتَج المتكلمَّ إلى تأكيد ِالخَبْر بتقديم المحدَّثِ عنه (المبتــدأ)، تَقُول: قدْ ذهب؛ مُخبراً عَنْ رجُلٍ قد اعْتَاد الذهاب[4].

فإنْ وُصِلَتْ عبارة بكَلامٍ قُدِّمَ ذِكْرُ المحدَّثُ عَنْه بعدَ واوِ الحال[5]، نحو: رأيته وهو قَدْ قرأ؛ لتغيير حاصِلٍ في الحُكْم النحوي، ولاحتمال ورودِ الشَّكَّ في العبارةِ.

وموجز القول:

عيّن عبد القاهر الجرجاني الغاية من تقديم المحدَّث عنه (المبتدأ)، وهي تنبيــهُ الــسّامع عليه؛ وتهيئته لقبوله والاطمئنان إليه، فذلك أشدُّ ثبوتاً، وأمْنعَ للشَّكِّ، وأدْخَل في التَّحْقِيق، والتَّأكيد مِنْ لو أُخِّرَ؛ إذْ إنَّ في تأخيره إمِّحاء لهاتيك الغاية[6].

وقد سَكَنَ عبد القاهر الجرجاني في هذا المسْتَخْلَص إلى نص لسيبويه في كتابه في بــاب يتعلَّــق بتقدُّم المفعول به هو: (ما يكون فيه الاسم مبنياً على الفعل قُدّم أو أُخّر..)؛ يقول سيبويه:

"**فإذا بنَيْتَ الفِعْلَ عَلَى الاسْمَ قُلْت: زَيْدٌ ضربتَه، فَلَزِمَتْه الهاءُ، وإنمَّا تُريدُ بقولِكَ: مبنيٌّ عَلَيْه الفِعْلُ أنَّه فِي مَوضِعِ مُنْطَلِقٍ، إذا قلت: عبد الله منطلق، فهو في موضع هذا الذي بُنِيَ الأول، وارتفع به، فإنّما قلت: عبد الله فنسيتَه له، ثُمَّ بيَّنْت َعليه الفِعْــلَ، وَرَفعْتَــه بالأبتِدَاء**"[7].

---

[1] انظر: الجرجاني، **دلائل الإعجاز**، ص 134.
[2] انظر: المصدر نفسه، ص 134.
[3] المصدر نفسه، ص 135.
[4] انظر: المصدر نفسه، ص135.
[5] انظر: المصدر نفسه، ص135–136.
[6] المصدر نفسه، ص132.
[7] سيبويه، **الكتاب**، 81/1.

ثُمَّ انتِهاؤُه – مِنْ بَعْدِ تَصفُّحٍ لكَلامِ العرب– إلى تراكيب إضافية فيها يكون تقديم الاسم لازما لتفردّ مُضَافِهَا، كقول العرب في سياق المدح: مثلك رعى الحق[1].

ثُمَّ خلوصه إلى توارد نماذج لغوية دالة على أسلوب التقديم والتأخير، ذلك أنّ نَظْمَ الكلام، وترتيبُ أجْزائِه يَتَعَادلان: فَكِلاهما –مِنْ وَجْهَةِ نَظَرِهِ– اسْتِخْبَارٌ مِنْ المخَاطب[2]؛ فالجُملة الاسميّة: نواةٌ، ومتحوّلة، ومركَبّة؛ فأما النّواة فتأتلِفُ مِنْ مبتدأ وخبرِهِ، والجملة المتحوَّلةِ ينضافُ إلى الجملة النواة حرف/فعلٌ ناسخٌ، والجملة المركَّبة تَنْسَجِمُ مَعَ المستوَيَيْن السّابقَيْن بإضافة ما أمْكَنَ من متمِّمات الجُملة. وكلاهما في حُكْمِ الابتداء بالنَّكرة، فإنْ قيل: "رجل جاءني" دلّ ذلك على نوع الجائي، واقتضاء معرفة المخاطب بقدوم جاءٍ؛ فإنْ أُرِيدَ الإخْبَار عن مجيءِ أحد الرجال قدِّم الفِعْلَ، وقيل: "جَاءَنِي رجل" [3].

ولتقلُّد النّكرة المقدَّمَة معنى العموم، وَظَّفَها العرُب في قَوْلِهم[4]: (شرٌّ أهَرَّ ذا نابٍ)؛ لأنَّ "**المُراد أن يُعلمَ أن الذي أهَرَّ ذا النَّابِ هو مَن جنس الشر لا جنس الخير.. وقول العلماء... إنَّما يَصلُحُ ذلك؛ لأنّه بِمَعْنى: ما أهَرّ ذا نابٍ إلا شَرٌّ**"[5]، أي حَصرَ الفِعْل عَلى الشَّرِّ.

ونحوياً: لا يجوز الابتداء بنَكِرَة، ما لم تُخَصَّص بوَصْفٍ؛ أو إضافة؛ وإنّما جَازَ ذلك هنا؛ لأنّ المعنى يُحمَل على أسلوب القصْر (الحصْر)، ويعني التخصيص؛ والتقدير[6]: (ما أهرَّ ذا نابٍ الأشرٌّ).

ثمّ عَرَضَ مُوجِزاَ نماذجَ لغويةٍ تمثّل تَطْبيقاَ لتصوُّرِهِ عن أسلوبِ التقديم والتأخير، مِنْ ذلك النَّكرة في سياق الاستفهام: تقديما أو تأخيرا. فإنْ قدِّمَتَ على الفِعْل نحو: (أرجل جاءك)؛ فَمقْتَضَى السّياق السُّؤال عن جِنْسِ الجَّائي، فالسَّائل على يقينٍ بوَجود آتٍ مع شَكٍ بجِنْسِهِ: رجلٍ أم امرأةٍ، فسبيلُهُ فِي ذَلِكَ سبيلُه إذا أراد أنْ يُعْرفَ عَيْنَ الجائي؛ نحو: أزيدٌ جاء أم عمر؟[7].

---

[1] الجرجاني، **دلائل الإعجاز**، ص 138.

[2] انظر: المصدر نفسه، ص 140–141.

[3] انظر: المصدر نفسه ص143

[4] انظر: الميداني، أبو الفضل أحمد بن محمد بن أحمد (ت518هـ/1124م) **مجمع الأمثال**، تحقيق: محمد أبو الفضل إبراهيم، بيروت: دار الجيل 1987، 172/2.

[5] انظر: الجرجاني، المصدر نفسه، ص 143–144.

[6] انظر: سيبويه، المصدر نفسه، 339/1.

[7] انظر: الجرجاني، المصدر نفسه، ص 142.

وإن قدّم الفعل نحو: (أجاءك رجل)، فالسّؤال عنَ مَجيءٍ واحد مِنَ الرِّجال، إذْ لا يجوُز تَـأخيُره؛ لأنَّ مقتضَى السِّياق –عندئذ– السّؤال عن الفاعل: جنسِهِ أوْ عينه[1].

ولقد قُدِّمت النَّكِرَة دُونَ إرادة السُّؤال عن الجِنْسِ كَانَ كَلامٌ مُحَالاً؛ لانفِكَاكِ تَعلُّقِ العبـارَةِ؛ ولـو أُريد َالسُّؤال عَنْ عينها تناقَضَ المعنى؛ لانتفاء دِلالَةِ النَّكرة –غالباً– على مُعيَّن.

وهذا احتراسٌ مما صنَّفه القدماءُ ضِمْنَ مفهومِ (تَخْصيص) النَّكرة إذاَ وُصِفَت، أو أُضيِفَت؛ وأرَى أنَّ في ذلك تقريباً من التعريفِ، وعليه أقترَحَ أنْ يُدرَجَ هذا المفهوم (تخـصيص) ضـمْن بَـابِ المعارف. ومثله مصطلح (النكرة المقصودة) الذي ضمّة النحاة في باب النداء فإذا كيف يمكـن الإشارة إلى النكرة بالقصد، والقصد درجة من التعيين (التعريف).

اكتناه المزيَّة

وقد يشير تركيب إلى معنى ظاهر يُخْفِي وراءَه معنى دقيق قدْ يغيبُ عَنِ الخَاطِر، فتَـراهُ يَنْبَو عنِ المعنى الخفيِّ إلى آخر غُفْلٍ، لا تصيرُ النَّفْسُ به إلى حاصِل[2].

من ذلك: تقديم لفظ "الشُّركاءِ" على لفظِ "الجنَّ" مِنْ قوله تعالى:

﴿**وَجَعَلُوا لله شُرَكَاءَ الْجِنَّ**﴾ [القرآن الكريم سورة الأنعام100]

ففي هذا التَّقديم حُسْن ومأخَذ من القلوبِ يُنالُ لو أُخِّر فقيل[3]:

((**وجعلوا الجنَّ شركاءَ لله**))؛ فالمعنى الظَّاهر الذي يحصُلُ مع التقديم والتأخير: "**أنهـم جعلـوا الجنَّ شركاءهم مع الله تعـالى**"[4]؛ إلا أنّ ثمّة معنى مُكْتَنِهاً لا يَحْصُلُ إلا بالتقديم وهـو: انتفـاء الشراكة لله تعالى مطلقاً[5].

ولا يستخلص هذا المعنى لو كان في التَّركيب اللُّغوي تَأخير؛ إذِ المعنى المصاحِبُ له –عندئـذ– الإخبارُ عنهم بأنَّهم عَبَدوا الجنَّ مع الله تعالى لا غير[6].

---

[1] انظر: الجرجاني، **دلائل الإعجاز**، ص 142.

[2] انظر: المصدر نفسه، ص 286

[3] انظر: المصدر نفسه، ص 286

[4] المصدر نفسه، ص 287.

[5] المصدر نفسه ص 287.

[6] انظر: المصدر نفسه ص 287.

ويصل الجرجاني في إيضاحه بإيراد تركيب لغوي، فيه يظهر للتنكير أثر في جمالية التّركيب اللغوي؛ ينعدم عند ورود تركيب لغوي في سياقِ تعريفٍ، وذلك كما في لفْظ (حياةٍ) مِنْ قوله تعالى:

﴿وَلَتَجِدَنَّهُمْ أَحْرَصَ النَّاسِ عَلَى حَيَاةٍ﴾ [القرآن الكريم سورة البقرة، 96]

فالمعنى على الازدياد في طلب الحياة[1].

والملاحظ أن عبد القاهر الجرجاني قد استعان بالمعنى النحوي لتوضيح أثر أسلوب التقديم والتأخير في تكثيف المعنى دون زيادة اللفظ، وألمح إلى أثر ظاهرة التنكير والتعريف في السياق اللغوي.

* * *

أسلوب القَصْر والاختصاص:

أسلوب بلاغيّ يُؤَدّى بطرقٍ تتنوّع انسجاماً مع تدُّرج دلالات التَّراكيب اللغويّ التي تراعي حال المتكلّم والمخاطب[2].

تناوله عبد القاهر الجرجاني تناولاً نحويًّا ودلاليًّا، مستنداً في ذلك إلى أمثلة قرآنيّة، وشعرية، ومحكيَّة، موضّحاً التّغيّر الحاصل في الوجوه الدلاليّة لتراكيب لغوية، إذ قد يتأثر هذا التّغيّر بمؤثرات هي:

1- **الإبدال المكانيّ** الذي قد يحصل بين عناصر التّركيب اللغويّ تقديماً وتأخيراً، وما يلحقه من اختلاف في المعنى.

فتقديم المفعول به في الجملة الفعليّة تبْياناً للفاعل، وتقديم الفاعل تِبْياناً للمفعول به دون غيره[3]. فإن قيل: ما كتب قصيدةً إلا مَجدٌ، أفاد تقديم كلمة (قصيدةً) بيان الفاعل النحوي دون غيره، وإنْ قُدِّم الفاعل النّحوي: (مجد)، وقيل: ما كتَبَ مجدٌ إلا قصيدةً، أفاد تقديم الفاعل بيان نوع المكتوب. فالاختصاص يقع في الفاعل، أو المفعول به[4] بعد (إلاّ)؛ لاستحالة أنْ يحصل معنى (إلاّ) – وهو الاختصاص في الاسم مِنْ قبل أنْ يؤتى بها[5].

---

(1) انظر: الجرجاني، **دلائل الإعجاز**، ص 288.

(2) انظر: أبا موسى، **دلالات التراكيب**، ص242، 245.

(3) انظر: الجرجاني، المصدر نفسه، ص338–339، 344.

(4) انظر: المصدر نفسه، ص338–340.

(5) انظر: المصدر نفسه، ص340.

وحكم التقديم والتأخير في الجملة الفعلية التي تتعدى إلى مفعولين، وفي المبتدأ والخبر هو الحَكْـمُ في الفاعل والمفعول به[1].

2- **صحّة التَّركيب اللغويّ** دلاليّاً، وتداوليّاً، فالتّركيب اللغويّ الذي يصحُّ بـ(إنمـا)، لا يـستقيم بـ(ما) و(إلاّ)، مثال: (إنما هو درهم لا دينار)؛ فإنْ قيل: (ما هو إلا درهـم لا دينـار) لـم يصح التّركيب اللغوي، وفي كلامه ردُّ على غيره من النّحاة مفاده:

كلّ كلام يصلُح فيه (ما وَ إلاّ) يصلُح فيه (إنّما) [2]؛ وعَنَوْا أنَّ ثَمَّة تطابقاً جزئيّاً بين الأسـلوبيْن: النّفي والإثبات، والإثبات المتضمّن نفياً غير مباشر، إذْ لو كان المعنى متفقاً لاقتـضى ذلـك "**أنْ يكون في (إنما) في النفي مثل ما يكون في (ما وإلا)**" [3]. قال تعالى:

﴿**وما مِنْ إله إلاّ الله**﴾ [القرآن الكريم، سورة آل عمران، 62]

فمعنى النّظم القرآني لا يستقيم بـ(إنما)؛ إذ "إنَّ أحداً لا يقع إلاّ في النفي، وما يجـري مجـرى النّفي منَ النهي والاستفهام، وأنَّ "مِنْ" المزيدة في "ما مِنْ إله إلاّ الله" لا تكون إلا في النفي"[4].

3- **مدى اختلاف حال المتلقّي** بين الشَّك، أو الجهل، أو الإنكار، أو الوهم؛[5] إذ على المتكلّم أنْ يراعي اختيار طريقة أسلوب الاختصاص التي تتناسب دلالتها مع حال المخاطِب، والحَـدَث الكلاميّ[6]. فإنْ ظنَّ مخاطب أنَّ تشاركاً قد حَصَلَ في فِعْل أثبتَه متكلمٌ لفاعـل دون غيـره، قيل:

• إنّما جاء زيد أو • ما جاءني إلا زيدٌ

فإن أراد متكلّم تأكيد معناه بالعطف بالحرف "لا"، نحو: ما جاءني إلا زيد لا عمرو لم يَجْز؛ لأنَّ نفي مجيء عمرو من قَبيل نفي المنفي سابقاً، إذْ المعنى ما جاءني إلا زيد دون غيره[7].

أو نحو: ما جاءني أحَدٌ إلا زيدٌ، لم يجُز، إلاّ أنْ تكون (لا) غير عاطفة[8].

---

[1] انظر: الجرجاني، **دلائل الإعجاز**، ص344-345.
[2] انظر: المصدر نفسه، ص329.
[3] المصدر نفسه، ص329.
[4] المصدر نفسه، ص329.
[5] انظر: المصدر نفسه، ص334.
[6] انظر: أبو موسى، **دلالات التركيب**، ص245.
[7] انظر: الجرجاني، المصدر نفسه، ص335-337.
[8] انظر: المصدر نفسه، ص347.

فالفروق الدلاليّة بين استعمال (إنما) و(لا... إلا) جَعَل عبد القاهر يحدّد وظيفتيْن لـ(إنما) [1]:

الوظيفة الأولى:

إخبارية تعبِّر عن خبر ثابت يعلمه مخاطب، ولا ينكره؛ تنبيهاً له، وتذكيراً[2]، فالخبر في قوله تعالى: ﴿**إنما تنْذِر مَن اتَّبَعَ الذّكْر، وخشِيَ الرحمن بالغيب**﴾

[القرآن الكريم، سورة يس، 11]

خبرٌ ثابت يعلمه المخاطَب، ولا ينكره، وهذه المعلومية قد تقتضي في المقابل إنكار الخبر من مخاطب آخر.

أو تعبّر عن حَدَث، أو صفة تثبتُ الإخباريّة لاسم دون سواه[3]. فإنْ قيل: إنما جاءني زيد كان فعل المجيء مرتبط بزمن مثبت لزيد منتفٍ عن غيره، فالمعنى قريب من معنى: جاءني زَيْد لا عمرو؛ إلاّ أنَّ معنى الإثبات في الجملة قد خَفَتَ، وتسرَّب الشَّكّ إلى ذهن المخاطب[4].

الوظيفة الأخرى:

شبه إخبارية، وفيها تتنزّل (إنّما) منزلة الإخبارية[5]، إذْ جُعِلَتْ (إنّما) في حكم المعنى المعلوم للجميع الذي لا يُنْكَر، ولا يُدْفَع، ويُخفى، مثل قول[6] عبيد الله بن قيس الرقيّات (ت85هـ):

إنّما مصعبٌ شهاب مِنَ اللـــه تجلّت عن وجهه الظّلماء

فالشّاعر يصف الممدوح بصفات يقرُّ بثباتها، ومعلوميّتها للجميع على سبيل المبالغة، اتفاقاً مع السمات الفنية لفنِّ المديح[7].

ويجوز أنْ يقال: ما مصعب إلاّ شهاب؛ بإبدال (إنما) بأسلوب النفي والإثبات (ما... إلا)؛ لإقرار الشاعر بثبات صفات ممدوحه، وهذا يُخْرِج المدْح عن المبالغة الفنّيَّة[8].

---

[1] انظر: الجرجاني، **دلائل الإعجاز**، ص332، 351.

[2] انظر: المصدر نفسه، ص332، 351.

[3] انظر: المصدر نفسه، ص330-331.

[4] انظر: المصدر نفسه، ص335.

[5] انظر: المصدر نفسه، ص330-331.

[6] الرقيات، عبيد الله بن قيس (ت85هـ/704م) **ديوانه**، تحقيق وشرح: محمد يوسف نجم، بيروت: دار صادر، 1958، ص91.

[7] انظر: المصدر نفسه، ص332.

[8] انظر: المصدر نفسه، ص332-334.

فإنْ كان الكلام جواباً لكلام سابقٍ جاز الوجهان[1]: (إنّما) و(النفي والإثبات)، قال تعالى:

﴿**إنْ أنتم إلا بشر مثلنا**﴾ [القرآن الكريم، سورة إبراهيم، 10]

جواب لقوله تعالى:

﴿**قالت لهم رسلهم إنْ نحن إلا بشَرٌ مثلكم**﴾ [القرآن الكريم، سورة إبراهيم، 11]

فإن لم يكن جواباً عن كلام سابق لم يَجز فيه إلاّ (إنّما)، قال تعالى:

﴿**قل إنّما أنا بشَرٌ مثلكم**﴾ [القرآن الكريم، سورة الكهف، 110]

وَقَدْ يستَخلَص مما مضى أنَّ أسلوب القصْر أسلوب خَبَريّ؛ لاحتماله النّفي، والإثبات، وهما مصطلحان يقتربان من مصطلحي الصدق، والكذب اللذين ارتبطا في أحد سياقيْهِ بالأسلوب الخبريّ.

وهذا الاستخلاص سَعة في بناء تركيب لغوي، إذْ يأتي الخبر بالنّفي والإثبات (ما... إلاّ)، ويكون لأمر ينكره المخاطب، ويشكُّ فيه، مثل أنْ يقال لمنكر في سياقٍ يصف رجلاً: (ما هو إلا معيب)[2].

وجملة القول: إنَّ عبد القاهر قد توصّل في دراسته لأسلوب القصر بتفكيره اللغوي، وخبرته بالأساليب اللغوية، وطرائق استعمالاتها[3].

* * *

الفصل والوصل: نواة لتآخذ النص

تتولّد اللغة من متواليات صوتيةٍ تعبّر عن حَدَثٍ كلاميّ، وَفقاً لأسسً لغوية داخلية تعمل على اتّساقها، وانسجامها مكوِّنة نصّاً.

ومن هذه الأسس: معرفةُ الفَصْلِ والوَصْلِ؛ فهما يُسْهِمَانِ في بناءِ التركِيبِ اللغوي، ومنحه الدّلالة الموضِّحَة لمَقْصَدِ المتكلّم.

وتُعِينُ مقصدِيتُه على فَهْمِ النّصِّ بناءً إلى ما يحويهِ مِنْ عَلاقاتٍ أساسية تَرْجَع إلى قواعد نحوية مضبوطة.

ومن قبل تنزّلت ثنائية الفَصْلِ والوَصْلِ منزلةً متقدِّمة في المعرفة الإنسانيّة.

---

[1] انظر: الجرجاني، **دلائل الإعجاز**، ص332-333.

[2] انظر: المصدر نفسه، ص332.

[3] انظر: السيد، **البحث البلاغي**، ص153.

فالنحويّ درسها استناداً إلى:

- نواحٍ لفظية تتمثّل في العلامة الإعرابية، وفكرة العامل.
- نواحٍ دلالية تعتمد مدى الترابط المعنويّ بين الجمل.

والبلاغي اتخذها حداً للبلاغة، ومناطاً للبيان والتفسير، وسبيلاً إلى الإجادة الكتابيَّة، والذوق السّليم. والمفسِّر توسّل بها لمعرفة مواطِنَ القطع، والاستئناف في النّظم القرآني. ثمّ إنها تُحدِثُ حِراكاً في مُجْمل النّص، وتُولّد تفاعلاتٍ تؤدّي إلى نموّه تصاعدياً، وتراعي التَّلاحم بين مكوِّنات النّصّ.

مصطلحاتٌ ذات صلة بثنائية الفصل والوصل:

الارتباط: " نشوء علاقة نحوية سياقية وثيقة بين معنيين دون واسطة لفظية، فهي أشبه بعلاقة الشيء بنفسه"[(1)].

الربط: " اصطناع علاقة نحوية سياقية بين معنيين باستعمال واسطة تتمثل في أداة رابطة تدل على تلك العلاقة، أو ضمير بارز عائد "[(2)].

وهو: " **الحلقة الوسطى بين الارتباط والانفصال**"[(3)].

وهو: " **علاقة تصنعها اللغة بين المعنيين داخل الجملة الواحدة**"[(4)].

رأي عبد القاهر الجرجاني في ثنائية الفصل والوصل

لها – في نظره – أهمِّيَّة لا يُدْركُها إلاّ مَنْ طُبِعَ عَلَى البلاغة؛ لغموضِها، ودِقَّة مَسْلكها[(5)]. وسبيلُهُ إلى تدارسِها بتبيُّنِ العَطْفِ في:

– **المُفْرَدات**؛ وفائدته الاشتراك في الحكم الإعرابي بين المفردات[(6)]، فإذا قلت: جاءني زَيْد وعَمْرو، أفادت الواو إشراك "عمروا" بالمجيء، وإثباته لهما[(7)].

---

(1) حميدة، مصطفى (1997)، **نظام الارتباط والربط في تركيب الجملة العربية**، ط 1، بيروت: مكتبة لبنان، ص1، 146.

(2) المرجع نفسه، ص1.

(3) المرجع نفسه، ص1.

(4) المرجع نفسه، ص 146.

(5) انظر: الجرجاني، **دلائل الإعجاز**، ص 222–223، والسيد، **النظم وبناء الأسلوب**، ص237–247.

(6) انظر: المصدر نفسه، ص222–223.

(7) انظر: المصدر نفسه، ص 224.

- **الجُمَل**؛ وصنّفه إلى ضَرْبَيْن:

- العطف بين الجُمل التي لها محل إعرابي، وتقع موْقع المفرَد[1]، ويزداد معنى الجَمع بالواو قوّة إذا كان المخبر عنه في جُملَتَينِ واحداً مثل: **(هو يضُرُّ وينْفع)** فالوَصْل بالواو أوْجب القيام بالفِعْلين معاً؛ وينتفي هذا المعنى في غياب الواو، ولاحتمَلَ السياقُ معنى آخر هو: أنْ يكونَ **(ينفع)** رجوعاً عن **(أضرّ)** [2].
- العَطْف بَيْنَ الجُمْل التي لا محلّ لها من الإعراب؛ وفيه إشكال مَرَدُّه إلى ثبَاتِ الواو على معنى الاشتراك في الحُكْم الإعرابيّ[3]. إذ يعُرِضُ لـــ (الواو) دون غيرها من حروف العطْف إشكال؛ لتفرُّدها بمعنى الاشتراك في الحكم الإعرابي خلافاً لأخواتها التي تتصنع بدلالة إضافية لدلالة الاشتراك في الحكم الإعرابي[4]. فالفاء – مثلاً – توجِبُ الترتيب من غير تراخٍ، و"ثمّ" توجبه مع تراخٍ[5].

غير أنّ تفرّد الواو بمعنى واحد دليل على تميزِّها؛ ذلك أنَّ النظر، والتأمل يوجبان معانٍ إضافية تستند إلى علاقات معنوية تقيم أسلوب العطف؛ ومنها:

- **علاقة التناسب:** وتقتضي وجودَ تَعلُّق بين المحَّدث عنه (المسند إليه) في جملتين متعاطفتين نحو: محمد قائم، وزيد قاعد؛ فثمّة تعلق حاصل بين زيد، ومجد تعلّق النظير بالنظير؛ بحيث إذا عَرَف السامع حال الأول عناه أمر الآخر[6]؛ مما يوجبُ تناسباً دلالياً بين الجملتيْنِ. وقد يُتَّخَذْ من التناسب الدِّلاليّ بين الجملتين المتعاطفتيْن عياراً نقدياً للحكم على بيتٍ شَعري؛ ذلك أن انتفاء التناسب بين جملتين متعاطفتين في بيت شعري يُعَدّ عيبًا فنياً، كما في قْول[7]أبي تمام:

لا، وَالَّذِيْ هُوَ عَالِمٌ أنَّ النّوَى   صَبْر وَأَنَّ أبَا الْحُسَيْنِ كَرِيْمٌ

---

[1] انظر: الجرجاني، **دلائل الإعجاز**، ص 223.
[2] انظر: المصدر نفسه، ص 226.
[3] انظر: المصدر نفسه، ص 222.
[4] انظر: المصدر نفسه، ص 224.
[5] انظر: المصدر نفسه، ص 224.
[6] انظر: المصدر نفسه، ص 224.
[7] أبو تمام، **ديوانه**، 3/ 290.

إذ لا مناسبة بينَ كرَمِ الممدوح، ومرارة النَّوى، ولا تَعلُّقَ لأحدِهِما بالآخر؛ لاختلاف الحدَث الكلامي[1].

- **علاقة المشابَهة بالنَّظير، أو النَّقيض:** وفيها يجْري الخَبر في الجملة الثانية مَجْرى الشبيه والنَظير، أو النَّقيض للخبر في الجملة الثانية[2] فلو قيل: (مجدٌ كاتبٌ، وزيدٌ شاعرٌ)؛ فالخَبَر في كِلاَ الجُمْلتين يتّفِقانِ مِنْ حَيثُ المنْطَلِقُ المعرفيّ، فَكِلاهُما يَصْدُر عن قدرةِ إبداعٍ في تطويع اللغة؛ ويختلفانِ منْ حيث شكل التعبير الناتج عن هذا التطويع.

ولو قيل: (مَجْد كاتبٌ، وزيدٌ طويلٌ) لم يصِحْ؛ لأنّه لا مشاكلة، ولا تعلّق بين الكتابة، وطول القامة[3]. وإنما الواجبُ أنْ يُقال: (مَجْدٌ كاتبٌ، وزيدٌ شاعرٌ) ، و(مجدٌ قصيرٌ، وزيد طويلٌ).

ومستصفى ذلك: أنّ تعاطُفَ جُمْلَتَيْنِ في سِيَاقَ يقْتَضِي تَضَاماً دلالياً يتضافر مع علائق معنوية عقليَّة، ونفسيَّة في سبيلِ إخراج نصٍّ متماسكٍ يُكونُ مقرَّباً إلى فَهْمِ المتلقي[4].

ولعلّ المقصود بالعلائق المعنّوية النفسيَّة مَدَى معلوميَّة السَّامع بحالِ المحدَّث عَنْه في جُمَلَتَيْنِ متعاطفَتيْن؛ إذ لإلفَةِ المُحَدَّثِ عنه مَوْقِع في نَفْسِ المتلقّي[5].

في الفصل وصل: تواصُل الجُمل دون واصل:

يَنْقَاس هذا التّواصُل على ترابطٍ ثنائيات لغوّيةٍ متلازمَةٍ – غالباً[6] – تترابط معنوياً دون واصلٍ شَكْلِيّ بينهما؛ من ذلك تلازُم الصِّفة والموصوف، والتأكيد والمؤكَّد، وعن ذلك عَبَّر عب القاهر الجرجاني بقوله:

إنَّ " **في الأسماء ما يصلُه معناه بالاسم قبله فيستغني بصِلَةِ معناه له عن واصلٍ يَصِلَهُ، ورابط يربطه، وذلك كالصّفة لا تحتاج في اتّصالها بالموصوف إلى شيء يصِلُها به، وكالتأكيد الذي لا يفتقر.. إلى ما يَصِلهَ بالمؤكَّد** "[7].

---

[1] الجرجاني، **دلائل الإعجاز**، ص 225.

[2] انظر: المصدر نفسه، ، 225.

[3] انظر: المصدر نفسه، ص 225.

[4] انظر: المصدر نفسه، ص 224–225.

[5] انظر: المصدر نفسه، ص 224–225.

[6] انظر: إذا تتبع النحوي شواهد فُصِل فيها بين ثنائيات كالفصل بين المتضافين بشروط مجيزة ذلك.

[7] انظر: الجرجاني، المصدر نفسه، ص 227.

ومِنْ مواضع هذا التواصل الجُمَلي دون واصل (الفَصْل):

أ- **إذا كانت الجملة الثانية بياناً، وتوكيداً للأولى**، قال تعالى:

﴿**الم *ذَلِكَ الكِتَابُ لا رَيْبَ فِيْهِ هُدًى لِلْمُتَّقِيْنَ** ﴾ [القرآن الكريم، سورة البقرة، 2-3]

فقوله: ﴿ لا **رَيْبَ فِيْهِ** ﴾ بَيَانٌ وتوكيد، وتحقيق لقوله: ﴿ **ذَلِكَ الكِتَابُ** ﴾ وزيادة تثبيت له، وبمنزلة أنْ تقول: هو ذلك الكتاب، هو ذلك الكتاب، فتعيده مرة ثانية لتُثبِّته[1]؛ إذ في الإعادة إثبات، وتحقق؛ وقد أرْدف عبد القاهر هذا المثال بأمثلة أخرى، تُجْلي المَقْصَد، وتبيّن المَسْألةِ[2].

ومن صور البيان، والتوكيدِ تركيبٌ لغوي يفيد الإثبات يأتلف مِنْ: (إنْ الشَّرْطيّة و إلاّ)، ومثاله قوله تعالى:

﴿ **وَمَا يَنْطِقُ عَنِ الْهَوَى *إنْ هُوَ إلاَّ وَحْيٌ يُوْحَى**﴾ [القرآن الكريم، سورة النّجم، 3-4]

ففي الآيتين الكريمتين إثبات، وتأكيد لنفي ما نُفي، إذ إنّ "**إثبات ما يتلوه عليهم وحياً من الله تعالى تأكيد، وتقرير لنفي أن يكون نطق به عن هَوَى**"[3].

ب- اختلاف مصدر القول: حكاية الخبر

وذلك إذا توالت جُمْلَتَيْنِ تضمَّنَتِ الأولى حكاية خَبْرٍ عن أمرٍ مَنْقُولٍ قَدْ كانَ، وذكَرَتِ الثانية خَبَراً قَدْ صار من المحَّدث عنه[4](المسند إليه)، قال تعالى:

﴿ **وَإِذَا لَقُواْ الَّذِيْنَ ءَامَنُواْ قَالُواْ آمَنَّا وَإِذَا خَلَوْا إِلَى شَيَاطِيِنِهِمْ قَالُواْ إِنّا مَعَكُمْ إِنَّمَا نَحْنُ مُسْتَهْزِءُوْنَ** ﴾ [القرآن الكريم، سورة البقرة: 14-15]

وإنّما وَجَبَ الفصل بينهما؛ لأنَّ قوله تعالى: ﴿ **إِنَّمَا نَحْنُ مُسْتَهْزِءونَ** ﴾ حِكَاية عَنْ قولهم، لا خبرٌ من الله تعالى، أما قوله: ﴿ **الله يَسْتَهْزِئُ بِهِمْ**﴾ فخبر من الله أنه يجازيهم على استهزائهم[5].

وفي تلك الحكاية تحريك السّامعين (وهم المستهزءون)؛ ليعلموا مَصِيَرهم[6].

---

[1] الجرجاني، **دلائل الإعجاز**، ص227.

[2] انظر: المصدر نفسه، ص 228-230.

[3] انظر: المصدر نفسه، ص 230-231.

[4] انظر: المصدر نفسه، ص 232.

[5] انظر: المصدر نفسه، ص 232.

[6] انظر: المصدر نفسه، ص 235.

ج- اختلاف التصنيف: تباين المعنى

فلو توالت جملتان: الجملة الأولى إنشائية، والجملة الثانية خبريّ ة، مثل قوله تعالى:

﴿ **وَإِذَا قِيلَ لَهُمْ آمِنُوا كَمَآ آمَنَ النَّاسُ قَالُوا أَنُؤْمِنُ كَمَآ آمَنَ السُّفَهَاءُ أَلا إِنَّهُمْ هُمُ السُّفَهَآءُ وَلَكِنْ لا يَشْعُرُونَ** ﴾ [القران الكريم، سورة البقرة، 13]

إذْ لا يُعْطف خبر على استفهام[1].

د- اقتضاء التقدير:

بأنْ تكون الجملة الثانية جواباً عن سؤال مقدّر، مثل قوله تعالى:

﴿ **هَلْ أَتَاكَ حَدِيثُ ضَيْفِ إِبْرَاهِيْمَ الْمُكْرَمِينَ*إِذْ دَخَلُوا عَلَيْهِ فَقَالُوا سَلاماً قَالَ سَلامٌ قَوْمٌ مُنْكَرُونَ**﴾ [القرآن الكريم، سورة الذاريات، 24-25]

فالعُرْف المُجْتَمَعِيَّ يَقْتَضِي مِنَ البشَر إذا قيل لهم: (دَخَلَ قَوْمٌ على فلانٍ فقالوا: كذا) أنْ يقولوا: (فما قال هو؟) ويقول المجيبُ: (قال: كذا) [2]؛ فللنّاس فيما خُوطِبوا أعْرافُ تتلاءم مع الحدث الكلامي، ومدى توافر الإلفةِ فيه. ولتضمُّنِ الحالِ مَعْنى الخَبَر عَرَض عبد القاهر الجرجاني أحكاماً نحَّوية عامة تتعلق بالحال منها: مجيئه[3]:

- مفرداً.
- جملة اسمية أو فلعية.

وبعد تصفُّحه لأمثلة وُجِدَ أَنَّ الحالَ الجُمْلَة قَدْ يقتَرِن بالواو حيناً، وقد لا يقترنُ بها حيناً أخرى[4]. أما اقترانها به؛ فلأنَّ المنشئ مستأنِفٌ بها خبراً، وغير قاصد إلى ضَمِّها إلى الفعل الأول[5]. قال تعالى:

﴿ **قَالُوا لَئِنْ أَكَلَهُ الذِّئْبُ وَنَحْنُ عُصْبَةٌ إِنَّآ إِذاً لَخَاسِرُونَ**﴾. [القرآن الكريم، سورة يوسف، 14]

فالآية بدأت بالإشارة إلى سلامة يوسف -على نبينا وعليه أفضل الصلاة والتسليم- من الذئب؛ ثمَّ استأنف خبراً، وابتدأت إثباتاً ثانياً كَوْن أخوة يوسف عُصبة. قال تعالى:

﴿ **وَسَيُجَنَّبُهَا الأَتْقَى۞ الَّذِي يُؤْتِي مَالَهُ يَتَزَكَّى**﴾. [القرآن الكريم، سورة الليل، 17-18]

---

[1] انظر: الجرجاني، **دلائل الإعجاز**، ص 233.
[2] انظر: المصدر نفسه، ص 240.
[3] انظر: المصدر نفسه، ص202-213.
[4] انظر: المصدر نفسه، ص 213.
[5] انظر: المصدر نفسه، ص 213.

فالجملة الحالية (يتزكّى) بمنزلة (متزكياً)؛ فالمنشيء –سبحانه وتعالى– أثبتَ وَجهاً منْ وجوهِ دَفْع المالِ في سبيلِ الله، وهو: وَجْهُ الزّكاة

ثانيا: في الوصل: تواصل الجمل بواصلٍ

إذْ أبانَ عَبْد القاهر الجرجاني–سابقاً– مواضع وَصْلِ الجُمَل بواصلٍ:

– إذا تشاركتُ جُمْلتانِ في حُكْم إعرابيّ[1]

– إذا كان المخَبَر عنه في جملتيْنِ مثل: هوَ يضرُّ وينفع[2].

– إذاَ وقَع تناسب دلاليّ بينَ جملتيْن مثل: محمد قائم، وزيد قاعِد[3].

– إذاَ وقَعت مشابهة بين جملتين يَ جْرِي الخَبَرُ في الجُمْلة اثانية ِ مَجْرى : الشبيه، أو النظير، أو النقيض في الجملة الأولى، مثل: مجدٌ كاتِبٌ، و زَيدٌ شَاعِر[4].

البؤرة والانعكاس: ضروب الخبر

أورد عبد القاهر الجرجاني مُقْتَبَساً لمحاورةٍ علمية بين أبي يوسف يعقوب بــن اســحاق الكندي الفيلسوف[5](ت 260هــ) وأبي العباس أحمد بن يحيى اللغوي (ت 291هــ) مفادهــا[6] خلاف في تفسير ثلاثة أحوال للخبر مُحتَمَلَةِ التّداول هي:

- عبد الله قائم.
- إنَّ عبد الله قائم.
- إنَّ عبد الله لقائم.

فالفيلسوف قال بتكرار ألفاظها، مع اتفاق معناها[7]؛أما اللغوي فقد تأمّل وتدبَّر، ثمَّ أبــان الفروق اللغوية بينها؛ فالجملة الأولى: إخبار عن قيامه لمن لا يعلم أنّهُ قياما كان.

والجملة الثانية: جواب عن سؤال سائل.

---

[1] انظر: الجرجاني، **دلائل الإعجاز**، ص 223، 243.

[2] انظر: المصدر نفسه، ص 226.

[3] انظر: المصدر نفسه، ص 225.

[4] انظر: المصدر نفسه، ص 224–225.

[5] أبو يوسف يعقوب بن إسحاق بن الصباح الكندي(ت نحو 260هـ/873م) فيلسوف العرب والإسلام في عصره، اشتُهر في علوم منها : الفلسفة والطب والموسيقى، من مؤلفاته: كتاب في الغذاء والدواء، انظر: القِفطي، جمال الدين أبا الحسن علي بن يوسف (ت646هـ/1248م)، إخبار العلماء بأخبار الحكماء، تصحيح محمد أمين، القاهرة: مطبعة السعادة، ص 240–247.

[6] انظر: الجرجاني، المصدر نفسه، ص315.

[7] انظر: المصدر نفسه، ص 315

والجملة الثالثة: جواب عن إنكار منكر قيامه[1].

ويرى محمد الشاوش[2] أن ثمة اختلاف في وجهة القول بين العالميْن فالفيلسوف : قصد المعنى، واللغوي قصد إلى ما تخبر عنه كلُّ صيغة لغوية.

والمتبّصر في هاتيك الأحوال يرجع التباين الدلالي إلى مدى توافر المؤكـدات، ذلـك أن استعمال "إنَّ" يمكن أن يتفاوت حسنا، وهذا التفاوت؛ ذلك أنَّ الاستحسان المتوقع من المخاطـب يكون حصيلة المعنى النحوي للأداة[3].

ثم إلى تماسك نصِّي[4]؛ ذلك أنها تتولى ربط الجملة[5] بما قبلها، كقول[6] بشار بن برد:

بَكّرَا صَاحِبَيَّ قبْلَ الهَجِيرِ ... إنَّ ذَاكَ النَّجَاحَ فِي التَّبْكِيرِ

فجملة النواة للتركيب الاسمي قد تخضع لتغيرات بنائية تمليها طبيعة الحدث الكلامـيّ، ومقـصد المنشئ. ففي اختيار الإخبار بالاسم النكرة إثبات للخبر، وثبات له دون تجدداً أو تدَّرج[7]، وفـي الإخبار بالفعل اقتضاء المزاولة، وتجدد المعنى المُثبت به جزءاً جزءاً[8].

تأمل قول الله تعالى:

﴿**وكلبهم باسط ذراعيه بالوصيد**﴾ [القرآن الكريم، سورة الكهف، 18]

فعَرَضَ النَّص إيضاحاً لهيأة الكلب مما يقتضي التعبير بالاسم؛لأنَّ فيه قرار الـصِّفة دون مزاولة فعل، وتدرُّج فيه[9]؛ فإن حلَّ الفعل محلّ الاسم امتنع عن أداء الغرض، لاقتضاء الفعـل مزاولة، وتجديد الصفة في الوقت. إذ يجوز أن يقال: (زيدٌ طويلٌ) دون (يطـول)؛ لأن الفعـل يُعبَّر به عمّا يزيدُ، وينمو كالنبات والصَّبيُّ، ونحو ذلك[10].

---

(1) انظر: الجرجاني، **دلائل الإعجاز**، ص 272–273، 316–319

(2) الشاوش، **أصول تحليل الخطاب**، 977/2.

(3) انظر: المصدر نفسه، 977/2.

(4) انظر: المصدر نفسه، ص315.

(5) المصدر نفسه، 977/2.

(6) ابن برد، **ديوانه**، ص 184/3.

(7) انظر: الجرجاني، المصدر نفسه، ص174.

(8) انظر: المصدر نفسه، ص 174–175.

(9) انظر: المصدر نفسه، ص 175.

(10) انظر: المصدر نفسه، ص 174–176.

يستثمر عبد القاهر الجرجاني مفهوم (مقصد المتكلم)؛ ليقيم وجوها دِلاليــةً لأخبــار قــد اقترنت بـــ(ال) الجِنْسِيَّةِ وهذه الوجوه هي:

- قِصَرْ جِنْسِ المعنى على المخْبَرِ عنه لإرادة المبالغة، نحو: (عبد الله هو الجــواد). أي: إنَّــه الكامل ذو الجود الذي لا يوجد إلا فيه[1].
- قصر جنس المعنى على المخبر عنه لإرادة التفرُّد، ويقترب من سابقه إلاّ أنّه مقيّد بالحــال، والوقت، نحو: هو الوفيُّ حين لا تظنُّ نفس بنفس خير؛ أي: إنَّ وفاءه جعل في ذلك الوقــت الذي طُوِيَ فيه الوفاء[2].
- تحقيق الإنابة الوصفية للمخبر عنه دون شك، نحو قول [3] الخنساء (ت 24 هـــ):

إذَا قَبُحَ البُكَاءُ عَلَى قَتِيْلٍ رَأَيْتُ بُكَاءَكَ الحَسنَ الجَمِيلاَ

فالمراد إثبات البكاء على المخبر عنه (الممدوح)، وإظهاره الإظهار الحسن الــذي لا ينكــره أحد، ولا يشك فيه شاك[4]، وفي ذلك دلالة على مكانة الممدوح.

- الاستحضار الوصفي للمخبر عنه: ويُبني على رسم المتلقي صورة لمخبر عنه باستحــضار أوصاف معينه على فَهْم تلك الصورة نحو: هو التَّقِيُّ النَّقِيُّ؛ فالمتلقي يدرج-عند سماعه ذلك ذهنيا-أسئلة موجهة إلى آخر[5] مثل :هل سمعت بالتَّقِيِّ النَّقِيِّ ؟ وهل حصَّلت في ذهنك معنى هذه الصفة؟ وكيف ينبغي أنْ يكون الرجل حتى يستحق أنْ يقال ذلك له، وفيه؟

ومن طريف القول الإشارة إلى أنَّ دلالة (ال) الجنسية تتباين حــسب اقترانهــا بالمبتــدأ، أو الخبر. فإنْ اقترنتْ بالمبتدأ نحو: الشجاع مُوَقَّى؛ دلَّ المعنى على الشمول، ولاستغراق، فــإن اقترنت بالخبر لم تدل على ذلك[6].

* * *

---

[1] انظر: الجرجاني، **دلائل الإعجاز**، ص179.
[2] انظر: المصدر نفسه، ص180، 195.
[3] الخنساء، **ديوانها**، ص119.
[4] انظر: الجرحاني، المصدر نفسه، ص181.
[5] انظر: المصدر نفسه، ص196- 197
[6] انظر: المصدر نفسه، ص196-197.

القصْدِيَّة والمَعْلومية: قطبا الإخبار

يتعين تنكير الخبر، أو تعريفه تبعا لما يقتضيه الحدث الكلاميَّ الذي كلامه مقصد المتكلم، ومدى معلومية المتلقي للخبر، أو عدم معلوميته له[1].

فإن أراد المتكلم أنْ يُخْبِرَ المتلقي أمراً يجهله نكّر الخبر ؛ لأنَّ في تنكيره إعلاماً، وإفادة، نحو: مجد منطلق[2].

ولعلَّ من متعلّقات الإخبار بالنكرة جواز عَطْف مبتدأ ثان على الأول نحو: مجْدُ مُنْطَلِقُ وَزيد؛ فإنْ عرَّفت الخبر لم يُجز؛ لأنَّ المعنى مع التعريف إثبات لانطلاق مخصوص كان من واحد؛ فإذا أثبته لمجد لم يصحّ إثباته لزيد[3].وإن أراد إعلامه خبرا يعلمه، ويعرف صاحبه على جهة الجواز لا الوجوب عرَّف الخبر، نحو: مجد المنطلق.

فالمتلقي يعلم أنَّ حدثا محدداً بمؤشرات ماديَّه قد وقع من إنسان فجوَّز أن يكون من مجد، فإذا قيل له: مجد المنطلق صار الخبر معلوما لديه على جهة الوجوب، واليقين[4].

فإذا اقتضى المقام تقديم (المنطق) من القول السابق أفْضَى ذلك إلى تحديد هُوِيَّةِ المنطلق نحو: المُنْطلقُ مَجدٌ [5]. فتكافؤ الاسمين في التعريف يفضي إلى اختلاف في المعنى بتقديم، أو تأخير[6].وفي هذا ردُّ عَلَى وَهْم النحويين في باب (كان) مفاده: (إذا اجتمع معرفتان كنتَ بالخيار في جعل أيهما شِئْتَ اسمَا، ولآخر خبراً) [7]. وهذا تمثيل رياضي بمقولة عبد القاهر الجرجاني:

- مبتدأ (معرفة) + خبر (نكرة) ⟵ إخبار المتلقي أمراً يجهله.
- مبتدأ (معرفة) + خبر (معرفة) ⟵ إخبار المتلقي أمراً يعلمه على وجه الجواز.

---

(1) انظر: لكاتب هذه السطور (1999)، **أثر ظاهرة التعريف والتنكير في السياق اللغوي**، رسالة جامعية غير منشورة، إشراف: د.سعيد الزبيدي، المفرق: جامعة آل البيت، ص91.

(2) انظر:الجرجاني، **دلائل الإعجاز**، ص177-178، 189.

(3) انظر: المصدر نفسه، ص178-179.

(4) انظر: المصدر نفسه، ص178، 186.

(5) انظر: المصدر نفسه، ص186-189

(6) انظر: المصدر نفسه، ص187

(7) انظر: مثلاً:ابن هشام، أبا محمد، جمال الدين عبد اله بن يوسف الأنصاري (ت 761هـ/1359م)، **أوضح المسالك إلى الفية ابن مالك**، بيروت: دار الفكر.184/1 -188.

مجيء الخبر اسما موصولاً

تحدث عبد القاهر الجرجاني على هامش حديثه عن أضرب الخبر، عن مجيء الخبر اسما موصولاً (الذي)، فقال: "**اعلم أنَّ لك في (الذي) عِلماً كثيراً، وأسراراً جمَّةً، وخَفَايا إذا بَحَثْتَ عنها، وتصورتها اطّلعت على فوائد تُؤْنِسُ النَّفس، وتثلج الصدر بما يُفْضِي به إليه من اليقين**"[1]، وذكر لذلك دلالات:

- إرادة الاستحالة: فقد يقدّر المتكلم شيئا في مخيلته، مأمولٌ لديه، مستحيلاً تحققه، فيلْجَأ إلى الإخبار بالاسم الموصول (الذي) [2] كقول[3] بشار بن برد:

أَخُوكَ الَّذِي إنْ رِبْتَهُ قالَ: إنّمَا ... أَرَبْتُ، وَإنْ عَاتَبْتَهُ لأن جَانِبُهُ

_ إعلام المخاطب أمراَ يجهله[4]؛ **كقول[5] الفرزدق (ت110 هـ)** :

هَذَا الَّذِي تَعْرِفُ البَطْحَاءُ وَطْأَتَهُ ... وَالبَيْتُ يَعْرِفُهُ وَالحِلُّ وَالحَرَمُ

فالمُنْشِئُ يُعْلِمُ المخاطَب أمراً مشَاهدا يجْهلهُ، وهو شُهْرَةُ المشَار إليه[6].

وقد يُؤْخَذُ على العالم الجليل اقتصارُهُ على صورة من صور الخبر الدلالية المُجَازة، وهي الإخبار باسم الموصول (الذي).

الحذف: في الصَّمت إفادة.

الحذف مظهر لغوي، من عوارض الكلام[7]، وَصَفَه عبد القاهر الجرجاني فقال: "**هو باب دقيق المسلك، لطيف المَأخذ، عجيب الأمر شبيه بالسّحر، فإنك ترى به ترك الذّكر أفصح من الذّكر والصَّمت عن الإفادة أزيد للإفادة، وتجدك أنطق ما تكون إذا لم تنطِق، وأتمّ بياناً إذا لم تُبِنْ**"[8]. وانطلاقاً من تصوّره النحوي استثمر عبد القاهر الجرجانيّ بيتيْن وَرَدَا في كتاب[9]

---

(1) انظر: الجرحاني، **دلائل الإعجاز**، ص199.

(2) انظر: المصدر نفسه، ص184–185

(3) ابن برد، **ديوانه**، 326/1.

(4) انظر: الجرجاني، المصدر نفسه، ص200

(5) الفرزدق، **ديوانه**، بيروت: دار صادر 1966، 178/2.

(6) انظر: الجرجاني، المصدر نفسه، ص200.

(7) انظر: الشاوش، **أصول تحليل الخطاب**، 1136/2، والسيد، **النظم وبناء الأسلوب**، ص61–62.

(8) الجرجاني، المصدر نفسه، ص146.

(9) انظر: سيبويه، **الكتاب**، 280/1–282.

سيبويه (ت 180هـ)؛ ليتمّم وَصْفَهُ العام لظاهرة الحَذْف، و(الإضمار) [1]، البيت الأول قـول[2] الشاعر:

ربعٌ قواء أذاع المُعْصراتُ به وَكُلُّ حَيْرانَ سارٍ ماؤُهُ خَضِلُ

وفيه حذف المبتدأ (المسند إليه) وتقديره: (ذاك ربع، أو هو ربع) [3].

البيت الآخر: قول[4] ذي الرمة:

دِيَارُ مَيَّةَ إذْ ميٌّ تُساعفِنا ولا يَرَى مِثْلها عُجْمُ ولا عَرَبُ

وفيه: حذف المبتدأ (المسند)، وتقديره (اذكر ديار ميّة) [5].

ثمّ عرض لموضع يطَّرد فيه حذف المبتدأ، وهو: (القطع والاستئناف)، فالعَرَبُ "**يبـدؤون بـذِكْر الرَّجُل، ويُقدِّمون بعض أمره، ثمَّ يدعونَ الكلامَ الأوّل، ويستأنِفون كلاماً آخـر**" [6]؛ مـن ذلـك قول[7] محمد بن سعد الكاتب التميميّ:

سأشْكُر عَمْراً إنْ تَـراختْ منيَّتـي أيادي لم تمنُنْ، وإن هـي جلَّـتِ

فتى غيرُ مَحجوب الغِنَى عن صديقِه ولا مُظْهِرُ الشَّكوى إذا النَّعلُ زَلَّتِ

فالمحذوف هاهنا المسند إليه (المبتدأ)، والتقدير: (هو الفتى) [8].

ثم دعا عبد القاهر الجرجاني المتلقّي إلى تحرِّي مزية المحذوف من الأبيات الممثَّل بهـا، فـإنْ تكلَّف وأخرج المحذوف إلى لفظه عَلِم ما في الحَذْفِ من فصاحة، وتمام بيان.

حذف المفعول به : تَتَابُع اللَّطائِف، وتَبَايُنُ المَقاصِد:

تتباين المقاصد من حذف المفعول به؛ فقد يُراد منه إثبات معنى الفعل دون النظـر إلـى تعلقه بمفعول؛ فيتنزّل عندئذٍ الفعل منزلة الفعل اللازم في تجرُّده من المفعولية لفظـاً أو تقـديراً، قال تعالى:

﴿ **قُلْ هَلْ يَسْتَوِي الّذِيْنَ يَعْلَمُونَ والّذِيْنَ لا يَعْلَمُون**﴾ [القرآن الكريم، سورة الزُّمر، 9]

---

[1] انظر: الجرجاني، **دلائل الإعجاز**، ص146.

[2] انظر: سيبويه، المصدر نفسه، 281/1، والجرجاني، المصدر نفسه، ص146.

[3] انظر: الجرجاني، المصدر نفسه، ص146.

[4] ذو الرمة، **ديوانه**، 23/1.

[5] انظر: الجرجاني، المصدر نفسه، ص147.

[6] المصدر نفسه، ص147.

[7] انظر: المرزباني، **معجم الشعراء**، ص421–422، والجرجاني، المصدر نفسه، ص149.

[8] انظر: الجرجاني، المصدر نفسه، ص147.

والمعنى: "**هل يستوي مَنْ له عِلْمٌ، وَمَنْ لا عِلْمَ له، من غير أنْ يُقصَد النَّصُّ على معلوم**"[1].

قال تعالى:

﴿**وأنّه هو أغنى وأقنى**﴾ [القرآن الكريم، سورة النجم، 48]

والمعنى: "**هو الذي منه... الإغناء، والإقناء**"[2]؛ وقَدْ لَزِمَ الفعْلُ، لأنَّ "**تعديتَه تنقضُ الغَرَضَ، وتغيّر المعنى**"[3].

ثُمَّ قد يُحْذَفُ المفعول به، لدلالة الحال عليه، وله شكلان[4]:

- جَلِيّ دون صَنْعة، كقولهم: (أصْغيتُ إليه) ومرادهم: (أذُني)، فالمعنى والسياق يؤهِّلان المتلقي لاستظهار المفعول به تقديراً.
- خفِي، فيه صنعة، وتفنُّن؛ وهو من حيث غاية الحذف ثلاثة أنواع: [5]

1- أنْ يَذكر المتكلِّم الفعل، وفي ذهنه "**مفعول مخصوص قد عُلِمَ مكانه**"[6]؛ لكثرة تداوله، أو بديل حال، فيتناساه ويخفيه، يثبت نفس معناه دون تعديّته[7]. ومثاله قول[8] البحتري:

شَجْوُ حُسَّاده، وغَيْظُ عِدَاهُ ... أنْ يَرَى مبصرٌ يسمعُ واع

والتقدير: (أن يرى مبصِر محاسِنَهُ) و(يسمع واعٍ أخباره) [9].

2- أن تطرَحَ المفعول به، وتتناساه، لإثبات الفعل للفاعل بدليل الحال، أو ما سَبَق من الكلام[10].

ومثاله قول[11] عَمْرو بنْ مَعْدِي كَرْب:

فَلَوْ أنَّ قوْمِي أنْطَقَتْنِي رِمَاحُهُمُ ... نَطَقْتُ، وَلَكِنَّ الرِّمَاحَ أجرَّتِ

---

[1] الجرجاني، **دلائل الإعجاز**، ص154.
[2] المصدر نفسه، ص155.
[3] المصدر نفسه، ص155.
[4] انظر: المصدر نفسه، ص155.
[5] انظر: المصدر نفسه، ص155-156، والسيد، **النظم وبناء الأسلوب**، ص86-100
[6] المصدر نفسه، ص155.
[7] انظر: المصدر نفسه، ص155-156.
[8] البحتري، **ديوانه**، 1244/2.
[9] انظر: الجرجاني، المصدر نفسه، ص156.
[10] انظر: المصدر نفسه، ص156.
[11] الزبيدي، عمرو بن معدي كرب (ت21هـ/ 641م) **شعره**، جمعه ونسقه: مطاع الطرابيشي، ط2، دمشق: مطبوعات مجمع اللغة العربية، 1985، ص73.

فغرض الشاعر أنْ يُثبِتَ أنَّه كان من الرماح إجرازُ وَحَبْسُ للألسُنِ عن النُّطْق، ولو ذكَر المفعول فقيل: (أجرّتني) لتوهّم الرماح (أجرَّتْ لِسانَهُ دون غيره) [1].

قال تعالى:

﴿وَلَمَّا وَرَدَ مَاء مَدْيَنَ وَجَدَ عَلَيْهِ أُمَّةً مِنَ النَّاسِ يَسْقُونَ﴾

[القرآن الكريم، سورة القصص، 23]

فغاية الحذف إثبات الفِعْل لِفَاعِله، وإعلام المتلَقي أنَّ ثمَّة حالة سَقْي تتمُ من الناس[2]. وقد ينضاف مقصدٌ إلى ما ذكره عبد القاهر وهو: طبيعة الأسلوب القصصي. فمن المعلوم أن أسلوب القِصَّة القرآنية قد يميل إلى مجازات لغوية مألوفة لدى العَرَبِ؛ إقامةً للإعجاز.

وبالإمعان إلى قوله تعالى:

﴿وَلَمَّا وَرَدَ مَاء مَدْيَنَ وَجَدَ عَلَيْهِ أُمَّةً مِنَ النَّاسِ يَسْقُونَ ووَجَدَ مِنْ دُونِهِمْ امْرَأتَيْنِ تَذُودَانِ قَالَ مَا خَطْبُكُما قالتَا لا نَسقِيْ حَتَّى يُصْدِرَ الرِّعَاءُ وَأَبُونَا شَيْخٌ كَبِيْرٌ﴾.

[القرآن الكريم، سورة القصص، 23]

فالأسلوب القصصي الوارد يَقْتَضِي توافُر عناصِر نصيَّة منها: عنصر الزمان والمكان.

ومن الوسائل التي تستثمرها اللغة العربية؛ لإقامة عنصر الزمان: تكرار الفعل المضارع الدال على الاستمرار في الزَّمن؛ أيّ حالة سَقْي تتمُّ الآنَ.

وَقَدْ وَرَدَ في الآية الكريمة أربعة أفعالٍ مضارعةٍ: (يَسْقون، تَذودَان، نَسقِيْ، يُصْدِرَ).

حذف من الأفعال الثلاثة الأولى المفعول به، وتقديره على التوالي:

- (يَسْقونَ: أغنامَهم).
- (تَذُودَانِ: غَنَمَتُهما).
- (نَسقِيْ: غَنَمَنا).

فالمقصد المضاف من حذف المفعول به – إذن – هو تحقيق لاطّرادِ الأسلوب القَصَصِيّ الذي فيه يكون الحَذْف أبلغ وأوْجز من الذِّكر[3].

---

(1) انظر: الجرجاني، **دلائل الإعجاز**، ص157.

(2) انظر: المصدر نفسه، ص161.

(3) انظر: المصدر نفسه، ص161.

3- إضمار (حذف) المفعول به شريطة التفسير[1].

قال تعالى:

﴿**ولَوْ شاء لهداكم أجمعين**﴾ [القرآن الكريم، سورة النحل، 9]

فالمفعول به محذوفٌ، وتقديره: ولو شاء أن يهديكم أجمعين لهداكم[2].

قال البحتري:[3]

ولو شئتُ لم تفْسِد سماحة حاتمٍ كَرَماً، ولم تهدم مآثر خالدِ

فالمفعول به محذوف، وتقديره:

"**لو شئت أن لا تفسِد سماحة حاتم لم تفسدها**" [4].

فالبلاغة توجِبُ السّكوت عن ذِكْرِ المفعول به (الضمير المتصل –هـا–)؛ ليكـون الكـلام جَزْلاً[5].

وقال: [6]

وكم ذُدْتَ عنّي من تَحامُلِ حادثٍ وسَوْرةِ أيامٍ حَزَزْنَ إلى العظْمِ

فالشاعر قد طَرَحَ مفعول (حَزَّ) – وهو اللحم– لتقريب المعنى في ذهن المتلقي؛ إذ لو ذَكَـرَ المفعول لوَجَد التوهُم إليه سبيلاً، فظنّ أنّ الحزَّ كان ضعيفاً، وأنَّه أصاب بعض اللحـم دون بلوغه إلى العظم[7].

مرايا المزايا: أفضلية ذكر المفعول به

لعلَّ مِنْ خصائص التّركيب اللغوي في اللغة العربية تميُّزه بـسماتٍ بلاغيـة تجعلـه ذا مَزِيَّة، فثنائية الذّكر والحذف تتضح عند تناول المفعول به أكثر من غيـره؛ لتـوافر المقاصـد. فانتخاب أحدهما خاضِع لمقاصد يرتضيها التخاطب، فقد يتفاضلان فيكـون لأحـدِهما الـصّدارة ذِكْراً، أو حَذْفاً؛ فيظهر الفضْلُ والحُسْنُ.

---

[1] انظر: الجرجاني، **دلائل الإعجاز**، ص163.
[2] انظر: المصدر نفسه، ص164.
[3] البحتري، **ديوانه**، 508/1.
[4] الجرجاني، المصدر نفسه، ص163.
[5] انظر: المصدر نفسه، ص163–164.
[6] البحتري، المصدر نفسه، 2018/3.
[7] انظر: الجرجاني، المصدر نفسه، ص171–172.

ومما يكون فيه إظهار[1] المفعول به أجدى من حَذفه إذا نأى عَن الألفــة؛ وصـــار إلـــى الغرابة؛ من ذلك قول[2] الخُرَيمي[3] (ت214هــ):

ولَوْ شِئْتُ أنْ أبْكِي دَمَاً لَبَكَيْتُهُ عَلَيْهِ، ولَكِنَّ سَاحَةَ الصَّبْرِ أوْسَعُ

أو كان أمراً عظيماً[4]، كقوله تعالى:

﴿**لوْ نَشَاءُ لَقُلْنَا مِثْلَ هَذَا**﴾ [القرآن الكريم، سورة الأنفال، 31]

---

[1] انظر: الجرجاني، **دلائل الإعجاز**، ص194.

[2] الخُرَيْمي، أبو يعقوب إسحق بن حسان (ت214هــ)، **ديوانه**، جمعه: علي جواد الطـــاهر ومحمـــد جبّـــار، بيروت: دار الكتاب الجديد، ص43.

[3] الخُرَيمي، أبو يعقوب إسحق بن حسان (ت214هــ) شاعر من العجم، مولى ابن خُريم الذبياني. انظر: ابـــن قتيبة، **الشعر والشعراء**، 2/857-862.

[4] انظر: الجرجاني، المصدر نفسه، ص164.

الفصل الثالث: آفاق علم المعاني عند النحويين في القرن الخامس الهجري

تمهيد:

الكلام معبِّر عن صاحبه في حالات مختلفة بتراكيب لغوية يتواصَلُ بها مع الآخر. هذه التراكيب تتنوّع بانسجامٍ؛ وَفقاً لتنوّع أحداث الكلام وانسجامها مع المقام[1]، مما يقتضي من المتكلّم تنويعاً في طرق صياغة تعبير لغوي [2]؛ إذّ إنَّ لذلك دوراً في تأدية الكلام، وفَهْم معانيه، ومقاصده[3]. فتنوّع الدلالات يؤدّي إلى تنوّع الأساليب اللغوية[4]. وإنّما يَقَعُ التَّفاضل في طرق القول، وكيفيَّة الأداء، وصولاً إلى فَهْم أدق لتراكيب لغوية، وبَحْثاً عن وجوهِ التّميُّز النّصيّ المفْضي إلى إبداع[5].

وهذا جَعَل المتكلّم ينوِّع بمرونة في طُرُق تعبيره عن حدَثٍ كلاميّ ما [6] تنويعاً يراعي فيه على مستوى اللغة الفصيحة:

- قواعد النّحو وإمكاناته، وما قد يُجاز من أداءات لغوية قد تؤدّي إلى فروق معنوية دقيقة تلائم مقاصد متكلّمها الذي يتوخّى قَدْراً مِنَ التّواصل اللغويّ[7].
- ما صاحب الحدَث الكلاميّ مِنْ ظروف محيطة كحال المتكلّم، وحال المتلقي، والسّياق، ومناسبة القول...[8]، إذ تترابط هذه المحيطات غير اللغوية؛ لإفهامٍ فيه يتحقق مقصد التواصل.

وينبئُ هذا الترابط على علاقاتٍ ثلاث [9]: علاقة توافق، أو تقاطع، أو توازٍ.

---

[1] انظر: ابن قتيبة ، أبا محمد عبد الله بن مسلم الدّينوري (ت276هـ/889م) **تأويل مشكل القرآن**، شرح وتحقيق: احمد صقر، القاهرة: دار إحياء الكتب العربية، عيسى البابي الحلبي وشركاه، ص10-11.

[2] انظر: الخضر، محمد (1960)، **دراسات في العربية، وتاريخها**، ط2، ص2.

[3] انظر: الفراهي، عبد الحميد (1389هـ) **أساليب القرآن**، الدار الحميدية، أ، وأبا موسى، محمد (2008)، **دلالات التراكيب دراسة بلاغية**، ط4، القاهرة: مكتبة وهبة، ص40-41.

[4] انظر: صالح، بلعبد (1987) **التّراكيب النحوية ودلالاتها في السياقات الكلامية، والأحوال التي ترتبط بها عند الإمام عبد القاهر الجرجاني**، رسالة ماجستير غير منشورة، الجزائر: جامعة الجزائر، ص205.

وعنبر، عبد الله نايف (2004) **نظرية النحو الجرجاني، مقاربة بنائية لاكتناه العلاقة بين تحوّلات البنية، وتشكيلها الدلالي**، مجلة دراسات؛ العلوم الإنسانية والاجتماعية، مجلد 31، (ع1)، عمّان: الجامعة الأردنية، ص386.

[5] انظر: أبا علي، محمد بركات (1988). **مفهوم المعنى بين الأدب والبلاغة**، عمان: دار البشير، ص48.

[6] انظر: عنبر، **نظرية النحو الجرجاني**، ص390.

[7] انظر: أبا موسى، **دلالات التراكيب**، ص40-41، والموسى، نهاد (2008). **الصورة والصيرورة، بصائر في أحوال الظاهرة النّحوية، ونظرية النحو العربي**، ط1، عمّان، دار الشروق، ص133-135.

[8] انظر: المخزومي، مهدي (1964)، **النحو العربي: نقد وتوجيه**، ط1، ص96. والموسى، نهاد (2003)، **الثنائيات في قضايا اللغة العربية من عصر النهضة إلى عصر العولمة**، ط1، عمّان: دار الشروق، ص18، والموسى، **الصورة والصيرورة**، ص15، 122-125، 147.

[9] انظر: أباديب، كمال (1981)، **جدلية الخفاء والتجلّي: دراسات بنيوية في الشعر**، ط2، بيروت: دار العلم للملايين، ص9-10.

أما علاقة التّوافق فمداها إلى فَهْم متبادل لحدَث لغوي بين منــشئ، ومتلــقٍّ يتفقــان، أو يفترقان. وأما علاقة التّقاطع فتَبين عن تلاقٍ محدودٍ في مقدار فَهْمها لحدث لغويّ[1]. وأما علاقة التّوازيّ فتكشفُ عن توافق في محدِّدات حَدَثٍ لغويّ مع اختلاف في طريق تناوله.

وتعدُّ هذه العلاقات تمهيداً للحكم على مدى قدرة أداءٍ دون آخر على الإفهــام؛ ذلــك أنَّ التّكوين اللفظيّ المنتظَم يتأتّى عن تصوّر ذهنيّ تختلف طبقاته في البيان عن الإفهام[2]؛ لاختلاف الإمكانات اللغويّة، والنّحويّة، والأسلوبية للمتكلم، ومِنْ ثمَّ الإبانة عن منزلتِه البلاغيّة[3].

فالوصول إلى الإفهام في اللغة العربية يقتضي توافر ثقافة لغوية[4] مشتركة شاملة بــين متكلّم، ومخاطب، وعلْماً بقوانين اللغة المشتركة، بأحوال اللفــظ تنكيــراً أو تعريفــاً، تقــديماً أو تأخيراً[5]... ومراعياً فروقاً دلالية قد تحصل بين تركيب وآخر[6]، يرتّب المتكلّم ذلك كله ترتيبــاً يقتضيه مقصده، والسّياق اللغوي[7]، منجزاً بذلك كمّاً لا حصر له من التراكيب اللغوية الصحيحة نحوياً، ودلالياً[8]، وصولاً إلى ترابطِ النَّصِّ، وتجانسِهِ[9].

وقد نالت هذه التراكيب اللغوية عناية علماء اللغة العربية مِن نحــويّين، وبلاغيّــين وغيــرهم، وشهدت دراستهم التقاء، واختلافاً فــي الهــدف، والمــنهج والتّفــسير، إلاّ أنَّ دور النحــويين، والبلاغيين كان الأبرز.

وسأتناول – بإيجاز – دور النحوي والبلاغي في دراســة التراكيــب اللغويــة مُعْتَنِيــاً بمنهجهما العلمي، والهدف من دراستهما للتراكيب اللغوية، وكيف نظرا إلى ظواهر لغوية.

---

(1) انظر: أبا موسى، **دلالات التراكيب**، ص40.

(2) انظر: عنبر، **نظرية التشكيل الدلالي..**، ص70.

(3) انظر: السيد، شفيق (1987). **البحث البلاغي عند العرب: تأصيل وتقييم**، القــاهرة: دار الفكــر العربــي، ص142–143، وبحيري، سعيد حسن (1999) **القصد والتفسير في نظرية النظم (معاني النحو) عند عبد القاهر الجرجاني، ضمن كتاب: دراسات لغوية تطبيقية في العلاقة بين البنية والدلالة**، القــاهرة: مكتبــة زهران الشرق، ص188، وأبا موسى، المرجع نفسه، ص26، 40–41.

(4) انظر: الكواز، محمد كريم (2006) **البلاغة والنقد: المصطلح والنشأة والتجديد**، ط1، بيروت: دار الانتشار العربي، ص314، وعبد المطلب، **البلاغة والأسلوبية،لا ص48.**

(5) انظر: عبد المطلب، المرجع نفسه، ص40–42، والشاوش، محمد (2001) **أصــول تحليــل الخطــاب ...**، 111/1.

(6) انظر: الموسى، **الصورة والصيرورة**، ص122، 124.

(7) انظر: عبد المطلب، المرجع نفسه، ص40–41.

(8) انظر: الموسى، نهاد (1980). **نظرية النحو العربي في ضوء مناهج النظر اللغوي الحديث**، ط1، بيروت: المؤسسة العربية للدراسات والنشر، ص10، وعبد المطلب، المرجع نفسه، ص47.

(9) انظر: عبد المطلب، المرجع نفسه، ص40–41، 48.

منهجهما والهدف من دراستهما:

فالنّحوي – في نظرته المنهجية – حدّد معالم اللغة العربيّة التي توصف بأنّها بناء ائتلافي[1] متسِّق[2] جامع لجهود لغويّة، لها سماتها المميّزة، وطرقها اللغويّة التي تصف باقتدار مجتمعها اللغوي[3]. ومن أجل فَهْم كلام العرب سَعى النّحويّ إلا الاقتداء بطريقتهم في تركيب الكلام، وتأليفه على أنماط لغويّة[4]؛ ليُرَتِّب المتكلّم اللفظ ترتيباً يؤدّي إلى معنى متداوَل ينسجمُ، وطبائع العرب اللغويّة. إلاّ أنَّ النحويّ لم يُحِط بلغتهم كلها "غريبها، وواضحها، ومستعملها، وشاذها، بل هم في ذلك طبقات يتفاضلون فيها"[5].فالنّحو في عُرف النّحويّ: "**عِلْمٌ استخرجه المتقدّمون من استقراء كلام العرب، حتّى وقفوا منه على الغرض الذي قصده المبتدئون بهذه اللغة**"[6].

ولتوضيح ذلك أحتاج إلى مَنْهَج ملائم لدراسة الظاهرة النّحويّة، فيه أدوات منهجيّة أعانته على استيعاب الظاهرة اللغوية، ومنها: السّماع، والقياس، والإجْماع... [7].

ثمَّ دَرَس مجموعة اللغويّ مصنِّفاً، وواصِفاً، ومعرِّفاً، ومقدِّماً أحكاماً نحويّة لكل ظاهرة نحويّة، محتجّاً بشواهد من القرآن الكريم، أو من القراءات القرآنية، أو من الحديث النبوي، أو مما ارتضاه من شعْر، أو نثر في حدود زمنيَّة، ومكانية[8].

ومستعيناً في وصف الظاهرة النّحويّة وتفسيرها بقوانينَ صوتيّة، وصرفية، وتركيبيه، ودلالية يفرضها النَّسَق اللغويّ المطّرد الذي يفترضُ ثباتاً مقدّراً لما ينْجزه النّحويّ من أحكام

---

[1] انظر: الموسى، نهاد (1987) **قضية التحوّل إلى الفصحى في العالم العربيّ الحديث**، عمّان: دار الفكر، ص51–54، 61.

[2] انظر: مصطفى، **إحياء النحو**، ص1.

[3] انظر: الموسى، **الثنائيات في قضايا اللغة العربية**، ص23، 61.

[4] انظر: الجواري، أحمد عبد السّتار (2006) **نحو القرآن**، ط1، بيروت: المؤسسة العربية للدراسات والنشر، ص7–8.

[5] الزجاجي، أبا القاسم عبد الرّحمن بن إسحاق (ت337هـ) **الإيضاح في علل النّحو**، تحقيق: مازن المبارك، ط1، بيروت: دار النفائس، 1986، ص92

[6] ابن السّرّاج، محمد بن السّري (ت316هـ). الأصول في النّحو، تحقيق: عبد الحسين الفتلي، ط1، بيروت: مؤسسة الرّسالة، 1985، 35/1.

[7] انظر: أبا المكارم، عليّ (1973) **أصول التّفكير النّحويّ**، ليبيا: الجامعة الليبيّة، ص210–225، 246–257، وعبد المطلب، **البلاغة والأسلوبية**، ص38.

[8] انظر: أبا المكارم، علي (1973 **أصول التفكير النحويّ**، ص37–58، والجواري، المرجع نفسه، ص7، وعبد المطلب، **البلاغة والأسلوبية**، ص38، والموسى، **قضيّة التحول إلى الفصحى**، ص53، 57، 59، والموسى، **الصورة والصيرورة**، ص132.

نحويّة[1]، إذ إن الإطّراد اللغويّ يستدعي اتّساقاً بين الأحكام النحويّة، وما تمثّلهُ من قوانينَ نحويّة[2].

تنبّه النحويّ إلى العلاقات الشّكليَّة بتأثر مباشر، أو غير مباشر بنظرية العامل[3]، مكتفياً بالإبانة عن الموقع الإعرابيّ لكلمة أو جملة[4]، ووصْف ما قد يطرأ عليهما من عوارض لغوية، أو دلالية دون تفسير دلالي ّ عميقٍ يرْقى بالدرس النّحويّ إلى نحو النّص[5]، بمعنى أنَّ النّحوي دار في فلكِ نحو الإعراب[6] فدراسته للتراكيب اللغوية وصفية معيارية[7] تراعي مطابقتها للصِّحَّة اللغوية[8]، باتباع أصل من أصول النحو.

وهو بهذا يَغْفل بمقدار عن دراسة التّراكيب اللغوية وأحوالها دراسة دلاليَّة[9] عميقة، وبيانية، وتفاعليّة، ومِنْ ثَمَّ ترك العمل بمبدأ التفاضل الدلالي بين التّراكيب اللغوية المؤدّية إلى النّصِّية، أي المعنى الجماليّ لكلمة في تركيب لغويّ؛ تحقيقاً لهدفِه الأساس، وهو: رعاية المستوى الصّوابي للتّراكيب اللغويّة.

وقد بالغ مصطفى جمال الدين حين ذكر أنَّ النّحويّ في تركه العمل بمبدأ التفاضل الدلالي الجماليّ ضيَّع معاني التَّراكيب اللغوية[10]. وقد اضطَّره هذا الالتزام المنْهجيّ إلى أنْ يرصُدَ أشكالاً لأداءات لغوية قد خالفت ما نصَّت عليها الأحكام النّحويّة[11]، فلَجأ إلى التقدير

---

[1] انظر: الطّحان، هاشم (1978) **الأدب الجاهلي بين لهجات القبائل واللغة الموحدة**، بغداد: وزارة الثقافة والفنون، ص84–86. والموسى، **قضية التحول إلى الفصحى**، ص59.

[2] انظر: الموسى، المرجع نفسه، ص53.

[3] انظر: المخزومي، مهدي (1964) **النحو العربي: نقد وتوجيه**، ط1، ص34، وأبا المكارم، علي (2007) **الحذف والتقدير في النحو العربي**، القاهرة: دار غريب، ص298.

[4] انظر: الزجاجي، **الإيضاح في علل النّحو**، ص91، وجمال الدين، مصطفى (1980) **البحث النحوي عند الأصوليين**، بغداد: دار الرشيد، وزارة الثقافة والإعلام، ص13.

[5] انظر: المخزومي، المرجع نفسه، ص19، وحسّان، **الأصول**، ص317، 346.

[6] انظر: جمال الدين، المرجع نفسه، ص13.

[7] انظر: المخزومي، **النحو العربي: نقد وتوجيه**، ص17، والمراغي، أحمد (1990) **تاريخ علوم البلاغة**، القاهرة: شركة مصطفى البابي الحلبي ومطبعتها، ص44، والكواز، **البلاغة والنقد**، ص331.

[8] لاشين، عبد الفتّاح أحمد (1984) **التّراكيب النّحوية من الوجهة البلاغية عند عبد القاهر**، الرياض: دار المرّيخ، ص234.

[9] انظر: أبا المكارم، **أصول التفكير النحوي**، ص220، والمخزومي، **النحو العربي: نقد وتوجيه**، ص17.

[10] انظر في كتابه: البحث النّحويّ عند الأصوليين، ص13.

[11] انظر: الموسى:

- **قضية التحول إلى الفصحى**، ص53.
- **الصورة والصيرورة**، ص122–124.

والتأويل[1]؛ حفاظاً على الأصل الذي أقرّته الأحكام النّحويّة؛ معتمداً في ذلك على مرونة النَّسَقِ اللغويّ الذي ضمَّ شواهد لغويّة تُجيزُ هذه الأداءات اللغوية، مستعيناً بأدوات معرفيّة، ومنهجيّة مختلفة منها:

السّياق[2]، والابتداء من المعنى إلى المعنى[3]، واختيار الكلمة المفردة منطلقاً للتفسير اللغويّ، فهي أصغرُ عنصر لغويّ دالاً على معنى، ويصلُحُ للتجزئ الصّوتي[4]، والأخْذ بمبدأ الاختلاف النّحويّ[5].

ولا تعني غَفْلة النّحويّ عن دراسة التّراكيب اللغويّة دراسة دلاليّة عميقة أنّه لم يَفْطَنْ إلى دوْر المعنى في تفسير جوانبٍ من مسائل نحويّة، وأسلوبيّة، إذ قدْ يُحْدِثُ أثر دلالي ما تحوّلاً في وجه كلام حسْبما تقتضيه معاني الكلام[6].

ومن مظاهر دور المعنى في تفسير جوانب من مسائل نحوية وأسلوبية:

والبلاغي دَرَس التّراكيب اللغويّة مُنْطَلِقاً من أساسيْن:

- نحويّ، رَصَدَ فيه جُهد النّحوي الذي وَضَعَ معايير ثابتةٍ بمقدارٍ لتراكيب لغوية قادرة على الإفهام[7].
- دلاليّ، إذْ لا يمكن فَهْم نصٍّ فَهْماً دقيقاً بمعْزلٍ عَنْ تصوّر دلاليّ دقيق يُراعي فروقاً دلاليّة بين ألفاظ تكْشِفُ عن قيمة جماليّة لتركيبٍ دون آخر[8].

---

(1) انظر: حمدان، ابتسام أحمد (1992) **الحذْف والتّقديم والتأخير في ديوان النابغة، دراسة دلاليّة تطبيقيّة معنويّة**، دمشق: دار طلاس، ص26.

(2) انظر: حسان، **الأصول**، ص346-347.

(3) انظر: المرجع نفسه، ص346.

(4) انظر: المرجع نفسه، ص317-346.

(5) انظر: الموسى، **قضية التحول إلى الفصحى في العصر الحديث**، ص53.

(6) انظر: الدليمي، مجّهد جيجان، والأوسي، قيس إسماعيل، والألوسي، خدّام جمال الدين (1993)، **علم المعاني**، ط1، بغداد: ، ص31، والكوّاز، **البلاغة والنقد**، ص168.

(7) انظر: الموسى، نهاد:

- (1987) **قضية التحول إلى الفصحى في العالم العربي الحديث**، ص26.
- **الصورة والصيرورة**، ص131.

وعبد المطلب، **البلاغة والأسلوبية**، ص272.

(8) انظر: أبا موسى، محمد (1980) **التصور البياني: دراسة تحليلية لمسائل البيان**، ط2، القاهرة: مكتبة وهبة، ص5، وعبد المطلب، المرجع نفسه، ص48.

- ثُمّ بَدأ دراسته مِنْ منتهى عمل النّحويّ – وهو الوصول إلى تراكيبَ لغويّة صحيحة[1]، متجاوزاً تركيز النّحويّ على الجانب الإعرابيّ أكثر مِنْ غيره[2]. وتحرّي سلامتها من اللحْن، ودراستها في أصلِ وَضعِها اللغوي[3]، وَفْقاً لرؤيته إلى الظاهرة النّحوية، وتعقيدها، واعتمادها اطّراد اللغة.

واعتنى البلاغي باكتناه التّراكيب اللّغويّة بأساليبها، ومكوّناتها[4]؛ بحثاً عن التناسب الدلالي والجماليّ لتركيب دون آخر[5]؛ ولتحقيق ذلك قام بتنقيح إنتاج النّحويّ العلميّ[6]، وإخراجه مَخْرجاً حَسَناً يتناسب مع مَنْهَجه الذي يَبْحث في مدلول التركيب اللغويّ، وصولاً إلى تفاضُل التراكيب[7] بدراسة أصولها التّركيبية، فرصدَها في حدودها النظرية[8]، مشيراً إلى اللفظة، وجرْسها، وعلاقتها بأخواتها، وما تحمله من تأثير دلاليّ إضافي في تركيبها[9]، وربط معناها الظّاهر بمعناها الإضافيّ المقصود[10]، وبهذا التأثير الدلاليّ الإضافيّ تتفاضل التراكيب النحوية[11].

ثُمَّ أدرك – استناداً إلى مفهوم اللغة[12] – أنَّ وراء عَمَلِ النَّحويّ حتميَّة في ترتيب أجزاء التّراكيب النّحوية تبْعاً لدلالات محددة للمعنى مثل: علامات الإعراب التي تعين على فهْم التّركيب اللغويّ؛ وصولاً إلى فهمْ أشمل لتضام التّراكيب اللغوية (النّص) [13].

---

[1] انظر: لاشين، **التراكيب النحويّة...**، ص234.

[2] انظر: المخزومي، **النحو العربي، نقد وتوجيه**، ص67، 98، وجمال الدين، **البحث النحوي عند الأصوليين**، ص13.

[3] انظر: لاشين، المرجع نفسه، ص227.

[4] انظر: جمعة، حسين (2002)، **في جمالية الكلمة: دراسة جمالية بلاغية نقدية**، ط1، دمشق، اتحاد الكتاب العرب، ص83.

[5] انظر: لاشين، المرجع نفسه، ص237، وعبد المطلب، **البلاغة والأسلوبية**، ص270.

[6] انظر: آل طه، هدى سالم (2001) **الأعراف بين علم النحو، وعلم المعاني**، أطروحة دكتوراه (غير منشورة)، الجامعة الأردنية، عمان: الأردن، ص10.

[7] انظر: لاشين، المرجع نفسه، ص73، 76، وناصف، **النقد العربي**، ص247.

[8] انظر: السيد، **إشكالية العلاقة...**، 171/2.

[9] انظر: لاشين، المرجع نفسه، ص227، وجمعة، المرجع نفسه، ص83، والموسى، **الصورة والصيرورة**، ص126.

[10] انظر: لاشين، المرجع نفسه، ص5.

[11] انظر: المرجع نفسه، ص76–79.

[12] إذ تأمّل البلاغي اللغة بمستوياتها المتعددة التي تتضافر فيما بينها لإطلاق قيمة تفْصِح – ابتداءً – عن المنزلة البلاغية لتركيب لغوي، ثم لنص.

[13] انظر: حسّان، تمام (1994) **اللغة العربية: معناها ومبناها**، الدار البيضاء: دار الثقافة، ص180–182، وعبد المطلب، **البلاغة الأسلوبية**، ص272.

وبَحَث في المؤثِّرات الخارجيّة من نفسيَّة، ومجتمعيَّة، وثقافيّة تسْهم في صناعة التّراكيب اللغويّة، وتفرض تداول تركبي لغوي دون آخر، وَسَعى إلى تناسق المؤثِّرات الداخليَّة والخارجية والتي تؤثِّر في التّراكيب اللغويّة[1]؛ لأنها تؤدِّي إلى دقة الألفاظ ودلالتها في نصٍّ[2].

وفي ذلك كله إشارةٌ إلى مستوَيَيْنِ للُغة: [3]

- مستوى معياريّ نموذج يَرْصِدُ الصّواب، والخَطَأ في الأداء اللغويّ[4].
- مستوى متداول يتأثَّر بمعالم الخطاب اللغويّ من متكلِّم ومُتَلَقٍّ، والأشياء، أي عناصر الحدث اللغويّ[5].

ثمّ قلَّب التّراكيب النّحوية مفتشاً عن سماتها الدلاليّة لمعرفة قيمتها الجماليّة، فإن نأى تركيب لغويّ عن أصل متفق؛ لتغيّر في بِنْيته اللغويّة توقف عنده البلاغيّ متأمّلاً الفروق الدلاليّة فيها، فالقيم الدلاليّة تختلف من أداء لغوي وآخر[6].

وعلى البلاغي الاختيار من الاحتمالات الصحيحة لغوية مراعيّاً إفادة المتلقي التي تعتمد[7] علاقات دلاليّة، وإشارات بلاغية تتوافق، والمقصد الدلاليّ[8]؛ بمعنى ربط التراكيب اللغوية بمقاصدها الدلاليّة[9]؛ وصولاً إلى مذاهب تعبيرٍ عن حدث كلاميّ بعينه تشهد بمرونة التّعامل مع الحَدَث الكلاميّ ضمن إمكانات النحو والأسلوب[10] التي تختلف باختلاف الأحوال والدلالات[11] من عقليّة ونفسيّة[12] مع مراعاة مناسبتها القَوليَّة[13].

---

[1] انظر: الموسى، **الصورة والصيرورة**، ص122-124، 134-135، **البصائر**، ص132.

[2] انظر: حمدان، **الحذف والتقديم والتأخير...**، ص15.

[3] انظر: لاشين، **التراكيب اللغوية**، ص33، وناصف، **النقد العربي**، ص217، وعبد المطلب، **البلاغة والأسلوبية**، ص48.

[4] انظر: عبد المطلب، المرجع نفسه، ص38.

[5] انظر: لاشين، المرجع نفسه، ص123، وعبد المطلب، المرجع نفسه، ص38.

[6] انظر: أبا موسى، محمد، (1980) **التصوير البياني: دراسة تحليلية لمسائل البيان**، ط2، القاهرة: مكتبة وهبة، ص5، وعبد المطلب، المرجع نفسه، ص80، وعنبر، عبد الله نايف (2007) **النظرية الأسلوبية، مقاربة بنائية لاكتناه التماسك النّصيّ، وقراءة التّشكيل**، مجلة دراسات: العلوم الإنسانية والاجتماعية، م34 (ع2)، ص195.

[7] انظر: لاشين، المرجع نفسه، ص76-79، والسيد، **البحث البلاغي عند العرب**، ص143.

[8] انظر: السّيد، **إشكالية العلاقة..**، 2/189، والموسى، **الصورة والصيرورة**، ص126.

[9] انظر: حسّان، **الأصول**، ص355.

[10] انظر: السيد، المرجع نفسه، ص142-143، وعبد المطلب، المرجع نفسه، ص48.

[11] انظر: بحيري، **القصد والتفسير..**، ص188.

[12] انظر: حسان، المرجع نفسه، ص355.

[13] انظر: المخزومي، **النحو العربي: نقد وتوجيه**، ص96.

"**فأجْناسُ الكلام مختلفةٌ، ومراتبها في مستوى التّبيان متفارقة، ودرجتها في البلاغة متباينة غير متساوية، فمنها البليغ الرصين الجزل، ومنها الفصيح القريب السّهل، ومنها الجائز الطلْق الرّسل**"[1]؛ إذ إنّ أي اختلاف في عنصر لغويّ يقابله اختلاف في الرّمز اللغوي[2]، وهذا قد يعني أنَّ البلاغيّ يفرّق بين نوعيْن من أنواع التفكير العلميّ مطابقة لحال الخطاب وطرَفيه[3]، وما يتطلّبه من أساليب تعبير[4]، والنوعان هما[5]:

أ- التفكير من أجل التّشكيل.

ب- التفكير من أجل التأثير.

وعلى التقابل من ذلك كان النّصُّ القرآني مشْغَلتَه، إذ شكّل أساساً لخطاب بلاغي[6]، وأوجدَ حراكاً دلاليّاً عند دراسة نصوص لغوية[7]؛ ذلك أنَّ أسلوب التّعبير القرآنيّ قد فاق غيره من أساليب اللغة العربية، براعة نَظْمِهِ، وإحكام تراكيبه التي راعت مقتضيات الحال، ودّقة تراتيبه[8]، فدرسَه، وأبان عن بعض نكته، ولطائفه، وأسراره، ونقاط انسجامه، فكان أسلوبه متبايناً لما أَلِفه العرب في ترتيب خطابها، إذ "**لا ترى شيئاً من الألفاظ أفصح، ولا أجْزل، ولا أعذب من ألفاظه، ولا ترى نظْماً أحسن تأليفاً، وأشدّ تلاؤماً، وتشاكلاً من نظْمِه**"[9]، ناهيك عن تضمّنه أصحّ المعاني[10].

وهذا التّفرُّد أبدى نشاطاً علميّاً متنوّعاً عمَّق النّظر في النّظم اللغويّ عامة، ونظم القرآن الكريم الذي خصّه الله تعالى بسماتٍ نظميّة معجِزَة[11].

---

[1] الخطابي، **بيان إعجاز القرآن**، ص26.

[2] انظر: الموسى، **الصورة والصيرورة**، ص123.

[3] انظر: لاشين، **التّراكيب النحوية**، ص76.

[4] انظر: أبا المكارم، **الحذف والتقدير**، ص298.

[5] انظر: لاشين، المرجع نفسه، ص76.

[6] انظر: الجواري، **نحو القرآن**، ص6-10.

[7] انظر: عبد المطلب، **البلاغة والأسلوبية**، ص48.

[8] انظر: الجواري، المرجع نفسه، ص6-7، 12.

[9] الخطابي، المصدر نفسه، ص27.

[10] انظر: المصدر نفسه، ص27.

[11] انظر: العسكري، أبا هلال الحسن بن عبد الله بن سَهْل (ت395هـ/1005م) **كتاب الصّناعتين: الكتابة والشعر**، تحقيق: علي محمد البجّاوي، ومحمد أبو الفضل إبراهيم، ط1، القاهرة: دار إحياء الكتب العربية، 1952، ص1.

فاختلاف أداءات لغوية[1] يشير إلى أنَّ النصوص البشريّة تتفاوت في جودتها، وهذا وجَّه البلاغي إلى تعميق النّظر في دلالات التّراكيب اللغوية، معتمداً علاقات لغوية، ونحوية، ودلاليّة[2]، وما تضمّنَته من قرائن داخليّة وخارجيّة تعمل على ترابط النّص؛ فإيحاءات مفردة، ومدى قدرتها في التّعبير تتفاوت، تَبْعاً لملاءمتها لسياقها، مما أدّى به إلى إدراج الكلام ضمن مستويات تختلف بين الكلام المحْكي، والكلام المبدع[3].

ثمَّ النظر إلى ما وراء الإفادة بالاستعانة بمرتكزات نحويّة[4]، مثل: التّنكير والتعريف، والفصل والوصل... تؤدي إلى سلامة لغوية ودلالية تعين في الإفهام، مما ألحّ إلى إيجاد وسيلة تستكْنه تلك المرتكزات، ودورها في البوْح عن المسببات الوظيفية لتراكيب لغوية؛ لبيان دلالتها المركّبة[5] التي تمثّل ترابطاً بين الأساس اللغوي، والمعنى المراد[6]؛ ذلك أنَّ النّظرات النّحوية قد تصدر بعد تدبّر مقاصد التراكيب اللغوية[7]، وسياقها بقرائنه المتنوّعة، وهذا يؤدي إلى مستويات في الخطاب اللغوي[8].

---

(1) انظر: أبا موسى، **التصوير البياني**، ص195.

(2) انظر: لاشين، **التراكيب النحوية**، ص76-79، 234.

(3) انظر: الخطّابي، **بيان إعجاز القرآن**، ص26.

(4) انظر: عبد المطلب، **البلاغة والأسلوبية**، ص266.

(5) انظر: المصدر نفسه، ص266.

(6) صمود، حمادي (1981) **التفكير البلاغي عند العرب: أسسه وتطوره إلى القرن السادس**، تونس: الجامعة التونسية، ص413.

(7) انظر: عنبر، **النحو مفتاح بياني**..، ص20، **ونظرية التشكيل الدلالي**، ص74-75.

(8) انظر: الجوازي، **نحو القرآن**، ص9-10.

الخاتمة:

حاولت الأطروحة تبَيّن الصِّلة بين علم النحو وعلم المعاني في القرن الخامس الهجري مستنداً إلى المنهج الوصفي التفسيري.

إذ بيّن الفصل الأول مداخل علم المعاني من نصوص متنوعة. وأوْضح الفصل الثاني آفاق علم المعاني عند البلاغيين في القرن الخامس الهجري، عارضاً ومناقشاً مصطلحات وآراء بلاغية. وألمح الفصل الثالث إلى آفاق علم المعاني بين النحويين والباغيين في القرن الخامس الهجري، مركزاً على منهج الفريقيّن في تناول الموضوع.

وخلصت الأطروحة إلى نتائج منها:

1- لم يغفل النحاة – كما شاع عنهم – في دراستهم عن دور مصطلحات من علم المعاني في إيضاح النص اللغوي، بل نجد – عند بعضهم – إشارات يشترك فيها النحوي والبلاغي مثل: عناصر التّخاطب: المتكلم والمخاطب والسّياق، واختلاف وجهات الكلام لاختلاف الغاية.

2- يعدّ علم المعاني مقدّمة لعلم بصياغة التراكيب اللغوية العربية.

3- لعلم المعاني دور في استكناه أسرار التراكيب اللغوية العربية.

4- علم المعاني ثمرةُ الاختيار اللفظي والمعنويّ، وله صلة بمقاصد المتكلم.

5- اعتماد عبد القاهر الجرجاني نسق الكلام جعلته يتخذ منها عياراً نقدياً لدراسة النص اللغوّي.

6- يمكن استثمار آفاق علم المعاني في تفسير النص اللغويّ، وبيان قيمته النقديّة، ومن ثَمَّ يمكن أن ينضاف إلى ما يسمى في الدرس النقدي الحديث: الأسلوبية.

7- ويمكن أن يستثمر في علم عربي للخطاب اللغوي.

8- تنوعت مقاصد البلاغيين بين: المقاصد النفسية والمجتمعية واللغوية والجمالية.

9- ثمة مطابقة بين مفهوم الأسلوب ومفهوم النظم فكلاهما اعتنى بالنسق والترتيب وحسن الاختيار اللفظي والمعنوي.

والله ولي التوفيق

ثَبَت المصادر والمراجع

أولاً: المصادر:

الآمدي، أبو القاسم الحسن بن بشر (ت 370هـ/980م)، **الموازنة بين شعر أبي تمام والبحتري**، تحقيق: أحمد صقر، القاهرة: دار المعارف، 1961.

ابن الأبرص، عبيد، (ت نحو 25 ق. هـ/ 600م) **ديوانه**، تحقيق وشرح: حسين نصّار، ط1، مصر: شركة مكتبة مصفى الباب الحلبي، 1957.

ابن الأثير، ضياء الدين أبو الفتح نصر الله بن أبي المكارم (ت 637هـ/1239م). **المثل السّائر في أدب الكاتب والشّاعر**. تحقيق: أحمد الحوفي، وبدوي بطانة، ط 1، القاهرة: مكتبة نهضة مصر ومطبعتها، 1959.

الأحمد نكري، عبد النبي بن عبد الرسول (ت؟) **موسوعة مصطلحات جامع العلوم الملقب بـ(دستور العلماء)**، تحقيق: علي دحروج، ط1، بيروت: مكتبة لبنان ناشرون، 1997.
ابن الأحنف، أبو الفضل العباس (ت192هـ/807م) **ديوانه**، تحقيق: عاتكة الخزرجي، القاهرة: مطبعة دار الكتب المصرية، 1994.

الأصفهاني، أبو الفرج علي بن الحسين بن محمد القرشي (ت 356هـ/966م)، **الأغاني**، ط1، القاهرة: مطبعة دار الكتب المصرية، 1935.

الأعشى، أبو بصير ميمون بن قيس بن جندل (ت7هـ/628م)، **ديوانه**، شرح وتعليق: محمد محمد حسين، القاهرة: مكتبة الآداب، 1950.

الأعلم الشنتمريّ، أبو الحجاج يوسف بن سليمان (ت476هـ/1083م):
- **تحصيل عيْنَ الذَّهب من معدن جوْهر الأدب في علم مجازات العرب**، حققه وعلّق عليه: زهير عبد المحسن سلطان، ط2، بيروت: مؤسسة الرّسالة، 1994.
- **النكت في تفسير كتاب سيبويه**، تحقيق: زهير عبد المحسن سلطان، معهد المخطوطات العربية، المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم.
- **المسألة الزنبوريّة**، في كتاب: **نَفْح الطيب من غصن الأندلس الرطيب**، لأحمد بن محمد المقري التلمساني (ت1041هـ/1631م)، تحقيق: إحسان عباس، بيروت: دار صادر، 1968.

الأنباري، محمد بن القاسم (ت 328هـ/939م) **كتاب الأضداد**، عُني بتحقيقه: محمد أبو الفضل إبراهيم، الكويت: دائرة المطبوعات والنشر، 1960.

امرؤ القيس بن حُجْر بن عمرو الكندي (ت نحو 80 ق.هـ/ نحو 542م)، **ديوانه** بشرح أبي سعيد السُّكري (ت 275هـ/ 888م)، دراسة وتحقيق: أنور عليان أبو سويلم ومحمد علي الشوابكة، ط1، العين: مركز زايد للتراث والتاريخ، 2000.

الأنصاري، أبو زيد سعيد بن أوس بن ثابت (ت 215هـ/830م)، **النوادر في اللغة**، علّق عليه وصححه: سعيد الخوري الشرتوني، بيروت: المطبعة الكاثوليكية، 1984.

الباقلاني، أبو بكر محمد بن الطيِّب (ت 403هـ/1012م) **إعجاز القرآن**، تحقيق: محمد عبد المنعم خفاجي، ط1، بيروت: دار الجيل، 1991.

البحتري، أبو عبادة الوليد بن عبيد الطائيّ (ت 284هـ/897م) **ديوانه**، عُنِي بتحقيقه وشرحه: حسن كامل الصَّيْرفي، القاهرة: دار المعارف، 1963.

ابن بُرْد، بشار (167هـ/783م) **ديوانه**، جمعه وشرحه: محمد الطاهر بن عاشور، تونس: الشركة التونسية، 1976.

البَكْريّ، أبا عُبَيْد عبد الله بن عبد العزيز الأندلسي (ت487هـ/1094)، **معجم ما استعجم من أسماء البلاد والمواضع**، حققه وضبطه وشرحه: مصطفى السقا، القاهرة: مطبعة لجنة التّأليف والتّرجمة والنشر، 1947.

أبو تمام، حبيب بن أوس الطائي (ت 231هـ/845م) **ديوانه**، بشرح الخطيب التبريزي، تحقيق: محمد عزّام، القاهرة: دار المعارف، 1963.

التوحيدي، أبو حيان علي بن حسن (ت نحو 400هـ/1009م)،

- **الإمتاع والمؤانسة**، صحّحه وضبطه وشرح غريبه: أحمد أمين، وأحمد الزّين، بيروت: دار مكتبة الحياة.
- **المقابسات**، حققه وقدّم له: محمد توفيق حسين، بغداد: مطبعة الإرشاد، 1970.

الثمانيني، عمرو بن ثابت (ت442هـ/1050م) **الفوائد والقواعد**، دراسة وتحقيق: عبد الوهاب محمود الكحلة، ط1، بيروت: مؤسسة الرسالة.

الجاحظ، أبو عثمان عمرو بن بحر (ت 255هـ/868م):

- **البيان والتبيين**، تحقيق وشرح: عبد السلام محمد هارون، بيروت: دار الجيل، 1990.
- **الحيوان**، تحقيق: عبد السلام محمد هارون، بيروت: دار الجيل، 1992.
- **رسائل الجاحظ**، تحقيق وشرح: عبد السلام محمد هارون، ط1، بيروت: دار الجيل، 1991.

الجرجاني، أبا بكر عبد القاهر بن عبد الرحمن (ت471هـ/1078م)،

- **أسرار البلاغة في علم البيان**، صححه وعلّق عليه: محمد رشيد رضا، ط5، القاهرة، دار المنار، 1372هـ.
- **دلائل الإعجاز**، قرأه وعلق عليه: محمود محمد شاكر، ط3، القاهرة: مطبعة المدني، 1992.

- **المقتصد في شرح الإيضاح**، تحقيق: كاظم بحر المرجان، بغداد: وزارة الثقافــة والإعــلام، 1982.

ابن جعفر، قدامة الكاتب (ت 337هـ/948م):
- **جواهر الألفاظ**، تحقيق: محمد محيي الدين عبد الحميد، ط 1، بيروت: دار الكتب المصرية، 1985
- **نقد الشعر**، عني بتصحيحه: س. أ. بونيباكر، ليدن: مطبعة بريل، 1956.

الجُمَحي، أبي عبد الله محمد بن سلام (ت 231هـ/845م)، **طبقات فحول الشعراء**، قرأه وشرحه: محمود محمد شاكر، القاهرة: مطبعة المدني.

ابن جني، أبو الفتح عثمان (ت 392هـ/1002م)
- **الخصائص**، تحقيق: محمد علي النجار، ط4، بغداد: دار الشؤون الثقافية العامة، 1990.
- **سر صناعة الإعراب**، دراسة وتحقيق: حسن هنداوي، ط1، دمشق: دار القلم، 1985.

الحاتميّ، أبو علي محمد بن الحسن البغدادي الكاتب (ت388هـ/998م)، **حلية المحاضرة في صناعة الشّعر**، تحقيق: جعفر الكتّاني، بغداد: دار الرشيد، مطبوعات وزارة الثقافة والإعلام، 1979.

ابن حَزْم، أبو محمد علي بن أحمد بن سعيد الأندلسيّ (ت456هـ/1063م) **جمهرة أنساب العرب**، تحقيق وتعليق: عبد السّلام محمد هارون، القاهرة: دار المعارف، 1962.

الحُطَيئة، أبو مُلَيْكة جَرْوَل بن أوس العبسيّ (ت نحو 45هـ/665م)، **ديوانه**، بشرح: يوسف عيد، ط 1، بيروت: دار الجيل، 1992.

الخُرَيْمي، أبو يعقوب إسحق بن حسان (ت214هـ/829م)، **ديوانه**، جمعه: علي جواد الطاهر ومحمد جبّار، بيروت: دار الكتاب الجديد.

الخطّابيّ، أبو سليمان حمد بن محمد بن إبراهيم بن الخطّاب (338هـ/1998م)، **بيان إعجاز القرآن**، ضمن: ثلاث رسائل في إعجاز القرآن، حققها وعلّق عليها: محمد خلف الله أحمد ومحمد زغلول سلاّم، ط4، القاهرة: دار المعارف.

الخطفى، جرير بن عطية (ت 110هـ/728م) **ديوانه**، شرحه، وضبطه وقدّم له: غُرَيْد الشيخ، ط1، بيروت: منشورات الأعلمي للمطبوعات، 1999.

ابن خلكان، أبو العباس شمس الدين أحمد بن محمد (ت681هـ/1282م)، **وفيات الأعيان وأنباء أبناء الزمان**، تحقيق: إحسان عباس، بيروت: دار صادر، 1970.

الخنساء، تماضر بنت عَمْرٍو بن الحارث السلميّة (ت23هـ/644م)، **ديوانها** بشرح ثعلب أبي العباس أحمد بن يحيى (ت291هـ/903م)، حققه: أنور أبو سويلم، ط1، عمّان: دار عمّار، 1988.

ديك الجن، أبو محمد عبد السلام بن رغبان الحمصي (ت235هـ/849م) **ديوانه**، حققه وأعدّ تكملته: أحمد مطلوب، وعبد الله الجبوري، بيروت: دار الثقافة.
ابن دُرَيح، قيس (ت68هـ/687م)، **ديوانه**، جمعه وحققه وشرحه: عفيف نايف حاطوم، ط1، بيروت: دار صادر، 1998.

الذهبي، شمس الدين محمد بن أحمد بن عثمان (748هـ):
- **سير أعلام النبلاء**، أشرف على التحقيق: شعيْب الأرناؤوط، ط11، بيروت: مؤسسة الرسالة، 1996.
- **المشتبه في الرجال: أسمائهم وأنسابهم**، تحقيق: علي محمد البيجاوي، دِلْهي: الدار العلمية، 1987.

ذو الرُّمة، غيْلان بن عقبة العَدَوي (ت117هـ/735م)، **ديوانه** بشرح الإمام أبي نَصْر أحمد بن حاتم الباهليّ (ت231هـ/854م) صاحب الأصمعيّ (ت216هـ/831م) برواية الإمام أبي العباس ثعلب (ت291هـ903م)، حققه وقدّم له، وعلّق عليه: عبد القدوس أبو صالح، ط2، بيروت: مؤسسة الإيمان، 1982.

ابن أبي ربيعة، أبو الخطاب عمر بن عبد الله المخزومي (ت93هـ/711م)، **ديوانه**، بيروت: دار صادر، 1961.

ابن رشيق، أبو علي الحسن القيرواني (ت 456هـ/1063م) **العمدة في محاسن الشعر وآدابه**، تحقيق: محمد قرقزان، ط1، بيروت: دار المعرفة، 1988.

الرَّضيّ، الشريف أبو الحسن محمد بن الحسين بن موسى العلويّ الحُسينيّ الموسويّ (ت 406هـ/1015م)، **ديوانه**، شرحه وعلّق عليه وضبطه: محمود مصطفى، ط 1، بيروت: دار الأرقم، 1999.

الرقيات، عبيد الله بن قيس (ت85هـ/704م) **ديوانه**، تحقيق وشرح: محمد يوسف نجم، بيروت: دار صادر، 1958.

الرماني، أبو الحسن علي بن عيسى (ت 386هـ/996م) **النكت في إعجاز القرآن**، ضمن: ثلاث رسائل في إعجاز القرآن، حققه وعلّق عليها: محمد خلف الله أحمد، ومحمد زغلول سلام، ط4، القاهرة: دار المعارف.

الزّبيدي، عمرو بن معدي كرب (ت21هـ/ 641م) **شعره**، جمعه ونسقه: مطاع الطرابيشي، ط2، دمشق: مطبوعات مجمع اللغة العربية، 1985.

الزّبيدي، أبو بكر محمد بن الحسن الإشبيلي (ت 379هـ/989م)
- **طبقات النحويين واللغويين**، تحقيق: محمد أبو الفضْل إبراهيم، ط2، القاهرة: دار المعارف.
- **كتاب الواضح**، تحقيق: عبد الكريم خليفة، عمّان: الجامعة الأردنية.

ابن الزبير ، أبو عبد الله مصعب بن ثابت بن عبد الله (ت 236هـ/850م) **كتاب نسب قريش**، عُني بنشره لأول مرّة وتصحيحه والتعليق عليه، إ. ليفي بروفنسال، القاهرة: دار المعارف، 1953.

الزّجاجي، أبا القاسم عبد الرّحمن بن إسحاق (ت337هـ/948م) **الإيضاح في علل النّحو**، تحقيق: مازن المبارك، ط1، بيروت: دار النفائس، 1986.

ابن السرّاج، محمد بن السّري (ت316هـ/928م). **الأصول في النّحو**، تحقيق: عبد الحسين الفتلي، ط1، بيروت: مؤسسة الرّسالة، 1985.

السُّكري، أبو سعيد الحسن بن الحسين (ت275هـ/888م) **شرح أشعار الهذليين**، حققه عبد الستار أحمد فرّاج، القاهرة: مكتبة دار العروبة، 1965.

ابن أبي سلمى، زهير (ت 13 ق. هـ/609م)، **شعره**، بشرح الأعلم الشمتمري، تحقيق: فخري الدين قباوة، ط1، حلب: المكتبة العربية، 1970.

ابن سنان الخفاجي، أبو محمد عبد الله بن محمد (ت 466هـ/1073م). **سر الفصاحة**، ط1، اعتنى به وخرّج شعره وعمل فهارسه: داود غطاشة الشوابكة، عمّان: دار الفكر، 2006.

سيبويه، أبو بشر عمرو بن عثمان (ت 180هـ/796م) **الكتاب**، تحقيق: عبد السلام محمد هارون، ط1، بيروت: دار الجيل.

ابن شأس، عمرو الأسدي (ت نحو 20 هـ/602م) **شعره**، جمعه وحققه: يحيى الجبوري، النجف الأشرف: مطبعة الآداب، 1976.

الصاحب، أبو القاسم بن إسماعيل بن عباد (ت 385هـ/995م) **ديوانه**، تحقيق: محمد حسن آل ياسين، ط 1، بغداد: مكتبة النهضة، 1965.

الصّنْعاني، عباس بن علي بن أبي عمرو (عاش في القرن السادس الهجري) **الرسالة العَسْجدية في المعاني المؤيَّدية**، تحقيق: عبد المجيد الشرقي، تونس: الدار العربية للكتاب.

الطرمّاح، ابن حكيم الطائي (ت نحو 125هـ/602م) **ديوانه**، تحقيق: عزة حسن، دمشق: وزارة الثقافة والسياحة والإرشاد القومي، 1968.

ابن طباطبا العلوي، أبا الحسن محمد بن أحمد (ت 322هـ/933م) **عيار الشعر**، تحقيق: عبد العزيز بن نصار المانع، دمشق: منشورات اتحاد الكتّاب، 2005.

العبادي، عدي بن زيد (ت نحو 35 ق.هـ/587م) **ديوانه**، حققه وجمعه: محمد جبار المعيبد، بغداد: شركة دار الجمهورية للنشر، مطبوعات وزارة الثقافة والإرشاد، 1965.

ابن العَبْد، طرَفَة (ت60ق.هـ/562م) **ديوانه**، بشرح: الأعلم الشنتمري ويليه طائفة من الشعر المنسوب إلى طرفة، تحقيق: درية الخطيب، ولطفي الصقال، دمشق: مجمع اللغة العربية، 1975.

العبسي، عروة بن الورد (ت نحو 30 ق. هـ/594م)،

- **ديوانه بشرح ابن السِّكّيت** (ت 244هـ/858م)، حققه وأشرف على طبعه ووضع فهارسه: عبد المعين الملوحي، دمشق: وزارة الثقافة والإرشاد القومي.
- **ديوانه**، بشرح سعدي ضنّاوي، ط1، بيروت: دار الجيل، 1996.

أبو عبيدة، مَعْمَر بن المثنى (ت 209هـ/824م) **مجاز القرآن**، عارضه بأصوله وعلّق عليه: محمد فؤاد سزكين، ط2، القاهرة: مكتبة الخانجي، 1970م.

عجرد، أبو عمرو حمّاد بن يونس الكوفيّ (ت161هـ/777م) **شعره**، في كتاب: حماد عجرد، شاعر عباسي، نازك سابايارد، ط1، بيروت: دار الفكر العربي، 2001.

العسكري، أبو هلال الحسن بن عبد الله بن سهْل بن سعيد (ت395هـ/1004م) **كتاب الصناعتين، الكتابة والشعر**، تحقيق: علي محمد البجّاوي، ومحمد أبو الفضل إبراهيم، ط1، القاهرة: دار إحياء الكتب العربية، 1952.

العسكري، أبو أحمد الحسن بن عبدالله (ت382هـ/992م)، **المصون في الأدب**، تحقيق: عبد السلام محمد هارون، الكويت: دائرة المطبوعات والنشر، 1960.

ابن فارس، أبو الحسين أحمد بن فارس بن زكريّا (ت395هـ/1004م)، **الصّاحبي في فقه اللغة العربية، ومسائلها، وسنن العرب في كلامها**، علّق عليه ووضع حواشيه: أحمد حسن، ط1، بيروت: دار الكتب العلمية، 1997.

الفارسيّ، أبو علي الحسن بن أحمد بن عبد الغفار بن سليمان النحويّ (ت 377هـ/987م) **المسائل العسكريات**، تحقيق: إسماعيل عمايرة، عمّان: مطبوعات الجامعة الأردنية، 1981.

الفَحْل، عَلْقمة بن عبدة بن ناشرة التميميّ (ت 20ق هـ/602م) **ديوانه**، بشرح أبي الحجاج يوسف بن سليمان المعروف بالأعلم الشنتمري (ت 476هـ/1083م) حققه: لطفي الصقال ودريَّة الخطيب، راجعه: فخر الدين قباوة، ط 1، حلب: دار الكتاب العربي، 1969.

الفَرَزْدق، همام بن غالب (ت110هـ/728م)، **ديوانه**، عُني بجمعه وشرحه وطبعه والتعليق عليه: عبد الله الصاوي، ط 1، القاهرة: مطبعة الصاوي، 1936.

الفرزدقي، أبو الحسن علي بن قضايا القيروان (ت479هـ/1086م) **شرح عيون الإعراب**، حققه وقدّم له: حنّا جميل حداد، ط1، الزرقاء، مكتبة المنار، 1985.

القاضي الجرجاني، علي بن عبد العزيز (ت 392هـ/1002م)، **الوَسَاطَة بين المتنبي وخصومه**، تحقيق: محمد أبو الفضل إبراهيم، وعلي بن محمد البيجاوي، ط1، القاهرة، دار إحياء الكتب العربية، 1945.

القاضي عبد الجبّار أبو الحسين بن أحمد بن عبد الجبار الهمذاني الأسدأبادي (ت 415هـ/1025م) **المغني في أبواب التوحيد والعدل**، تحقيق: أمين الخولي، القاهرة: وزارة الثقافة والإرشاد القومي.

ابن قتيبة، أبو محمد عبد الله بن مسلم الدينوري (ت276هـ/889):

- **تأويل مشكل القرآن**، شرح وتحقيق: أحمد صقر، القاهرة: دار إحياء الكتب العربية.
- **الشعر والشعراء**، تحقيق وشرح: أحمد محمد شاكر، ط3، القاهرة: دار التراث العربي، 1977.
- **تفسير غريب القرآن**، تحقيق: أحمد صقر، القاهرة: دار إحياء الكتب العربية، 1958.

القِفْطي، جمال الدين أبا الحسن علي بن يوسف (ت646ه/1248م):

- **إخبار العلماء بأخبار الحكماء**، تصحيح محمد أمين، القاهرة: مطبعة السعادة.
- **إنباه الرّواة على أنباء النحاة**، تحقيق: محمد أبو الفضل إبراهيم، القاهرة: دار الكتب المصرية، 1950.

القلقشندي، أحمد بن عليّ (ت821هـ/1418م) **صُبْح الأعشى في صناعة الإنشا**، شرحه وعلّق عليه، وقابل نصوصه: محمد حسين شمس الدين، ط1، بيروت: دار الكتب العلمية، 1987.

المبرِّد، أبو العباس محمد بن يزيد (ت 285هـ/ 898م):

- **البلاغة**، حققها وقدَّم لها وصنع فهارسها: رمضان عبد التواب، ط2، القاهرة: مكتبة الثقافة الدينيَّة، 1985.
- **المُقْتَضَب**؛ تحقيق: محمد عبد الخالق عضيمة، القاهرة: المجلس الأعلى للشؤون الإسلامية، لجنة إحياء التراث الإسلامي، 1387هـ.

المتنبي، أبو الطيب أحمد بن الحسين (354 هـ/ 965م) **ديوانه بشرح أبو البقاء العكبري المسّمى: بالتبيان في شرح الديوان**، ضبطه وصححه ووضح فهارسه: مصطفى السقا، وإبراهيم الأبياري، وعبد الحفيظ شلبي، ط2، القاهرة: مطبعة مصطفى البابي وأولاده، 1956.

ابن المدبَّر، أبو إسحاق إبراهيم بن محمد بن عبد الله (ت 279هـ/ 892م) **الرسالة العذراء**، تحقيق: زكي مبارك، ط2، القاهرة: مطبعة دار الكتب المصرية، 1931.

المرقِش الأكبر، عمرو بن سعد بن مالك بن ضبيعة (ت 75 ق.هـ/ 550م) **ديوانه**، تحقيق: كارين صادر، ط1، بيروت: دار صادر، 1998.

ابن المعتــز، عبد الله بن المتوكل (ت296هـ/908م):
- **البديع**، شرحه وعلّق عليه: محمد عبد المنعم خفاجي، القــاهرة: شــركة مكتبــة ومطبعــة مصطفى البابي وأولاده، 1945.
- **طبقات الشعراء المحدثين**، حققه: عمر فاروق الطبّاع، ط 1، بيروت: دار الأرقم، 1998.

ابن المعتمر، بشر (ت210هـ/825م) **صحيفته**، في كتاب: **صحيفة بشر بن المعتمــر، وأثرهــا في النقد العربي القديم**، عدنان العلي، المفرق: جامعة آل البيت، 2000.

ابن المقفّع، عبد الله (ت 142هـ/ 759م) **الأدب الصغير والأدب الكبير**، تحقيق، ودراسة: إنعــام فوّال، ط1، بيروت، دار الكتاب العربي، 1994.

ابن منظور، جمال الدين أبا الفضل محمد بن مكرم، المصري (ت 711هـــ/ 1311م) **لــسان العرب**، ط1، بيروت، دار صادر، 1990.

الميْداني، أبو الفضْل أحمد بن محمد بن أحمد (ت518هـ/1124م) **مجمع الأمثال**، تحقيق: محمد أبو الفضل إبراهيم، بيروت: دار الجيل 1987.

النابغة الذبياني، زياد بن معاوية (ت نحو 18ق هـ/604م)، **ديوانه**، جمعــه وشــرحه وكمّلــه وعلّق عليه: محمد الطاهر بن أشور، تونس: الشركة التونسيّة للتوزيع، 1976م.

نُصَيْب، أبو مُحْجن بن رباح، (ت 108هـ/726م) **مجموع شعره**، جمع وتقــديم: داود ســلّوم، بغداد: مطبعة الإرشاد، 1967.

أبو نواس الحسن بن هانئ (ت 198هـ/813م)، **ديوانه**، تحقيق: بدر الدين حاضــري ومحمــد حمّامي، ط1، بيروت: دار الشرق العربي، 1992.

الهُذَليّ، أبو ذؤيب خويلد بن خالد (ت نحو 27هـ/647م)، **ديوانه**، تحقيق وشــرح: أنطونيــوس بطرس، ط1، بيروت: دار صادر، 2003.

ابن هشام، أبا محمد جمال الدين عبد اله بن يوسف الأنصاري (ت 761هـــ/1359م)، **أوضــح المسالك إلى الفية ابن مالك**، بيروت: دار الفكر.

اليَرْبوعيّ، متمِّم بن نوَيرة (ت نحو 30هـ/650م)، **شعرهُ**، في كتاب: مالك ومتممٍّ ابنــا نــويْرة اليربوعيّ، جمع وتحقيق: ابتسام مرهون الصقار، بغداد: مطبعة الإرشاد، 1968.

ثانياً: الراجع:

بحيري، سعيد حسن(1999)، **ملاحظات منهجية حول تشكيل المكونات الأساسية لنظرية الــنظم (معاني النحو)، في كتابه: دراسات لغوية تطبيقية في العلاقة بين البنيــة والدلالــة**، القــاهرة: مكتبة زهراء الشرق.

بدوي، أحمد أحمد (د.ت) **عبد القاهر الجرجاني وجهوده فـي البلاغـة العربيـة**، ط2، وزارة الثقافة والإرشاد القومي.

تحريشي، محمد (2004) **النقد والإعجاز**، ط1، دمشق: اتحاد الكتاب العرب.

جمال الدين، مصطفى (1980) **البحث النحوي عند الأصـوليين**، بغـداد: دار الرشـيد، وزارة الثقافة والإعلام.

جمعة، حسين:

- (2002) **في جمالية الكلمة: دراسة جمالية بلاغية نقدية**، دمشق: مطبوعات اتحاد الكتّـاب العرب.
- (2005) **جمالية الخبر والإنشاء: دراسة بلاغية جمالية نقدية**، دمشق: مطبوعـات اتحـاد الكتاب العربي.

الجواري، أحمد عبد السّتار (2006) **نحو القرآن**، ط1، بيروت: المؤسسة العربيـة للدراسـات والنشر.

حسان، تمام:

- (1988)، **الأصول: دراسة ابيستمولوجية للفكر اللغوي عند العرب**، بغداد: وزارة الثقافـة، دار الشؤون الثقافية العامة.
- (د.ت)، **اللغة العربية: معناها ومبناها**، الدار البيضاء: دار الثقافة.

حمدان، ابتسام أحمد (1992) **الحَذْف والتّقديم والتأخير في ديوان النابغة، دراسة دلاليّة تطبيقيّة معنويّة**، دمشق: دار طلاس.

أبو حمدان، سمير (1991) **الإبلاغية في البلاغة العربية**، بيروت: منشورات عويدات الدولية.

حمودة، عبد العزيز(2001)، **المرايا المقعرة: نحو نظرية نقدية عربية**، سلسلة عالم المعرفـة، الكويت: إصدارات المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب، مطابع الوطن.

حميدة، مصطفى (1997)، **نظام الارتباط والربط في تركيب الجملة العربيـة**، ط 1، بيـروت: مكتبة لبنان.

خليفات، سحبان (2004). **منهج التحليل اللغوي- المنطقي في الفكر العربي الإسلامي (النظرية والتطبيق)**، عمّان: الجامعة الأردنية.

الدليمي، مجّهد جيجان، والأوسي، قيس إسماعيل، والألوسي، خدّام جمال الـدين (1993)، **علـم المعاني**، ط1، بغداد.

أبو ديب، كمال (1981)، **جدلية الخفاء والتجلّي: دراسات بنيوية في الشعر**، ط2، بيروت: دار العلم للملايين.

الرافعي، مصطفى صادق (1974) **تاريخ آداب العرب**، ط2، بيروت: دار الكتاب العربي.

زايد، عبد الرزاق أبو زيد (1992). **تطور مفهوم البلاغة في صناعة الكتابة الفنية**، ط1، الميزة: مكتبة الشباب.

الزهرة، شوقي علي (1996) **الأسلوب بين عبد القاهر وجون ميري**، القاهرة: جامعة القاهرة.

أبو زيد، نصر حامد (1994) **إشكاليات القراءة، تأويل النص**، ط3، بيروت، المركز الثقافي العربي.

السّامرّائي، مهدي صالح (1977) **تأثير الفكرِ الدينيّ في البلاغة العربية**، دمشق: المكتب الإسلامي.

سقال، دَيْزيرة (1997) **علم البيان: بين النظريات والأصول**، بيروت: دار الفكر العربي.

سلّوم، تامر (1983)، **نظرية اللغة والجمال والنقد**، دمشق: دار الحوار.

أبو سيت، الشحات محمد (1991) **مقاييس البلاغيين في الفصاحة**، القاهرة: مطبعة الأمانة.

السّيد، شفيع:
- (1987) **البحث البلاغي عند العرب: تأصيل وتقييم**، القاهرة: دار الفكر العربي.
- (2006) **أسلوب التّكرار بين تنظير البلاغيين وإبداع الشعراء، ضمن كتاب: النظم وبناء الأسلوب في البلاغة العربية**، ط1، القاهرة: دار غريب.

السيد، عبد الحميد مصطفى (2004) **دراسات في اللسانيات العربية**، ط1، عمّان، شفا بدران: دار الحامد للنشر.

الشاوش، محمد (2001) **أصول تحليل الخطاب في النّظرية النحوية العربية "تأسيس نحو النّص"**، ط1، تونس: جامعة منّوبة.

شعير، محمد رزق (د.ت) **الوظائف الدلالية للجملة العربية، دراسات لعلاقات العمل النحوي بين النظرية والتطبيق**، القاهرة: مكتبة الآداب.

صمّود، حمادي (1981) **التفكير البلاغي عند العرب: أسسه وتطوره إلى القرن السادس (مشروع قراءة)**، تونس: منشورات الجامعة التونسية.

ضيف، شوقي (1965) **البلاغة تطور وتاريخ**، القاهرة: دار المعارف.

الطّحان، هاشم (1978) **الأدب الجاهلي بين لهجات القبائل واللغة الموحدة**، بغداد: وزارة الثقافة والفنون.

عباس، إحسان (د.ت) **تاريخ النقد الأدبي عند العرب، نقد الشعر من القرن الثاني حتى القرن الثامن**، بيروت: دار الشروق.

عبد المطلب، محمد:
- (1994) **البلاغة الأسلوبية**، ط1، بيروت: مكتبة لبنان ناشرون.
- (1995) **جدلية الإفراد والتركيب في النقد العربي القديم**، ط1، بيروت: مكتبة لبنان ناشرون.
- (1997) **البلاغة العربية: قراءة أخرى**، ط1، بيروت: مكتبة لبنان ناشرون.

أبو علي، محمد بركات (1988). **مفهوم المعنى بين الأدب والبلاغة**، عمان: دار البشير.

عمر، إدريس (2009) **نظرية الأسلوب عند ابن سنان الخفاجي، دراسة تحليلية في النقد والبلاغة**، عمان: دار الجناديرية.

العمري، محمد (1990)، **تحليل الخطاب الشعري، البنية الصوتية في الشعر**: الكثافة-الفضاء-النقاء، ط1: الدار العالمية للكتاب.

العموش، خلود (2005) **الخطاب القرآني: دراسة في العلاقة بين النص والسياق**، ط1، إربد: عالم الكتب الحديث.

الفراهي، عبد الحميد (1389هـ) **أساليب القرآن**، الدار الحميدية، أ، وأبا موسى، محمد (2008)، **دلالات التراكيب دراسة بلاغية**، ط4، القاهرة: مكتبة وهبة.

الكواز، محمد كريم (2006):
- **البلاغة والنقد: المصطلح والنشأة والتجديد**، ط1، بيروت: دار الانتشار العربي.
- **الفصاحة في العربية: المفاهيم والأصول**، ط1، بيروت: مؤسسة الانتشار العربي.

لاشين، عبد الفتاح أحمد
- (1978)، **بلاغة القرآن في آثار القاضي عبد الجبار وأثره في الدراسات البلاغية**، القاهرة: دار الفكر العربي.
- (1984) **التّراكيب النّحوية من الوجهة البلاغية عند عبد القاهر**، الرياض: دار المرِّيخ.

المخزومي، مهدي (1964) **النحو العربي: نقد وتوجيه**، ط1، د.ن.

المراغي، أحمد (1990) **تاريخ علوم البلاغة**، القاهرة: شركة مصطفى البابي الحلبي ومطبعتها.

مصطفى، إبراهيم (1959) **إحياء النحو**، القاهرة: مطبعة لجنة التأليف والترجمة.

مطلوب، أحمد (1980) **أساليب بلاغية: الفصاحة – البلاغة – المعاني**، ط1، الكويت: وكالة المطبوعات.

أبو المكارم، علي:

- (2007) **الحذف والتقدير في النحو العربي**، القاهرة: دار غريب.
- (1973) **أصول التفكير النحوي**، ليبيا: الجامعة الليبية.

أبو موسى، محمد محمد (2008) **دلالات التراكيب: دراسة بلاغية**، ط4، القاهرة: مكتبة وهبة.

الموسى، نهاد:
- (1980) **نظرية النحو العربي في ضوء مناهج النظر اللغوي الحديث**، ط1، بيروت: المؤسسة العربية للدراسات والنشر.
- (1987) **قضية التحوّل إلى الفصحى في العالم العربيّ الحديث**، عمّان: دار الفكر.
- (2003) **الثنائيات في قضايا اللغة العربية من عصر النهضة إلى عصر العولمة**، ط1، عمّان: دار الشروق.
- (2008) **الصورة والصيرورة، بصائر في أحوال الظاهرة النّحوية، ونظرية النحو العربي**، ط1، عمّان، دار الشروق.

ناجي، مجيد عبد الحميد (1984)، **الأسس النّفسيّة لأساليب البلاغة**، بيروت: المؤسسة الجامعية.

النعمان، طارق (1994) **اللفظ والمعنى بين الأيديولوجيا والتأسيس المعرفي للعلم**، القاهرة: دار سينا.

الياسري، علي مزهر (2003) **الفكر النحوي عند العرب: أصوله ومناهجه**، ط1، بيروت: الدار العربية للموسوعات.

هلال، ماهر مهدي (1980)، **جرْس الألفاظ**، بغداد: دار الرشيد، وزارة الثقافة والإعلام العراقية.

ثالثاً: الدوريات:

الجقال، محمود عبد الله (1987)، **مقاييس الفصاحة في القرن الخامس الهجري**، مجلة مجمع اللغة العربية الأردني، السنة الحادية عشرة (ع 33) عمان: مطبوعات مجمع اللغة العربية.

جميل، سعيد (1980)، **ابن جني والجرجاني في دفاعهما عن المعنى**، بغداد: مجلة المجمع العلمي العراقي، م31.

دكُّ الباب، جعفر (1993) **نظرية عبد القاهر الجرجاني اللغوية (النحوية البلاغية)** حوليات جامعة الجزائر، ع7.

أبو صفية، جاسر خليل (1995) **الشعر في عهد النبوة والخلافة الراشدة "دراسة نقدية"**، مجلة دراسات (العلوم الإنسانية)، م22 (أ، ع4)، عمّان: الجامعة الأردنية.

عنبر، عبد الله نايف:
- (2004) **نظرية التشكيل الدلالي للكلمة في ضوء أوهاج السياق والإبلاغية والأسلوبية**، مجلة دراسات، العلوم الإنسانية والاجتماعية، مجلد 31، (ع 1)، عمّان: الجامعة الأردنية.
- (2004) **نظرية النحو الجرجاني، مقاربة بنائية لاكتناه العلاقة بين تحوّلات البنية، وتشكيلها الدلالي**، مجلة دراسات؛ العلوم الإنسانية والاجتماعية، مجلّد 31، (ع1)، عمّان: الجامعة الأردنية.

- (2007) **النظرية الأسلوبية، مقاربة بنائية لاكتناه التماسك النّصيّ، وقراءة التّشكيل**، مجلة دراسات: العلوم الإنسانية والاجتماعية، م34 (ع2).

الفيل، توفيق علي (1985) **الفصاحة: مفهومها وبمَ تتحقق قيمتها الجمالية**، الرسالة السابعة والعشرون، الكويت: حوليات كلية الآداب، الحولية السادسة.

مبارك، محمد رضا (2004-2005) **مفهوم النقد من الأسلوبية إلى تحليل الخطاب**، مجلة فصول، (ع 65).

رابعاً: الرسائل الجامعية:

آل طه، هدى سالم عبد الله (2001) **الأعراف بين علم النحو وعلم المعاني**، أطروحة دكتوراه غير منشورة، عمّان: الجامعة الأردنية.

آل مبارك، ناصر حميد الشيخ إبراهيم (2003) **الظاهر اللغوي في علوم العربية في ضوء الدراسات اللغوية الحديثة**، رسالة دكتوراه غير منشورة، عمان: الجامعة الأردنية.

أوزون، غادة عبد الوهاب (2005). **مصطلحات علم المعاني أصولها وتطورها حتى القرن السابع**، رسالة ماجستير غير منشورة، حلب: جامعة حلب.

بني حمدان، غدير أحمد (2006) **أثر عبد القاهر الجرجاني في الدراسات البلاغية الحديثة**، رسالة ماجستير غير منشورة، عمان: الجامعة الأردنية.

أبو خرمة، عمر محمد (2002) **نحو النص: دراسة تطبيقية، سورة البقرة نموذجاً**، أطروحة دكتوراه منشورة، إربد: جامعة اليرموك.

خوالدة، مشغل سليمان (2009) **فصاحة الكلمة العربية في ضوء علم الأصوات العربية**، أطروحة دكتوراه غير منشورة، عمان: الجامعة الأردنية.

الزعبي، موسى صالح (2002) **قيم الإعجاز حتى القرن الخامس الهجري**، رسالة ماجستير غير منشورة، إربد: جامعة اليرموك.

أبو سمهدانة، كريم أحمد (2003) **التشكيل التكراري في السور المكية: دراسة أسلوبية**، رسالة ماجستير غير منشورة، الكرك: جامعة مؤتة.

صالح، بلعبد (1987) **التّراكيب النحوية ودلالاتها في السياقات الكلامية، والأحوال التي ترتبط بها عند الإمام عبد القاهر الجرجاني**، رسالة ماجستير غير منشورة، الجزائر: جامعة الجزائر.

عبد الله، محمود فؤاد (1999) **أثر ظاهرة التعريف والتنكير في السياق اللغوي**، رسالة جامعية غير منشورة، إشراف: د.سعيد الزبيدي، المفرق: جامعة آل البيت.

عنبر، عبد الله نايف (1991) **نظرية النظم عند العرب في ضوء مناهج التحليل اللساني الحديث**، رسالة دكتوراه غير منشورة، عمان: الجامعة الأردنية.

النجار، صبا يوسف (2006) **الإعجاز اللغوي في القرآن الكريم بين الجرجاني والزمخشري في كتابيهما دلائل الإعجاز، والكشاف**، رسالة ماجستير غير منشورة، إربد: جامعة اليرموك.

النجار، منال "محمد هشام" (2004) **المقام في العربية في ضوء البراغماتية النظرية**، أطروحة دكتوراه غير منشورة، عمان: الجامعة الأردنية.

نعامة، عادل (2003) **أسلوب النداء وجمالياته عند النحاة والبلاغيين**، رسالة ماجستير غير منشورة، اللاذقية: جامعة تشرين.

نعامنة، عماد زاهي (1999) **نظرية المعنى في كتاب سيبويه**، أطروحة دكتوراه غير منشورة، الكرك: جامعة مؤتة.

THE ASPECT OF SEMANTICS ACCORDING TO THE GRAMMARIANS AND THE RHETORICIANS IN THE FIFTH CENTURY OF HEGIRA

By
Mahmoud F. M. Abdullah

Supervisor
Dr. Jaser Khalil Abu safiah, Prof.

ABSTRACT

This study consists of an introduction, three chapters and a conclusion. The first chapter devoted to the approach of semantics before the fifth century of Hegira. The second chapter tackled the aspects of semantics according to the rhetoricians in fifth century of Hegira. The third chapter discussed the aspects of semantics according to the grammarians. It is to be noticed that there are differences in the presentation of the grammarians and rhetoricians as to the terminology of semantics.

The conclusion of this study may be set out as follows:

- The grammarians, in there studies, did not ignore the role of the technical terms of semantics in clarifying the linguistic text as it is widely known. On the contrary, it is notable that there are common indications between the grammarian and the rhetorician such as: discourse elements, the different aspects of the speech, and the goal.
- Semantics could be regarded as an introductions to the science of forming the constructions and language.
- Semantics explore the secrets of the constructions of the Arabic language.
- Semantics is result of the word and meaning. It has the correlation with speakers intention.